الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمـــي
جامعـــة منتـــوري – قسنطينـــــة

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع : التحليل و الاستشراف الاقتصادي

التكتلات الإقتصادية الإقليمية:
دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي

نوقشت و أجيزت بتاريخ: 13ماي 2009

إعداد الطالب :
قصري محمد عادل

إشراف الأستاذ الدكتور:
شمام عبد الوهاب

لجنة المناقشة:

د. فوزي سبتي	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	رئيسا
أ.د. شمام عبد الوهاب	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	مقررا
د. بن تركي عز الدين	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا
د. روابح عبد الباقي	أستاذ محاضر	جامعة منتوري – قسنطينة	عضوا

السنـــة الجامعيـــة: 2009/2008

شكر وتقدير

أول شكري هو لله رب العالمين الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه

وتعالى.

كما أتقدم بجزيل شكري وخالص تقديري إلى كل من ساعدني

في إنجاز هذه المذكرة وخاصة:

الأستاذ المشرف : شمام عبد الوهاب

الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وإسهاماته

المفيدة ونصائحه السديدة وتعامله

ذو الميزة العالية .

إهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي الأعزاء

إلى صديقي الغالي " أمين"

إلى كل من علمني حرفا ذات يوم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد

قائـــــمة المحتويات

إهداء III
شكر وتقدير IV
قائمة المحتويات..... V
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال البيانية XI
قائمة الإختصارات والرموز..... XII
قائمة الملاحق XIII
المقدمـــــة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي..... 01
تمهيد 02
المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي ومدارسه ومراحله 03
المبحث الثاني : أساليب و أسس و شروط التكامل الاقتصادي..... 30
المبحث الثالث : دوافع ومشاكل التكامل الإقتصادي.....40
المبحث الرابع : آثار التكتلات الإقليمية وأهميتها على المستوى العالمي.....48
خلاصة الفصل..... 65

الفصل الثاني : دراســـة الإتحـــاد الأوروبي.....67
تمهيد 68
المبحث الأول : التجارب التكاملية الأوروبية ومراحل تكوين الإتحاد الأوروبي.....69
المبحث الثاني : مؤسسات الإتحاد الأوروبي ودوافع ومعايير الإنضمام إليه 86
المبحث الثالث : إنجازات و عوامل نجاح الاتحاد الأوروبي و علاقاته الخارجية 100
خلاصة الفصل 113

الفصـــل الثالث: دراســـــة إتحـــــاد المغرب العربي 114
تمهيد.....115
المبحث الأول : المحاولات التكاملية المغاربية و إنشاء إتحاد المغرب العربي.....116
المبحث الثاني : البنية المؤسسية لإتحاد المغرب العربي ومقومات وأهداف قيامه.....143
المبحث الثالث: التجارة البينية بين الدول المغاربية.....168
المبحث الرابع: إنجازات ومعيقات إتحاد المغرب العربي وإمكانية إعادة تفعيله 201
خلاصة الفصل 208
الفصل الرابع:المقارنة بين الإتحاد الأوروبي و إتحاد المغرب العربي..... 209
تمهيد.....210
المبحث الأول : أوجه التشابه بين التحربتين التكامليتين الأوروبية والمغاربية 211
المبحث الثاني : أوجه الإختلاف بين التحربتين التكامليتين الأوروبية والمغاربية..... 214
المبحث الثالث : نتائج المقارنة وأهم الدروس المستخلصة من التحربة الأوروبية..... 224
خلاصة الفصل 228
الخاتمـــــــة 229
قائمة المصادر و المراجع 237
الملاحق 253
الفهرس 268
ملخص باللغة العـــربية..... 278
ملخص باللغة الفرنسية..... 279
ملخص باللغة الإنجليزية..... 280

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول 1.1	مراحل التكامل الاقتصادي	21
الجدول 2.1	تقدير أثار الإتحاد الجمركي	52
الجدول 3.2	معاهدة روما و المعاهدات المعدلة لها	76
الجدول 4.2	معدل التضخم المتفق عليه في دول الإتحاد الأوروبي سنة 1998	82
الجدول 5.2	نسب عجز الموازنة من الناتج الإجمالي بـــ %	83
الجدول 6.2	حجم الأصوات لكل دولة في المجلس (الوزاري) الأوروبي	87
الجدول 7.2	أعضاء المفوضية الأوروبية	88
الجدول 8.2	عدد أعضاء البرلمان الأوروبي موزعون حسب حجم الدولة	89
الجدول 9.2	مؤشرات التقارب لدول الإتحاد الأوروبي لعام 1995بـــ%	107
الجدول 10.2	التبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية بـــ%	109
الجدول 11.2	المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية	110
الجدول 12.3	إنتاج الجزائر من النفط و الغاز 2005-2000	128
الجدول 13.3	مؤشرات مالية عن الجزائر للفترة 2005-2000	129

الجدول 14.3	إجمالي طاقات التكرير بالمغرب (ألف برميل/يوميا) 2000-2005	130
الجدول 15.3	مؤشرات مالية عن المغرب للفترة 2000-2005	131
الجدول 16.3	إنتاج ليبيا من النفط و الغاز للفترة الممتدة بين (2000-2005)	132
الجدول 17.3	مؤشرات مالية عن ليبيا للفترة 2000-2005	133
الجدول 18.3	إنتاج تونس من النفط والغاز للفترة الممتدة بين (2000-2005)	134
الجدول 19.3	مؤشرات مالية عن تونس للفترة 2000-2005	135
الجدول 20.3	إجمالي طاقات التكرير بموريتانيا (ألف برميل/يوميا) للفترة 2000-2005	136
الجدول 21.3	مؤشرات مالية عن موريتانيا للفترة 2000-2005	136
الجدول 22.3	المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لبلدان المغرب العربي	137
الجدول 23.3	الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي	163
الجدول 24.3	تطور الميزان التجاري الجزائري بملايين الدولارات للفترة 1975-2005	170

الجدول 25.3	تطور واردات الجزائر حسب الأصناف (1990-1995) الوحدة%	171
الجدول 26.3	تركيبة الصادرات الجزائرية لفترة (1992 – 1998)	172
الجدول 27.3	تطور الميزان التجاري للمغرب (1970-2005)	173
الجدول 28.3	تطور واردات المغرب حسب الأصناف (1990– 1996)	174
الجدول 29.3	تركيبة الصادرات المغربية للفترة الممتدة ما بين (1993 – 2000)	175
الجدول 30.3	تطور الميزان التجاري التونسي (1975 - 2005)	176
الجدول 31.3	تطور واردات تونس حسب الأصناف(1990 – 1996)	177
الجدول 32.3	تركيبة الصادرات التونسية للفترة (1993 – 2000)	178
الجدول 33.3	تطور الميزان التجاري الليبي (1970 – 2005)	179
الجدول 34.3	تطور الميزان التجاري الموريتاني (1970-2005)	181
الجدول 35.3	المبادلات المغربية مع بلدان إتحاد المغرب العربي(بملايين الدولارات)	184
الجدول 36.3	مكونات المبادلات التجارية المغربية	185
الجدول 37.3	المبادلات الجزائرية مع باقي بلدان إتحاد المغرب العربي	187

الجدول 38.3	مكونات المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة المغاربية	188
الجدول 39.3	المبادلات التونسية مع باقي بلدان إتحاد المغرب العربي (بالمليون دولار)	189
الجدول 40.3	تطور المبادلات التجارية التونسية مع باقي بلدان المغرب العربي (ب مليون دينار تونسي)	190
الجدول 41.3	مكونات المبادلات التونسية المغربية	190
الجدول 42.3	المبادلات الليبية مع باقي بلدان المغرب العربي (بالمليون دولار)	191
الجدول 43.3	مكونات المبادلات التجارية الليبية مع دول المغرب العربي	192
الجدول 44.3	المبادلات الموريتانية مع باقي دول المغرب العربي	193
الجدول 45.3	تطور التجارة المغربية للفترة (1997 – 1964)	195
الجدول 46.3	التجارة البينية لبلدان إتحاد المغرب العربي (2001-1990)	196

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل 1.1	تقدير آثار إقامة إتحاد جمركي على تجارة أحد أعضائه	50
الشكل 2.2	العلاقات التنظيمية للإتحاد الأوروبي للبنوك المركزية	92
الشكل 3.2	دور أجهزة الجماعة في اتخاذ القرار	95
الشكل 4.3	الهيكل التنظيمي للإتحاد العربي الافريقي المقرر في معاهدة وحدة 1984	122
الشكل 5.3	الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي	144

قائمة الإختصارات و الرموز

الاختصار/ الرمز	الدلالة
UMA	Union du Maghreb arabe
NAFTA	North American free trade agreement
U E	Union européenne
EFTA	Européen free tarde association
OECE	Organisation européenne de coopération économique
ECOWAS	Economic community of western african states

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق 1	قائمة أهم التكتلات الأقليمية	254
الملحق 2	كرونولوجيا تاريخ التكامل الأوروبـــي	256
الملحق 3	معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي	259
الملحق 4	إعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي	263
الملحق 5	إتفاقيات إتحاد المغرب العربي	265
الملحق 6	الإتفاقيات التي إستوفت شروط دخولها حيز التنفيذ (وضعية 2002/10/12)	267

الفصـــل الأول:

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي

تمهيد :

يعتبر التكامل الإقتصادي من أهم الظواهر التي إتسم بها الإقتصاد العالمي، وذلك بظهور إتجاه متزايد نحو تشكيل وإقامة تكتلات وتجمعات إقليمية ذات طابع إقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت الفترة الخصبة لبروز هذه الظاهرة وتسارع الدول نحوها.

ولعل من أهم أسباب ذلك هو إتخاذ التكامل والإندماج كوسيلة لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وكذلك وسيلة توطيد العلاقات السياسية بين تلك الدول – الدول الأوروبية على وجه الخصوص– ومن ثمة إرساء قواعد التعاون الإقتصادي ودفع عجلة النمو الإقتصادي.

لقد كان لهذه الفترة وما تحويه من أحداث و وقائع الدور الرئيسي في بروز وظهور هذه الظاهرة العالمية وتجسيد مختلف أفكارها، مع الإهتمام بتطويرها في الجانبين النظري والتطبيقي.

ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بإجراء دراسة عامة حول التكامل الإقتصادي، وذلك بالتعرض إلى مختلف مفاهيمه، وأشكاله، وإلى مختلف النظريات التي تناولت هذه الظاهرة. والتعرض إلى مختلف أساليب وأسس تحقيقه، وشروط نجاحه وتفعيله. كما يتم التعرض إلى أهم مشاكل ودوافع إقامته.

وفي الأخير سوف يتم عرض أهم الآثار الناجمة عن إقامة التكامل الإقتصادي على الدول الأعضاء، ثم التعرض إلى أهمية ووزن هذه الظاهرة على المستوى العالمي.

الفصل الأول : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليـــــمي

المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي ومدارسه ومراحله

المطلب الأول : مفهوم التكامل والتعاون الاقتصاديين:

لقد اختلف الكتاب والاقتصاديين في تحديد تعريفا لمصطلح التكامل الاقتصادي، وذلك حسب إختلاف أفكارهم وتوجهاتهم و الظروف الموضوعية التي عايشوها من جهة. ومن جهة أخرى يرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة التخصص لمستخدمي هذا المصطلح (علم الاقتصاد، الاجتماع، العلوم السياسية...). وفيما يلي سنسرد أهم التعاريف التي قدمت لكلمة التكامل ومصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل

يعرف التكامل لغة على أنه عبارة عن عملية تجميع ودمج أجزاء متناثرة، وجعلها كلاً متكاملاً، وذلك من أجل البلوغ إلى هدف معين.

وبمعنى آخر يشير التكامل إلى عملية تجميع أجزاء الشيء، أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها البعض لتؤدي وظيفة معينة.

ويعرف التكامل كذلك على أنه: عملية تجميع وتوحيد وربط و تنسيق مجموعة عناصر كانت منفصلة عن بعضها البعض من أجل تشكيل وحدة متكاملة ومتجانسة[1].

ويعرف " أ.كوفيلي A. Cuvilliez " التكامل كمجموعة من الظواهر تتشكل من خلالها الوحدة العضوية لكائن حي أو لنظام معين.

[1] Silem Ahmed, lexique d'économie, 8e édition, Dalloz, France ,2004 , page: 413.

الفرع الثاني : تعريف التكامل الاقتصادي

هناك تباين في وجهات نظر الكتاب والباحثين الإقتصادين في وضع تعريف لمصطلح التكامل الإقتصادي، فمنهم من يرى أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية إلغاء القيود بين الوحدات الاقتصادية لبلدان مختلفة. وهناك من يرى أنه هو شكل من أشكال التعاون الاقتصادي.

يعرف التكامل الإقتصادي من الناحية الإصطلاحية على أنه إدماج كافة القطاعات الإقتصادية المتكاملة والمتنافسة، أي صهر كافة القطاعات الإقتصادية المنتمية للبلدان الأطرف في عملية التكامل الإقتصادي، فتصبح كإقتصاد البلد الواحد دون تمييز، حيث أن الدمج في هذا المجال يشمل الدمج القانوني والإداري والإقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة[2].

أما فاجدا Vajda فقد ميز بين نوعين من التكامل التجاري:

1- الأول من خلال السوق، والذي يتضمن تداول المنتجات داخل نطاق التكامل دون عائق.

2- الثاني التكامل من خلال الإنتاج، والذي يتم بواسطة رفع مستوى الفروع الذي لايمكن أن يبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي، مع تخطيط إنتاجها على المستوى الإقليمي.

أما جـــ.بيندر " Pinder John" فيرى أن التكامل الإقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الإقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء في دائرة التكامل الإقتصادي وصياغه، وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية[3].

ويعرف الكاتب ب. بلاسا B.Blassa التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة. أما بوصفه حالة فإن في الإمكان أن يتمثل في انتفاء (اختفاء) مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[4].

كما أشار إلى أن التكامل الاقتصادي يفترض مقدما،توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، إضافة إلى إنشاء سلطة فوق القومية.

---

2 قدور بوزيدي، التكامل الإقتصادي العربي ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، الجزائر،1999م، ص 18.

3 نفس المرجع، ص 21.

4 بيلا بلاسا، ترجمة راشد البراوي، نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة، مصر ، سنة النشر مجهولة، ص 10.

أما الكاتب ميردال Myrdal، يرى أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن العملية الاجتماعية و الاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة. وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستويين الوطني والإقليمي.

كما يرى أن مفهوم التكامل لابد وأن يشتمل على العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الإقتصادية المشكلة وذلك مع إعطاء الفرص الإقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن جنسياتهم[5] .

كما يعرف التكامل الإقتصادي على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتين أو أكثر تتضمن إنشاء فضاء إقتصادي مشترك، يسمح بإلغاء كل الرسوم الجمركية المطبقة على مبادلاتها التجارية البينية، وكذلك حرية إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأطراف في التكامل، كما تتضمن تنسيق السياسات الإقتصادية بما فيها توحيد سياساتها النقدية والجبائية والاجتماعية ...إلخ.

ويمكن أن يتخذ التكامل الإقتصادي عدة أشكال وصور وذلك حسب درجة التكامل بين الدول، من بينها: منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، الإتحاد الإقتصادي، الإتحاد النقدي والتكامل الإقتصادي التام[6].

أما تنبرجن Tinbergen، فيلخص وجهة نظره حول تحديد مفهوما لمصطلح التكامل، في أن التكامل عبارة عن إيجاد أحسن السبل للعلاقات الاقتصادية الدولية، والسعي لإزالة كافة العقبات والحواجز التي تحول دون تطبيق هذا التعاون[7].

كما عرف هذا الكاتب التكامل على أساس إحتوائه على جانبين، الأول سلبي والثاني إيجابي. حيث أشار إلى أن التكامل في جانبه السلبي يؤدي إلى إلغاء و استبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية فتكمن في الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم التناسق والتجانس في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول و الانتقال.

---

[5] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2004م، ص6 .

[6] Silem Ahmed, OP. Cit, page 413.

[7] - فؤاد أبو ستيت ، مرجع سبق ذكره، ص6.

ولقد عرف الدكتور مصطفى النايلي مصطلح التكامل الاقتصادي على أنه "مجموعة من الدول لديها حدود مشتركة، وتربطها اتفاقيات تجارية تفضيلية، وتوحد بينها علاقات تجارية قوية، وتمتلك حصة من التجارة الدولية[8].

أما الكاتب Our Salvation فيرى أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن وسيلة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها دول الإتحاد، ويعرفه على أنه صورة من صور التعاون الاقتصادي على مستوى دولي و يتضمن أحد الأشكال التالية: منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد الاقتصادي.

كما أشار إلى أن التكامل الاقتصادي وبمختلف أنواعه يهدف إلى تحقيق خاصيتين أساسيتين، الأولى متمثلة في المساعدة على زيادة التخصص ومن ثم زيادة حجم التبادل بين الدول من خلال إلغاء القيود على التجارة، أما الخاصية الثانية فتتمثل في التمييز في العلاقات التجارية مع الدول الأخرى[9].

ويرى الاقتصادي **فان سيرجيه** أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن قرار يتخذ بحرية من طرف دولتين أو أكثر، يرمي إلى مزج اقتصادياتها تدريجيا أو في الحال، يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء. وبمعنى آخر إزالة كل القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، بغية تحقيق أهداف هذا التكتل.

أما **ماكلوب** فيرى أن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم بكفء للعمل، كما يشير إلى أن جوهر التكامل الاقتصادي التام يتمثل في إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية.

ويعرف الكاتب لبيب شقير التكامل الاقتصادي بأنه "عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول "تحدد درجاته المتصاعدة. والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة وصولا إلى الوحدة الاقتصادية، حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف.[10]

---

[8] أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الإسكندرية، طبعة 1999، مصر، 1999م، ص:216.

[9] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص:8.

[10] إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى ، مصر، 2002م،ص:44.

ولقد أشار هذا الكاتب إلى ضرورة توفر الإرادة السياسية الواعية لدى أطراف التكامل، وهذا كشرط أساسي لإقامة تكتل إقتصادي، إضافة إلى التنازل عن بعض سلطات الدولة العضو لصالح التكتل ككل.

وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى تعريف شامل ودقيق لمصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي إلا أنه يمكن تقديم التعريف التالي الذي يعتبر أكثر شمولية:

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه شكل من أشكال التعاون والتنسيق وتطوير العلاقات الاقتصادية بين دول مختلفة، وهو عبارة عن عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر، يتم الاتفاق فيه على إزالة كافة الحواجز والقيود على حركة التجارة الدولية، وانتقال عناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية.

كما يتضمن إيجاد نوع من تقسيم العمل بين دول الأعضاء بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، والتي تهدف في الأخير إلى تحقيق معدل نمو مرتفع .

الفرع الثالث: التكامل الإقتصادي بين مذهبي الحرية و التوجيه الإقتصادي

بعد عرض مختلف التعاريف لمصطلح التكامل الإقتصادي، تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين مفهوم التكامل الإقتصادي لدى كل من أصحاب مذهب الحرية الإقتصادية وأنصار مذهب التوجيه الإقتصادي، نوجزها فيما يلي:

أولاً– التكامل الإقتصادي في مذهب الحرية الإقتصادية :

يرى أصحاب مذهب الحرية الإقتصادية–الليبرالية – أن التكامل الإقتصادي متماثلا في تحرير التجارة والمدفوعات وأنه يتحقق في أعلى درجاته عندما يكون التعامل بين فردين مقيمين في بلدين مختلفين مشابها كثيرا للتعامل بين فردين مقيمين في نفس البلد، وترى هذه المدرسة أن الإقتصاد تتحكم فيه قوى العرض والطلب في السوق وبشكل عفوي، وبالتالي فإن التفاعل العفوي بين إقتصاديات مختلفة يعتبر شكل من أشكال بداية ترابط وتماسك هذه الإقتصاديات.

ومن أنصار هذا المذهب **آليه** Allais، و **روبك** Ropke، **هالبرين** Hailperin. حيث يرى الإقتصادي Allais[11] أنه من الناحية العلمية نجد أن قاعدة السوق الحرة هي القاعدة الوحيدة التي تلقى القبول المتبادل من أجل تحقيق التعاون الإقتصادي الوثيق بين المجتمعات الديمقراطية، أما روبك فهو يرى أن التكامل الإقتصادي الأوروبي ليس إلا محاولة لمعالجة التفكك الذي حدث في الفترة التالية لعام 1914.

وعلى العموم يرى معظم الإقتصاديين أن تطبيق مبدأ مذهب الحرية الإقتصادية أمر غير مجدي، ولا يساهم في تأسيس تكامل إقتصادي، ويقول في هذا الصدد جان ويلر[12]: إنه لخطأ كبير أن نعتقد أن القرار بإنشاء إتحاد إقليمي يعيد من جديد ظروف الحرية الإقتصادية وبذلك يقضى بضربة واحدة على جميع ما يقال له السياسات الموجهة.

ثانياً– التكامل الإقتصادي في مذهب التوجيه الإقتصادي :

يؤكد أنصار هذا المذهب على ضرورة تدخل الدولة بسياستها الإقتصادية لتنظيم عمليات تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي، وذلك على إعتبار أنه على عاتق الدولة تنظيم ومعالجة عدة قضايا قد تكون عائق يحول دون التكامل الإقتصادي لعل من أهمها حالات الكساد والمحافضة على العمالة الكاملة، ومشكلات التنمية الإقليمية، وتنظيم نقابات المنتجين والإحتكارات وما إلى ذلك، وبالتالي لا يمكن للقوى والتفاعل العفوي بين الدول المختلفة أن تتجاوز كل الإعتبارات الإقتصادية المختلفة وتحقق التكامل الإقتصادي، والذي يتطلب من دون شك تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، من أجل إحداث التنسيق في مجالات مختلفة من السياسة الإقتصادية.

ومن رواد هذا المذهب الإقتصادي[13]، **فاندريه فيليب** وغيره من الإشتراكين الفرنسيين، والذين يؤكدون على الحاجة إلى التخطيط الإقتصادي في الإتحاد، إذ يرى فيليب أن "ليس ثمة بديل في الإقتصاد الموجه ، مادام ليس بالإمكان توسيع حجم السوق إلا بتنظيمها وليس بتحررها".

---

[11] بيلا بلاسا ، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[12] نفس المرجع، ص: 26.
[13] نفس المرجع ، ص: 27.

يمكن إستنتاج من الرأيين السابقين أنه :

- بالنسبة للرأي الأول، يمكن تحقيق الوحدة الإقتصادية عن طريق تحرير التجارة.

- أما بالنسبة للرأي الثاني، فإن عملية تحقيق تماسك وتكامل إقتصادي بين الدول مرهون بمدى تخطيط وتنسيق إقتصادياتها ومنه الوصول بها إلى مرحلة تحرير التجارة.

الفرع الرابع : التعاون والتكامل الاقتصاديين

إن كلا من المصطلحين التكامل والتعاون الاقتصاديين، يصبان في نفس الاتجاه، أي في مجال تعزيز العلاقات الدولية بين الدول المشاركة، إلا أنه يوجد اختلاف جوهري بينهما. ويمكن تحديد هذا الاختلاف بعد التطرق إلى مفهوم كل واحد منهما.

فبعدما تعرضنا لتعريف التكامل الاقتصادي سنعرض مفهوم التعاون الاقتصادي لنتمكن من إيجاد أهم نقاط الاختلاف بينهما.

يعتبر التعاون الإقتصادي من أقدم أشكال العلاقات الإقتصادية الدولية منذ بداية عمليات التبادل التجاري، وهو عبارة عن أداة لتوثيق العلاقات بين مجموعة من الدول في مختلف المجالات الإقتصادية، سواءاً في شكل إتفاقيات ثنائية أو جماعية، والتي غالباً ما يميزها التكافؤ في المعاملة.

ولقد تم تحديد تعاريف مختلفة لهذا المصطلح من طرف الكتاب والاقتصاديين، وفيما يلي سنعرض إحدى أهم هذه المفاهيم :

يعرف التعاون الاقتصادي على أنه علاقات تعاقدية أو مجموعة من التعاملات والتفاعلات في مجالات معينة بين دولتين أوأكثر، بغرض تحقيق مصالح مشتركة. ولا يشترط توفر أي شكل من أشكال التقارب، سواء التقارب الجغرافي أوالاقتصادي ...الخ.

وهناك من الكتاب من يعرفه على أنه مجموعة التدابير -والتي غالبا ما تكون في المجال التجاري- التي تهدف إلى التقليل من التمييز بين الوحدات الاقتصادية الموجودة بين دول أطراف التعاون.

ومن أهم ما يتسم به التعاون الإقتصادي، هو حفاظ كل بلد طرف في التعاون على حصائصه كلها دون فرض أي سلطة أجنبية عليه.

ويأخذ التعاون الإقتصادي عدة أشكال من أهمها[14] :

- التعاون الإقتصادي الثنائي، أي إبرام إتفاقيات بين دولتين، وغالبا مايتم هذا الشكل من التعاون خارج المنظمات الدولية أي خارج منظمات الأمم المتحدة.

- التعاون الإقتصادي الجماعي والمتمثلة في الإتفاقيات المبرمة بين أكثر من دولتين، وفي الغالب ما تكون هذه الإتفاقيات في إطار المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

- إضافة إلى الشكلين السابقين، يوجد نوعا أخر من التعاون والمتمثل في التعاون من جانب واحد، والذي يتضمن تقديم أحد أطراف التعاون إلى الطرف الثاني مساعدات ومعونات دون إلزام الطرف المستفيد مقابل هذه المساعدات -وذلك علنيا- أما في الواقع فإن أغلب الإتفاقيات ذات الإتجاه الواحد ما تخدم -باطنياً - مصالح الدول في المدى القريب أوالبعيد.

بعد التعرض إلى مختلف مفاهيم التكامل الاقتصادي ومفهوم التعاون الاقتصادي يمكن حصر أهم نقاط الاختلاف بينهما فيما يلي:

أولاً- أن التكامل الاقتصادي يتضمن إزالة كافة الحواجز والعراقيل بين أطراف التكامل إلى حد خلق كيان اقتصادي جديد موحد، أما التعاون الاقتصادي فهو أدنى من هذا المستوى من التعقيد، إذ أنه يهدف إلى التقليل والتخفيف من هذه العراقيل والعقبات بين الدول المختلفة وذلك مع الحفاظ على سماتها الخاصة.

ثانياً- تتعامل الدول في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي على أساس احترام السيادة الوطنية، أما في التكامل الاقتصادي الإقليمي يتم فيه صهر وتنازل عن جزء أكبر من السيادة الوطنية بين دول الأعضاء في التكتل، وذلك في وجود السلطة العليا للتكامل. وهذا من أجل تحقيق المصالح المشتركة والوحدة الاقتصادية.

ثالثاً- إن التكامل الاقتصادي يتطلب ضرورة تحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول أطراف التكامل، كضرورة تجانس وتقارب النظام الاقتصادي والاجتماعي لدول الأعضاء في التكامل، أما التعاون الاقتصادي فهو لا يتطلب هذه المتغيرات الهيكلية، والتي تتميز بدرجة

[14] قدور بوزيدي، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 15.

كبيرة من التعقيد والشمول، إذ أنه يمكن إقامة علاقات تعاون بين دولتين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة. وهذا ما لا يتوفر في التكامل الاقتصادي.

رابعاً- لا يشترط التعاون الإقتصادي الإقليمي التقارب الثقافي والإجتماعي أو التكافئ الإقتصادي بين أعضائه كما هو الحال بالنسبة إلى التكامل الإقتصادي الإقليمي، كما أنه لا يهدف إلى بلوغ الوحدة الإقتصادية أو السياسية كهدف نهائي.

ومنه يتضح أن هناك اختلاف بين آليات كل من التكامل والتعاون الاقتصاديين، مفاده أن التكامل الاقتصادي يشير إلى التقدم الكبير في العلاقات الاقتصادية للدول، بحيث تكتمل الوحدات الاقتصادية التي تنمي بها الدول الأعضاء بعضها بعض. وذلك لفائدة الدول الأعضاء مجتمعة، فائدة أكبر من مجرد التبادل التجاري أو التعاون الاقتصادي.
وبينما [15]يتوقع من التعاون الإقتصادي بين الدول كالإتفاقيات التجارية مثلا التخفيف من التمييز بين الدول نتوقع من التكامل أن يلغي كافة صور التمييز أوبعضها بين المناطق المتكاملة إقتصاديا.

الفرع الخامس: تعريف الإقليمية

يعرف مصطلح الإقليمية على أنه مفهوم وسط بين التعاون الدولي والتعاون الثنائي بين الدول، كما يتضمن العلاقات والتفاعلات التعاونية بين مجموعة من الدول في إطار مكان جغرافي محدد.

[15] بلاسا ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

المطلب الثاني: النظريات و النماذج المستخدمة في التكامل الإقليمي

الفرع الأول: نظريات التكامل الإقليمي

تقسم نظريات التكامل الإقليمي إلى أربع نظريات، وهي النظرية الوظيفية، والوظيفية الجديدة والنظرية الاتحادية، والنظرية التعاملية، وفيما يلي سنعرض محتوى ومضمون كل واحدة منها:

أولاً– النظرية الوظيفية: Functionalism

يرى أنصار هذه النظرية أن عملية التكامل تبدأ بشكل تدريجي كبديل للتحول المباشر إلى الوحدة السياسية، حيث يتم البدء بالميادين الجزئية وذلك عن طريق تفويض ونقل الوظائف الحكومية (القطرية) إلى المؤسسات الإقليمية شيئا فشيئا. ثم يتم إستكمال بناء المؤسسات الإقليمية إلى أن يتم بناء الوحدة الاقتصادية.

أو بمعنى آخر، أنه يتم التعاون بين الدول في المجالات ذات الطبيعة الفنية مثل القضايا الاقتصادية التقنية والاجتماعية والثقافية عامة. حيث يتم نقل وظائف هذه المجالات من الدولة القطرية إلى منظمات دولية، يشرف على إدارتها فنيون. ويمكن تقديم موضوع إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض كمثال عن مجالات الاندماج الوظيفي.

ومن أبرز رواد هذه النظرية البريطاني "دافيد ميتراني" Mitrny David الذي يرى أن" الوظيفية تهدف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية محددة، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين، وهذه النظرية تقدم في توجهها العام على تخطي الإقليمية إلى الكونية".

ولقد حدد هذا المنظر مبادئ أساسية لهذه النظرية متمثلة فيما يلي[16]:

أ– الفصل المؤقت للوظائف الاجتماعية والاقتصادية والنشاط السياسي، أو مبدأ الأولوية الاقتصادية والاجتماعية.

ب – مبدأ فصل السلطة السياسية عن الإقليم.

ج– مبدأ تحقيق السلام الدولي عن طريق الذوبان التدريجي للسيادات السياسية الإقليمية والقومية، أو تحقيق السلام عن طريق التعاون الدولي مع تبعية عقلانية منفعية.

[16] عباسي بالفاطمي، مذكرة ماجستير "التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة سطيف، الجزائر، "2003/2002م ، ص:6

د – مبدأ التفرع والتشعب، بحيث يؤدي تطور التعاون في المجال التقني إلى توسيع التعاون في مجالات وقطاعات أخرى، بحيث يساهم التعاون الوظيفي في قطاع واحد في نقل التعاون إلى مجالات أخرى.

ثانياً– نظرية الوظيفية الجديدة : Neo – functionalism

يتفق أصحاب نظرية الوظيفية الجديدة إلى حد كبير مع فرضيات النظرية الوظيفية، وذلك في أن عملية التكامل تبدأ في مجالات السياسة الدنيا –الميادين الجزئية– ثم تنتقل إلى ميادين السياسة العليا، متضمنة عملية إنتقال الولاء من الدولة التي تتحلى عن سلطاتها في المجالات التي يتطلب التكامل فيها لصالح المؤسسة الإقليمية.

ولكن هناك اختلاف بين المنهجين والمتمثل في أن الوظيفية الجديدة تأكد على الجانب الاقتصادي في عملية التكامل، فهي ترى أنه لا يمكن تحقيق التكامل في ظل غياب إطارات وقيادات غير سياسية مثل الخبراء والفنيين. كما تدعوا هذه إلى مسألة توليد رغبة متزايدة لدى الجماهير والسلطات السياسية في السير قدما نحو المزيد من التكامل، أو بمعنى آخر ضرورة توفر ثقافة مشتركة على المستوى الإقليمي المعني، وذلك لضمان فعالية المنهج. وتشدد هذه النظرية كذلك على دور النقابات و المجموعات المصاحبة في مسار التكامل، نتيجة لدورها الفعال وما يمكن أن تحققه في هذا الصدد.

ومن أهم رواد هذه النظرية المفكرين **أويل لينبد برغ** و**أرنست هاس**. فهذا الأخير يعرف التكامل الدولي على أنه العملية التي تحول الولاءات والتوقعات والنشاطات السياسية في دول متعددة مختلفة نحو مركز جديد تمتلك أو تطالب مؤسساته بصلاحيات تتجاوز الدول القومية الموجودة.

ويشير بعض رواد هذه النظرية إلى أن عملية التكامل الاقتصادي يحكمها منطق نظري وعملي داخلي، قد يصل إهماله إلى حالة الجمود أو الانتكاس. ويتخذ هذا المنطق شكل تعاقب خمس مراحل:

أ – مرحلة تمهيدية . ب – مرحلة البداية .

جـــ – مرحلة الانطلاق. د – مرحلة الدفع الذاتي.

هـــ – مرحلة نهائية

ويعكس هذا التقسيم أن التقدم في العمل نحو مراحل أعلى زادت خسائر الدول المعنية من التراجع عنه، وتكون الخسارة أفدح عند بلوغ المرحلة النهائية.

ويمكن الإشارة إلى نقطتين هامتين :

– الأولى : سرعة السير في هذه المراحل واستمراريتها على الظروف الخاصة للتجمع الإقليمي المعني.

– الثانية : أن مراحل التكامل التي تم ذكرها يمكن تمثيلها باختيارات محددة للمجالات التي يبدأ بها التكامل بما يدفعه إلى الانطلاق وإكتساب القدرة على الدفع الذاتي[17].

ثالثاً– النظرية الاتحادية الفدرالية : Federalism

يعتمد أسلوب إتحاد مجموعة من الدول على قوة تماثل الأسس الحضارية والثقافية للمجتمعات التي ترغب في تشكيل وحدة اندماجية، ويأخذ المنهج الاندماجي أسلوبين، الأول يتمثل في نقل السلطة فيها من الأعضاء إلى المجتمع، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في تطبيق توازن بين ما يترك للولايات من سلطات وما تتولاه السلطات المركزية في توثيق العلاقات الاقتصادية بين الولايات، بما في ذلك إدارة النظام النقدي، وتوجيه السياسات المالية والتجارية التي تكفل الربط بين الأسواق النقدية، وإعادة التوزيع على نحو يزيل ما بين مستويات النمو من تفاوت. وعلى أساس هذين الأسلوبين للإتحاد جاءت النظرية الفدرالية مرتكزة على اعتبارين أساسين، مع الإشارة إلى أن هذه النظرية تستهدف بالأساس تحقيق أولا التكامل السياسي كوسيلة لبناء التكامل. ويتمثل هذين الاعتبارين فيما يلي[18]:

– الأول : يتمثل في توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وتيقنها من أن التكامل سوف يخدم تلك المصالح المشتركة للدول الأعضاء، بأفضل مما تفعل أي دولة منفردة، ويمكن وصفه بأنه قاعدة الكفاءة.

– الثاني : أن تسيير الأمور في إطار التكامل يعطي فرصة المشاركة في إتخاذ القرار. وهذا ما يسمى بتوفر القاعدة الديمقراطية.

---

[17] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، 2000م، ص:33.

[18] نفس المرجع ، ص:33.

ويرى بعض الكتاب أن هذا المنهج التكاملي يحظى بتفضيل كبير لدى الدول، نظرا إلى أنه يتيح للشعوب فرصة الإحتفاظ بهامش مناسب من الاختيار، التي تجعلهم لا يشعرون بأن التكامل سلبهم هويتهم السابقة وفرض عليهم إدارة جهة غريبة لا تجعل مصالحهم وخصوصياتهم التي كانوا يتحكمون فيها قطريا، كما يترك هذا النموذج حرية إختيار السياسات التي تطبقها، بما في ذلك السياسات الاقتصادية.

ومن أبرز رواد المنهج الفيدرالي الكاتب أمنتاي أتزيوني والذي يعتقد أن عملية بناء نموذج تكاملي سياسي تتطلب المرور بأربعة مراحل كالأتي[19] :

المرحلة الأولى : وتسمى بمرحلة ما قبل الوحدة وفيها يتم إحداث إعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة.

المرحلة الثانية : وتسمى بعملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها، وفيها يتم بروز قوى التوحيد، وذلك كتبادل المنافع الإقتصادية وإستغلال الهوية الإجتماعية والثقافية التي تسود المجتمع في توطيد هذا التكامل.

المرحلة الثالثة : توصف هذه المرحلة بعملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها، وتبدأ هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والإتصالات بين الوحدات، كما ينتشر التوحيد من قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.

المرحلة الرابعة : وتسمى كذلك مرحلة نضوج عملية التكامل ووصولها إلى النهاية المرسومة لها.

رابعاً– النظرية التعاملية : Transactionalism

يرى أصحاب هذه النظرية أنه يمكن تحقيق تكامل عن طريق تشجيع وتكثيف المعاملات les Transctions بين الدول المعنية، مع إقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها، وذلك دون الإلتزام بأطر مؤسسية معينة أومراحل محددة، خشية من أن تكون هذه الهياكل المؤسسية عقبة في حد ذاتها في وجه التكامل. إضافة إلى تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دول الاتحاد.

[19] عباسي بالفاطمي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

وبمعنى أخر يدعوا أصحاب هذه النظرية إلى قيام تكامل إندماجي، مع ضرورة الإبقاء على البنى السياسية القائمة للدول الأعضاء، وكذلك الإبقاء على مجالات السياسة العليا (كمسألة الأمن القومي، التحالف العسكري والإستراتيجي ...) خارج العمل التكاملي.

ويشير بعض المفكرين إلى أن تزايد حجم التشابكات والمعاملات خلال فترة زمنية معينة يؤدي الى نشأة الشعور بالجماعية، والى التقارب في المصالح والتماثل في المعتقدات والقيم والسلوكات والولاءات، وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، وبالتالي يكون التكامل نتيجة مؤكدة لهذه الدول ذات هذه الشبكة من العلاقات.

ومن رواد هذا المنهج التكاملي المفكر الدكتور **كارل دويتش** الذي ساهم في وضع هذه النظرية، حيث يرى بأن وجود صفقات قوية وسريعة وقابلة للتطوير بين مجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأي عملية تكاملية بين هذه الدول، وأن عامل الاتصال والصفقات بين الدول يسهل التكامل ويدفع تدريجيا قادة الدول للوصول إلى شعور بالإنتماء لما يسمى بالجماعة السياسية[20].

الفرع الثاني: مقارنة بين النظريات الأربع للتكامل الإقليمي

يمكن تصنيف المناهج الأربعة للتكامل الإقليمي إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول يضم المنهج الفيدرالي، أما الثاني فيضم كل من المنهج الوظيفي، والوظيفي الجديد، والمنهج التعاملي. وجاء هذا التصنيف على أساس أن المنهج الفيدرالي ينظر إلى التكامل على أنه حالة، تسعى الدول المعنية إلى تحقيقها وتأمل أن تتمكن بواسطتها من إقامة دولة واحدة تستطيع تجميع قدرات أعضائها، ومن ثم تحقيق النهضة لشعوبها، مع التركيز على الجانب المؤسساتي والذي يدفع الدول الأعضاء إلى التحلي عن بعض وظائفها لمؤسسات إقليمية.

أما المناهج الثلاثة الأخرى تنظر إلى التكامل على أساس أنه عملية، تتدرج في الاقتراب من الوضع النهائي للتكامل بين الدول المعنية، أو من خلال نقل وظائف إلى أطر مؤسساتية إقليمية.

وفي هذا التصنيف، هناك من يرى أن المنهج الفيدرالي يعطي معيار يمكن القياس به مدى الاقتراب من حالة الاندماج بإستخدام المناهج الأخرى، وذلك بما يضعه من تصور لتوزيع الاختصاصات بين الأقطار الأعضاء والسلطة المركزية الإقليمية، ويعاب على المنهج التعاملي على أنه عاجز عن تزويد

[20] نفس المرجع ، ص:09.

الباحث بمعيار يمكنه من قياس المرحلة التي قطعها التكامل، وتقدير مدى الإقتراب من حالة الإندماج التام، ومع ذلك يبقى هذا المنهج كإطار يسهل الرجوع إليه عندما يواجه التكتل الإقليمي مشاكل تعيق إستمراره، إذ أنه يطرح أسلوبا مرحليا مرنا، ولكن بشرط أن لا يصبح بديلا للوحدة المحققة.

أما منهجي الوظيفية فهي تتطلب أن يتخذ العمل شكلا مرحليا، لا يتم المرور إلى المرحلة الموالية إلا بعد نجاح المرحلة السابقة لها، وهذا ما يتطلب تكثيف المعاملات للتقدم أكثر في بناء الوحدة، ويشار كذلك في هذا المنهج أن تعثر المراحل قد يوقف مسيرة التكامل.

ويلاحظ كذلك أن المنهج الوظيفي الجديد متقدم عن المنهج الوظيفي في ثلاث نقاط رئيسية كمايلي[21]:

أولاً – أن المنهج الوظيفي الجديد يركز على التكامل الإقتصادي العالمي.

ثانياً – أن المنهج الوظيفي الجديد يسمح بإدراج البعد الثقافي للتكامل، مستفيدا من التقارب الذي ينتجه البعد الإقليمي.

ثالثاً – أن المنهج الوظيفي يحدد المجال الإقتصادي كمرحلة بداية لبناء التكامل، وبتالي فهو يوفر قاعدة أفضل للإتجاه نحو الوحدة السياسية.

ويشير هذا الكاتب إلى مسألة مهمة تشمل كل النظريات السابقة والمتمثلة في موضوع التنبؤ والإستشراف بالحالة أوبالخطوات المستقبلية لأي تكامل، إذ أن عملية التنبؤ باتت من أهم نقاط الضعف في نظريات التكامل خاصة بعد أن زادت الروابط العالمية المتشابكة نتيجة تنامي حركة العولمة.

الفرع الثالث: النماذج المستخدمة في التكامل الإقليمي

استكمالاً للمرجعية النظرية الخاصة بالتكامل الإقتصادي، هناك مجموعة من الدراسات والنماذج التحليلية التي أعدها الباحثون حول موضوع مدى تأثير التكامل الإقتصادي على الدول المتكاملة، وكذلك على المستوى الدولي من جهة، وتحليل العلاقة بين التكامل الإقتصادي

[21] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

ومعدلات النمو الإقتصادي. وفيما يلي سوف نعرض نموذجين إقتصاديين اللذين تم إعدادهما لتحليل هذه الظاهرة، وهما نموذج تدفقات التجارة ونموذج الجاذبية.

أولاً– نموذج تدفقات التجارة :

يعتبر نموذج تدفقات التجارة من النماذج الإقتصادية التي تم إستخدامها في دراسة تأثير التكتلات الإقليمية على التجارة البينية بين الدول، ولقد تم تقديم هذا النموذج من طرف الباحث Linnerman معتمدا على الفرضيات التالية:

– أن حجم التجارة بين أي دولتين يتحدد من خلال حجم الصادرات الحقيقي وحجم الطلب على الواردات، والعوامل التي تعوق التجارة بين الدول.

فهو نموذج يعتمد على أهم العوامل التي تحدد تدفقات التجارة على المستوى العالمي، ويرى الكاتب Linnerman أن أهم العوامل التي تحدد التجارة بين الدول تتمثل في الآتي:

حجم الطلب على الواردات، ومقدرة حركة التجارة بين الدول.

ولقد تم تطبيق هذا النموذج لدراسة علاقة التكامل بحركة التجارة لتكتل المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا Ecowas، وتم توصل إلى أن تكامل هذه الدول أدى إلى زيادة حركة التجارة بينهم. وعادة ما يستخدم هذا النموذج في نظريات التجارة الخارجية. أما حول قدرة النموذج على توقع المستقبل فتعتمد على عامل حجم الدول والسكان لكل دولة.

ثانياً – نموذج الجاذبية : Model de Gravité

يعتبر نموذج الجاذبية من أهم نظريات تحليل التجارة الخارجية بين دول التكتلات الإقتصادية، أو مجموعة من دول تربطهم تجارة مع بعضهم البعض.

ويعتبر هذا النموذج مقياس من علوم الطبيعة، فهو مقتبس من معادلة نيوتن الديناميكية والتي تقوم على أساس وجود علاقة سببية بين كل من الجاذبية والكتلة، ولقد تم تطبيق هذا المبدأ في التجارة الخارجية والتوصل إلى وجود علاقة مباشرة بين تدفقات التجارة بين الدول وبين أحجام إقتصادياتها والمسافة الجغرافية مابين الدول.

إن نموذج الجاذبية هو عبارة عن نموذج إحصائي يرتكز على مجموعة من الفرضيات، من أهمها أنه هناك علاقة إيجابية مباشرة بين كل من حجم إقتصاد الدول ونسبة تجارتها الخارجية وذلك على أساس أن كلما كان الحجم الإقتصادي لدولة معينة كبيراً كلما كثر تخصصها وإنتاجها ومن ثم تزيد تجارتها.[22]

وتطبق نفس الآلية في العلاقة بين الدخل المرتفع للفرد ونسبة التجارة للدولة، كما يقوم هذا النموذج على فرضية البعد الجغرافي، بحيث أنه كلما قلت المسافة بين الدول كلما زاد حجم تدفقات التجارة الخارجية، وذلك على أساس أن عامل المسافة يرفع أو يقلل من تكلفة النقل وبالتالي سوف يؤثر سلبًا أو إيجاباً على التجارة البينية داخل التكامل الإقليمي.

وعلى أساس الفرضيات السابقة فإن هذا النموذج الإحصائي يحوي على عدة معاملات في معادلته الإحصائية من أهمها المسافة بين الدول محل الدراسة، الطلب على الواردات وعرض الصادرات، حجم إقتصاديات الدول والمقاس بقيمة الدخل الفردي أو الناتج الداخلي الخام ، التعداد السكاني، مختلف التكاليف، وسعر الصرف...إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن إستخدام جميع العوامل السابقة في هذا النموذج، وإنما سوف يتم الإقتصار على مجموعة محددة من هذه العوامل والتي يجب أن تتضمن عامل المسافة على أساس أنه المحدد الرئيسي لهذا النموذج. ونظرا لوجود الإختلاف في تحديد المعاملات التفسيرية المناسبة تم ظهور عدة نماذج فرعية من نموذج الجاذبية، بحيث أن كل باحث يستخدم مجموعة معينة من المعاملات التفسيرية التي يراها مناسبة لدراسته.

ويوجد العديد من الدراسات التي إستخدمت تقنيات نموذج الجاذبية في تحليل تدفقات التجارة الدولية من أهمها:

[22] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

1-نموذج Tinbergen 1962 :

لقد إستخدم الإقتصادي Tinbergen نموذج الجاذبية في تدفقات التجارة الدولية، وقام بالتركيز على مجموعة من المعاملات التفسيرية الموضحة في العلاقة التالية :

$$F = G\ M_i^a\ M_j^b / D_{ij}^c$$

بحيث تمثل الرموز التالية :

F : تدفقات الدول المصدرة i إتجاه الدول المستوردة j .

G: التدفقات المالية بين الدولتين i،j.

M : تعبر عن الوزن الإقتصادي للبلدين i،j، والذي يقاس بعدة مؤشرات كمستوى الناتج الداخلي الخام لكل بلد.

D_{ij}^c : تمثل المسافة ما بين البلدين i،j .

2- نموذج Linneman 1966 :

إستخدم الباحث Linneman نموذج الجاذبية في دراسته المتعلقة بالتجارة الدولية، وحقق بذلك نجاحاً ميدانياً كبيراً، بحيث إعتمد على عنصر عرض الصادرات أوطلب الواردات كمحددات لنموذجه.

إضافة إلى نموذجين السابقين، هناك مجموعة كبيرة من الدراسات حول تدفقات التجارة البينية داخل التكتلات الإقتصادية الإقليمية والتي إستخدمت نموذج الجاذبية من أهمها :

- نموذج Berge 1997، ونموذج Bergstond والذي قام بتطوير نموذج Linneman، وكذلك أعمال Head et Moyen وكذلك نموذج Wanget Windeas ونموذج Baldwin 1944 ونموذج Festoc.

ومن أهم ما تم التوصل إليه من خلال تطبيق هذا النموذج الإحصائي[23]، أن التكتلات الإقتصادية الإقليمية لها أثر كبير على تدفقات التجارة البينية.

وفي دراسة طبقت على أمريكا الجنوبية أظهرت أن التجارة البينية بين دولتين في نفس المنطقة الجغرافية ترتفع إلى 82 % مقارنة بعلاقتها مع الدول غير المجاورة، وذلك مع الأخذ في الإعتبار أثر عامل الجاذبية والمسافة.

[23] نفس المرجع، ص:111.

وتم التوصل إلى نفس النتائج في دراسات أجريت على كل من تكتل **الميركوسور** Mercosur والأنديان باك Andean pact وتكتل أمريكا الشمالية النافتا NAFTA، وكذلك التكتلات الإقتصادية الأسيوية ودول الإتحاد الأوروبي، وذلك بدرجات متفاوتة.

المطلب الثالث : مراحل التكامل الإقتصادي الإقليمي

تشير نظرية التكامل الإقتصادي بمنهجها التقليدي إلى أن التكامل الإقتصادي الإقليمي يمر بعدة مراحل رئيسية مختلفة، تبدأ بمرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة وتنتهي بمرحلة التكامل الإقتصادي التام أو ما يسمى بالوحدة الإقتصادية. ويلخص الاقتصادي بيلا بالاسا مراحل التكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم 1.1 : مراحل التكامل الاقتصادي

صيغ التكامل	تحرير التجارة البينية	توحيد الرسوم الجمركية	حرية إنتقال عناصرالإنتاج	تنسيق السياسات الإقتصادية	توحيد السياسات الإقتصادية
منطقة التجارة الحرة	×				
إتحاد جمركي	×	×			
سوق مشتركة	×	×	×		
إتحاد إقتصادي	×	×	×	×	
وحدة إقتصادية	×	×	×	×	×

المصدر: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق ، معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، 2000، ص: 40

يلاحظ من الجدول السابق أنه كلما إرتقت العلاقة بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي إلى مستوى أعلى كلما زادت درجة التكامل بينهم. وفيما يلي سوف نعرض مضمون كل مرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي الإقليمي.

الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة

تعتبر منطقة التجارة الحرة أبسط أشكال التكامل الإقتصادي، وأولى خطوات طريق التكامل. وفيها يتم عقد مجموعة من الدول الأطراف إتفاقية يتم بموجبها إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة فيما بينها على المنتجات ذات المنشأ المحلي أي التي تم إنتاجها في دولة أو أكثر داخل المنطقة. مع إحتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع باقي دول العالم غير الأعضاء في الاتفاقية، مما يسمح باختلاف الرسوم والحواجز الجمركة المطبقة من جانب الدول الأطراف على التبادل مع باقي دول العالم.

وتنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء لذلك يقتصر في هذه المرحلة على منتجات معينة زراعية وصناعية فقط.

ويترتب على إقامة منطقة تجارة حرة عدة أثار يمكن تلخيصها فيما يلي[24]:

أولاً– إعادة تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج المنتجات التي ترتفع فيها كفاءاتها الإنتاجية، والتي يتم توجيهها إلى التصدير البيني وتساهم في رفع مستوى الدخل فيها.

ثانياً– إحداث تخفيض عام في القيود الجمركية، نظرا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وجعل المناخ أكثر ملائمة لتوحيد الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول.

ثالثاً– إرتفاع الدخل الحقيقي للمستهلك وذلك نظرا للإنخفاض الذي يطرأ على الأسعار.

رابعاً– يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى تراجع قيمة الضرائب غير المباشرة الناتجة، ومنه سوف تلجأ الدول المعنية إلى فرض الضرائب المباشرة على الدخول التي تتولد من الأنشطة التي تتوسع نتيجة تقسيم العمل، وهو أسلوب يجعل الهيكل الضريبي أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة، وأنسب للهيكل الإقتصادي الأكفأ الذي ينشأ في ظل التكامل.

[24] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق ، مرجع سبق ذكره، ص63.

ومن أهم مميزات وأهداف إقامة منطقة التجارة الحرة :

إقامة تجمع إقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى. كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية إنتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى إستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول. إضافة دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص عمل داخل المنطقة. وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية معينة من 10سنوات إلى 15سنة يتم من خلالها إزالة العقبات والرسوم الجمركية إلى أن تصل إلى الصفر.

وبينما تحتوي منطقة التجارة الحرة على إمتيازات تعود إلى دول المنطقة، فهي لا تخلو من المشاكل والتعقيدات، لعل من أهمها مسألة كيفية تحديد والسيطرة على ما يسمى بإنحراف التجارة، والتي يقصد بها عملية إعادة التصدير داخل المنطقة التكاملية الناتجة عن تفاوت التعريفة الجمركية المطبقة تجاه العالم الخارجي في مختلف الدول الأعضاء. أوبمعنى أخر، تلك السلع التي يعاد تصديرها من طرف الدول الأعضاء ذات التعريفة الجمركية المنخفضة بغرض إستغلال فروق التعريفة، كما قد يحدث إنحراف أخر في ميدان الإنتاج، والذي يتمثل في ضرورة إستراد من الخارج المواد اللازمة لإنتاج المنتجات الصناعية لدول المنطقة المتكاملة، وبالتالي سوف يتم تحول صناعة هذه المنتجات الأحنبية عن المنطقة المتكاملة، أي تحول الإنتاج من الدولة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا وتكاليف الإنتاج المنخفضة إلى الدولة المنتمية للتكامل ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا وتكاليف إنتاج مرتفعة، نظرا لعدم توفر المواد اللازمة للمنتجات الصناعية في الدول الأعضاء والاضطرار إلى إستيرادها من الخارج، وهذا ما يغير نمط النشاط الإنتاجي ويجعله غير خاضع لمبدأ الميزة النسبية في الإنتاج.

ولمعالجة هذه المشكلة تم اقتراح عدد من القواعد التي يجب أن يتفق عليها دول المنطقة، والمتمثلة فيما يلي :

1- قاعدة النسبة المئوية : وفيها يتم إتفاق دول المنطقة على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج، لكي تجعله إنتاجا وطنيا حقيقيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء. أو بمعنى أخر يتم الاتفاق على أن لا تزيد قيمة المواد المستوردة والمستعملة في تصنيع أو تجهيز سلعة ما عن نسبة معينة يتم الاتفاق عليها.

2- قاعدة التحويل لتحديد منشأ السلعة : وفيها يتم إتفاق دول المنطقة على قائمة من السلع التي يتم تحويلها بطريقة أو أسلوب معين يسمح باستردادها وتحديد الدول التي يتم فيها عملية التحويل. إلا أن هذا الأسلوب يعرف بعض الصعوبات كصعوبة الاتفاق على قوائم ومراحل التصنيع إضافة إلى صعوبة إجراء هذا التقييم بالنسبة لبعض الدول.

3- أسلوب استخدام الضرائب التعويضية : وفيها يتم فرض ضرائب على الواردات التي يتم إعادة تصديرها بشكل يسمح بإزالة الفوارق في التعريفات الجمركية للسلع المعنية.
ومن أمثلة مناطق التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة بين أمريكا وكندا والمكسيك (Nafta)، ومنطقة التجارة الحرة لدول غرب أوربا التي أنشأت عام 1920 والتي ألغيت في سنة 1970، منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EfTa)، ومنطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق أسيا، ومنطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع الثاني: الإتحاد الجمركي

تمثل هذه المرحلة درجة أعلى من التكامل الإقتصادي من مرحلة منطقة التجارة الحرة، ويتضمن الإتحاد الجمركي إضافة إلى ما تأخذ به منطقة التجارة الحرة إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على إنتقال السلع بين دول التكامل، إلتزام هذه الدول بتوحيد أنظمتها الجمركية بشكل تدريجي، وبتطبيق تعريفة جمركية واحدة إزاء دول العالم الخارجي تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة قبل قيام الإتحاد، وبعد قيامه تتولى جهة إقليمية- تتكون من كل الدول الأعضاء في الاتحاد- إدارة السياسة الجمركية، والتحاطب في أي مفاوضات تجارية مستقبلية مع الدول الأخرى، وذلك بإسم جميع دول الأعضاء في المنطقة المتكاملة، و هذا ما يعني إمتناع الدول الأعضاء عن عقد أي إتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو بمفردها والعالم الخارجي، مما يمثل قدرا من التكامل الإيجابي.
وهناك من الكتاب من يعتبر الإتحاد الجمركي كإتحاد مالي، نظرا إلى أنه يهتم بإقتسام الدول الأعضاء للإيرادات الجمركية فيما بينها، وكذلك يفرض تغيرات في الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي مع تغير الرسوم الجمركية.

ويمكن الإشارة كذلك أنه يتم تطبيق حدا أدنى للتعريفة الجمركية الخارجية المشتركة، وبالتالي فإنه يمكن أن تكون هذه التعريفة غير مرتفعة عن معدل السابق للتعريفات الموجودة في الدول الأعضاء، ومنه فإنه يتم منح تعويض للدول المتضررة عند تطبيق هذا المستوى من التطبيقات.

وإضافة إلى الإجراءات السابقة المكونة لهذا الأسلوب من التكامل، هناك مجموعة من الإجراءات الخاصة بتعديل الاتفاقات التجارية مع العالم الخارجي يتم تطبيقها تفاديا لأي نوع من تعارض نصوصها مع التزامات دول الإتحاد تجاه بعضها البعض.

ولعل من أهم مميزات الإتحاد الجمركي[25]، أنه يساعد على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات.

ومن أهم الكتاب الذين تناولوا موضوع الإتحاد الجمركي، يوجد فاينر viner وهو أول من تناول موضوع الإتحاد الجمركي بالبحث والتحليل بالصيغة المطلوبة في بداية الخمسينيات، كما تناوله بالبحث

الكثير من الإقتصاديين من بينهم :

Viner ، Gierch and Jacob ، Herbert ،Bye ،Maurice.

حيث درسوا تأثير الإتحاد الجمركي على تدفق التجارة من خلال دراسة عاملين هامين هما الأثر الإنشائي والأثر التحويلي، وذلك من خلال دراسة تأثير قيام الإتحاد الجمركي على توزيع الموارد، ودرجة كفاءة السلع الإنتاجية[26]. ومن أمثلة الإتحاد الجمركي، إتحاد البنلوكس بين بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ سنة 1944.

الفرع الثالث: السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي، وتتضمن إضافة إلى ما يحققه الإتحاد الجمركي من حرية حركة السلع فيما بين الدول الأعضاء، وتطبيق سياسة جمركية موحدة اتجاه دول العالم الخارجي فإنه يتم تحقيق حرية إنتقال عناصر الإنتاج من قطر إلى أخر داخل السوق، أي إنتقال رأس المال والعمل وحرية ممارسة المهن ومزاولة النشاط الاقتصادي،

[25] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[26] نفس المرجع، ص: 52.

مما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء، وهذا ما يكفل إمكانية زيادة إنتاجها، حيث تكون هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال دون قيود.

وتتكون السوق المشتركة من شبكة الأسواق سواءاً ما يتعلق منها بالسلع والخدمات أو عناصر الإنتاج يتم من خلالها تفاعل قوى السوق بالطلب والعرض لعناصر الإنتاج، ويأتي تحقيق هذه المرحلة بعد تحقيق تقارب بين مستويات النشاط الاقتصادي للدول المتكاملة سواءاً بإنجاز إتحاد جمركي أو إحداث تنمية تكاملية تشمل دول الأعضاء.

وتنطوي عملية إقامة سوق مشتركة على عمليتين متتاليتين[27]:

أولاً- إتباع سياسات واتخاذ الإجراءات التي تكفل حرية انتقال عناصر الإنتاج بالإضافة إلى المنتجات مع العمل على إزالة الفوارق بين عناصر الإنتاج، سواءاً ما يرجع لإعتبارات إقتصادية كالسياسات المؤثرة في نظم توزيع عائدات عناصر الإنتاج أو غير الإقتصادية كالمؤهلات العملية وقواعد ممارسة المهن.

ثانياً- إدارة شؤون الأسواق الموحدة، وتطبيق السياسات التي تمكن الدول الأعضاء من التصدي ومواجهة التقلبات الدورية ومعالجة التغيرات العارضة وما يمكن أن يترتب عليها من إختلالات إقليمية تؤثر سلبا على أسس توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء.

وتتطلب مرحلة السوق المشتركة إضافة إلى تنسيق السياسات التجارية إلى تنسيق سياسات أخرى متعلقة بعناصر الإنتاج كسياسة الإستخدام وسياسات الأجور، وهذا من أجل منع تدخل الدول بشكل ينقل الخلل من دولة إلى أخرى، كلجوء بعض الدول إلى رفع الأجور كوسيلة لحل مشكلة نقص اليد العاملة على حساب دول أخرى في الإقليم، ونفس الأمر ينطبق على باقي عناصر الإنتاج وخاصة عنصر رأس المال، ويتطلب هذا التنسيق توفر ثلاثة عناصر وهي:

1- المشاركة الشعبية، على إعتبار التأثير المباشر لهذه السياسات على المواطنين.

2 - وضع سياسات تسمح بتحقيق مزايا متكافئة بالنسبة لكل الإقتصاديات المشاركة.

[27] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره،ص: 99.

3- الموازنة بين دور السياسات في رفع كفاءة أداء الإقتصاد الوطني وتصحيح ما قد يتعرض له من إختلالات، ومتطلبات تحقيق أهداف التجمع التكاملي ومصالح باقي الأعضاء.

وتشمل مرحلة السوق المشتركة بداية ترتيبات تنسيق السياسات الاقتصادية، أو مايسمى بتكامل السياسات، حيث يتم التزام الدول المتكاملة بسياسات اقتصادية تتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في التكامل، وبالتالي تبدأ عملية تقليل تحكم الدول في وضع السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني. ونظرا إلى هذا الحجم من التماسك يصف الكثير من الاقتصاديين مرحلة السوق المشتركة بالتكامل العميق.

وبرغم من الدرجة التكاملية المتقدمة لهذه المرحلة إلا أنه قد يظهر التفاوت في درجة إستفادة الدول من الاتحاد، حيث تستفيد الدول الأكثر تقدما من غيرها المشتركة في الاتحاد، وذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجلب كل من رأس المال والعمل الكفء نحو الأقاليم المتقدمة.

ومن أمثلة السوق المشتركة، السوق الأوروبية المشتركة، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، السوق العربية المشتركة، السوق المشتركة لشرق إفريقيا، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي "الكوميسا".

الفرع الرابع: الإتحاد الاقتصادي

تتجاوز هذه المرحلة ما تحققه السوق المشتركة من إلغاء للقيود على التجارة وإنتقال عناصر الإنتاج قدر أكبر من خطوات التكامل الإيجابي، وذلك بإحداث تنسيق في السياسات الاقتصادية المختلفة، كالسياسات النقدية والمالية والزراعية والصناعية...الخ، من أجل القضاء على التمييز في المعاملة الناشئة عن اختلاف هذه السياسات بين الدول الأعضاء.

كما تتطلب هذه المرحلة ضرورة إدارة شؤون الإقتصاد الموحد بأساليب الإدارة التي تلجأ إليها الدول في تسيير شؤونها الإقتصادية، والأساليب المعتمدة من طرف دول الجماعة في تسيير الشؤون الإقتصادية، كالتدخل في النشاط الإنتاجي من عدمه أوالإكتفاء بتنسيق السياسات الإقتصادية المستخدمة كأداة توجيه نشاط القطاع الخاص.

وتأخذ عملية التوفيق بين السياسات فيما بين الدول المتكاملة صورتين هما [28]:

أولاً- توحيد السياسات: ويتمثل في إلتزام الدول الأعضاء بسياسة واحدة بغض النظر على مدى تاثيرها على بعض الدول المتكاملة.

ثانياً- تنسيق السياسات: وفيه يتم إزالة كل الإجراءات من السياسات الوطنية إلى التي من شأنها أن تحدث تعارض وتضارب بين مختلف السياسات. أو ينشيء من جرائها إكتساب مزايا خاصة تحصل عليها دولة معينة من دول التكتل على حساب باقي الدول الأعضاء.

وتهدف عملية تنسيق السياسات إلى تحقيق الأهداف المشتركة ومراعاة الأوضاع الخاصة بكل بلد، بحيث تكون السياسات أفضل ما يمكن إختياره من أجل الإقتراب من الأهداف المشتركة.

ويمكن تلخيص مضمون الاتحاد الاقتصادي في ما يلي :

- إلغاء كافة القيود أمام إنتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء دول العالم الخارجي.
- حرية إنتقال عناصر الإنتاج من بلد عضو إلى آخر.
- تحقيق تنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية والمالية والاجتماعية للدول الأعضاء.

الفرع الخامس : التكامل الاقتصادي التام

ويسمى كذلك بالوحدة الاقتصادية، وهي أقوى صور التكامل الاقتصادي وأخر مرحلة من مراحل بنائه، ففيها لا يكتفي بتحرير التجارة وإلغاء الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء مع توحيد التعريفة الجمركية إزاء التعامل في العالم الخارجي، وكذلك تحرير تنقل عناصر الانتاج بين الدول الأعضاء في التكامل والعمل على تنسيق السياسات، بل يجري كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والضريبية والاجتماعية، بحيث تتحول الدول المندمجة إلى اقتصاد واحد، ذو مؤسسات إقتصادية وسلطة عليا فوق وطنية supra-national تتولى مسؤولية إدارة شؤون الإقليم في المجال الإقتصادي وتكون قراراتها ملزمة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء، وتتفق كل دولة عضو

[28] نفس المرجع ، ص: 177.

على تقليص سلطاتها التنفيذية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الاقليمية العليا فوق الوطنية، وهذا ما يعكس حقيقة الوحدة الاقتصادية.

إضافة إلى المراحل السابقة، هناك من الكتاب من يضيف صورة أخرى من صور التكامل الإقتصادي وهي إتفاقيات التجارة التفضيلية، وهي عبارة عن إتفاق بين مجموعة من الدول يتضمن إنتهاج هذه المجموعة أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، وتعني أخر الإتفاق على ترتيبات يتم بمقتضاها تخفيف القيود وتخفيض الرسوم الجمركية على جميع أو بعض الواردات التي يكون مصدرها الدول الأطراف في الإتفاقية مقارنة بتلك المفروضة على الواردات ذاتها التي يكون مصدرها من دول غير منضمة إلى الإتفاقية، مع الإشارة أن هذا التخفيض يكون من جانب واحد.

ويمكن تلخيص مراحل التكامل الإقتصادي الخمس السابقة، والمقترحة من طرف الاقتصادي الامريكي بلاسا بصياغة نظرية الوظيفية الجديدة، في ثلاثة مراحل رئيسية، تبدأ المرحلة الأولى في مجالات التجارة أو ما يعرف بتكامل التجارة، ثم يضيف تكامل عناصر الانتاج، وفي الأخير يضيف إليهما تكامل السياسات.

وما يجمع بين هذه الصور أنها تحقق التكامل من خلال الأسواق المختلفة، كأسواق السلع و أسواق عناصر الإنتاج والادوات المستخدمة في إدارة هذه الأسواق، وهي أدوات السياسة الاقتصادية كما هي معروفة في الاقتصاديات التي تعمل وفق نظام السوق، ولذلك فإن هذا المنهج يعتبر تكامل عن طريق السوق وآلياته.

وعلى العموم فالتكامل الإقتصادي وبمختلف أشكاله وصوره يعتبر وسيلة تساعد على تحقيق التنمية الوطنية، وتطوير إقتصاديات الدول الأعضاء، ويشترط في ذلك ضرورة إصلاح الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء أولا، ثم يتم تنسيق الإستثمارات وتوزيعها بين الدول الأعضاء بالشكل الذي يتناسب مع حجم الموارد والخصائص الإقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

وتجدر الإشارة كذلك إلى ضرورة التفرقة بين نوع التكامل الإقتصادي في الدول النامية والدول المتطورة.

فبالنسبة للدول النامية يعتبر التكامل فيها تكامل تنموي، أي أنه يتخذ كوسيلة لتنمية الدول الأعضاء ومن ثمة رفع مستويات المعيشة لديها.

أما بالنسبة للدول المتطورة، فيمثل التكامل تكامل تبادلي، يهدف إلى زيادة المبادلات التجارية بين الأقطار الصناعية والتي تتسم بتطور إقتصادياتها، وذلك من أجل الحفاظ على مستويات الرفاهية المرتفعة لديها.

المبحث الثاني : أساليب وأسس و شروط التكامل الاقتصادي

يتوقف قيام واستمرار التكامل الاقتصادي ونجاحه على مجموعة من الأسس والشروط التي يتعين توفيرها من طرف الدول الراغبة في بناء تكامل إقتصادي، وتشكيل وحدة اقتصادية لها القدرة على تحقيق الأهداف المنشودة للدول الأعضاء. وفيما يلي سنعرض أساليب تحقيق التكامل الاقتصادي وأسسه والشروط التي يتعين توفيرها .

المطلب الأول : أساليب تحقيق التكامل الاقتصادي

تتم عملية بناء نموذج تكامل اقتصادي عن طريق أسلوبين رئسيين، وهما الوسيلة الوظيفية التي تعتمد أساسا على عملية تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ووسيلة دمج القطاعات الاقتصادية والمشروعات المتشابهة، وتحويلها إلى مشروع واحد مشترك. وفيما يلي تفصيل في مضمون هذين الوسيلتين[29]:

الفرع الأول: الوسيلة الوظيفية

يقوم هذا الأسلوب على عملية إزالة العقبات أمام حركة السلع والخدمات وعناصر الانتاج بإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية وفرض تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة، ويتم ذلك بطريقتين إما عن طريق إطلاق قوى السوق وآلياته بين أرجاء الدول لتستطيع ترتيب هياكلها الاقتصادية بعد إزالة العقبات أو من خلال تنسيق وتجانس السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لتنظيم أداء الاقتصاد الكلي في دول التكامل.

[29] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

ويتم التكامل الإقتصادي بين الدول حسب هذا الأسلوب عبر عدة مراحل درجاتها مختلفة من التعاون الإقتصادي والمتمثلة في:إتفاقيات التجارة التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة والإتحاد الإقتصادي ثم التكامل الإقتصادي التام.

ويهدف هذا الأسلوب التكاملي إلى تحقيق التناسق والتجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من أجل خلق ظروف متشابهة بين دول الإتحاد تساعدهم على التوحيد، ولأجل ذلك يتطلب نجاح هذا الأسلوب في التكامل توفر حد معين من التشابه بين الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، ومن ثم تتم عملية تنسيق وتجانس السياسات النقدية والمالية بالشكل الذي يسمح بإنجاح التجربة التكاملية.

الفرع الثاني : وسيلة دمج القطاعات

تقوم هذه الوسيلة على أساس تنسيق ودمج قطاعاً أو أكثر من القطاعات الإقتصادية الرئيسية للدول المعنية، أو دمج مشروعات إقتصادية متشابهة. وبمعنى أخر محاولة التنسيق بين المشروعات المتشابهة بهدف إدخالها كمشروعات مشتركة.

ويشير الاقتصادي **mead 1964** بأن التنسيق على مستوى الاقتصاد الجزئي يعتبر من أفضل الأساليب المتاحة أمام الدول النامية،كوسيلة لتوسيع تطبيق التعاون الاقتصادي فيما بين هذه الدول".

وتتضمن هذه الوسيلة في التكامل الإنتقال من قطاع إلى آخر وذلك بالنسبة إلى مختلف الصناعات بصورة متعاقبة، من أمثلتها تكامل صناعات الحديد والصلب، والنقل، والزراعة والخدمات ...إلخ.

ولعل من أهم فوائد هذا الأسلوب التكاملي هو أن الحكومات الوطنية لها قابلية تقبل إلتزامات في قطاعات محدودة أكثر من إلتزامات جميع القطاعات في وقت واحد.

ومن جهة أخرى يتوقع من التكامل في قطاع معين يمكن أن يشجع التكامل على نطاق أوسع والتوجه نحو التكامل الشامل.

ويعتبر التكامل على المستوى القطاعي أفضل السبل لتحقيق مرحلة التكامل الاقتصادي في الدول النامية، نظرا لأن معظم هذه الدول تعاني من الاختلال الهيكلي وخاصة في القطاعات الإنتاجية التي

هي السبب الرئيسي وراء إنخفاض التبادل التجاري بين الدول النامية. كما أن من فوائد التكامل القطاعي أن الحكومات المحلية أميل إلى تقبل إلتزمات محددة وفي مجالات معينة مقارنة بتحقيق تكامل بين جميع القطاعات في وقت واحد.

ومن جهة أخرى يثير أسلوب التكامل القطاعي مجموعة من الصعوبات من أهمها:

– أن كل خطوة موالية من خطوات التكامل القطاعي تسفر عن إحداث توازن جديد ومؤقت في الأثمان والتكاليف وتوزيع الموارد، وبالتالي فإن هذا الإختلال في التوازن سوف ينعكس بالسلب على توزيع الموارد الإقتصادية للمنطقة المتكاملة، في حين أن ضبط الأثمان النسبية وإعادة توزيع الموارد يسيران بصورة أيسر إذا تكاملت جميع القطاعات في نفس الوقت، ولا تحدث تحولات غير ضرورية في الموارد[30].

– يمكن أن يحدث هذا الأسلوب ضغطا وعبءاً إضافياً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات الخارجي، وهذا بالنسبة للدول التي لها تكاليف إنتاجية مرتفعة في القطاع المراد التكامل فيه.

– من المحتمل أن يولد هذا الأسلوب صراعا بين المنتجين والمستهلكين لبلد ما، ففي البلد الذي له نفقات إنتاج مرتفعة سيرحب المستهلكين بالتكامل لما سوف يؤديه من أثر خفض الأثمان، بينما يعترض المنتجون ذو التكاليف العالية، وبالتالي تنشأ بعض معيقات التكامل القطاعي التي يحدثها مجموعات المنتجين نظرا لتعارض مصالحهم، بواسطة قوة تأثيرهم الكبير على سياسة إتخاذ القرارت. ويمكن إستعمال كلتا الوسيلتين معا لتحقيق التكامل، حيث يتم الإتفاق على تنسيق السياسة الإقتصادية والدمج الإقتصادي التدريجي للقطاعات الإقتصادية الأخرى.

وعلى أساس هذين الأسلوبين يمكن تحديد مفهوم معين للتكامل الإقتصادي، والمتمثل في أن التكامل هو عبارة عن عملية دمج كافة القطاعات الإقتصادية للدول الأعضاء، مع إلغاء كافة الحواجز الجمركية والضرائب المفروضة على العمليات التجارية بين الدول المتكاملة، مع العمل على تنسيق السياسات الإقتصادية لهذه الأخيرة.

[30] عباس بالفاطمي، مرجع سبق ذكره، ص16.

المطلب الثاني : أسس التكامل الاقتصادي

يقوم التكامل الاقتصادي على عدة أسس رئيسية يصل عددها الى خمسة أسس وهي[31]:

الفرع الأول : إلغاء القيود على حركة السلع

إن هدف الدول المتكاملة من خلال وحدتها إيجاد سوق أوسع، قادرة على إستيعاب فوائض الإنتاج المحققة على مستوى إقتصادياتها، وبالتالي الاستفادة من وفرات النطاق الواسع في الإنتاج الذي يتلخص في زيادة الإنتاجية، وتدني التكاليف والأسعار. وعلى هذا الأساس يعتبر إلغاء القيود على حركة السلع بين هذه الدول شرطا أساسيا لتحقيق هذا الهدف. كما يجب أن يتم توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء اتجاه الدول غير الأعضاء في التكامل، مع ضرورة تنسيق السياسات التجارية لدول التكامل ورفض أي اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع منفردة مع دول أجنبية دون موافقة جميع الدول الأعضاء في التكامل.

الفرع الثاني: إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج

ويقصد به إلغاء القيود التي تحول دون تنقل عناصر الإنتاج من رؤوس الأموال، واليد العاملة بين دول أطراف التكامل، وذلك من أجل تطبيق إتفاقيات معينة، كإتفاقيات توحيد الأجور، وإلغاء النظم والقوانين التي تميز رعايا دول التكامل في الجنسية وذلك فيما يخص الخدمات والإقامة، ومزاولة الأعمال المشروعة.

الفرع الثالث : تنسيق السياسات النقدية والمالية [32]

يقصد بتنسيق السياسات النقدية كضرورة تثبيت أسعار الصرف بين عملات دول التكامل، وتوفير حرية التمويل فيها وهذا لتجنب مخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء. كإضطراب أسعار السلع موضوع التبادل مما يعود على المتعاملين بالضرر. أما من الناحية المالية فإنه

[31] نوعرة عبد القادر، التجانس الضريبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق، جامعة الاغواط، الجزائر، 19 أفريل 2007م،ص: 05.

[32] نفس المرجع، ص: 05.

يجب توحيد معدلات الضرائب لتفادي ما ينجر عن إختلافها، من تقييد لحركة رؤوس الأموال المعدة للإستثمار بين الدول وكذالك لمبادلات السلع، حتى في حالة إلغاء كافة الرسوم الجمركية.
كما أن تنسيق السياسات المالية له تأثير عميق على التقلبات المالية الدورية وكذلك حالات السياسات الانكماشية والتضخمية من أجل مقاومة الكساد وتعجيل النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع : تنسيق السياسات الإنتاجية[33]

وهو إجراء مكمل لأساس حرية إنتقال عناصر الانتاج، بحيث يتم إعادة إستغلال وتوزيع هذه العناصر بين الدول الأعضاء. وذلك على أساس تخصص كل دولة من هذه الدول في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر من غيرها من الدول، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها.

المطلب الثالث : شروط إقامة ونجاح التكتلات الاقتصادية

إن نجاح التكتلات الاقتصادية في تحقيق أهدافها المنشودة متوقف على مدى إفائها لشروط إقامة تكتل إقتصادي ناجح، ولقد إختلف الاقتصاديين في تحديد شروط موحدة لبناء تكامل إقتصادي ناجح، إلا أن أغلب الكتاب يقسم هذه الشروط إلى شروط إقتصادية، وأخرى سياسية وفيما يلي تفصيل لهذين العنصرين :

الفرع الأول : الشروط الاقتصادية

وتتمثل فيما يلي :

أولاً– توافر البنية الأساسية والملائمة[34] :

وهو أهم شرط من شروط بناء تكامل اقتصادي ناجح، لأنه في الواقع لا يتيح المجال الإقليمي إمكانية إنتقال وفرات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توافرت وسائل كافية للنقل والموصلات في الدول الأعضاء. فبعدم توفر هذا العنصر لا يمكن أن تستفيد الدول من مزايا

---

[33] نفس المرجع، ص:06.

[34] حلمي وهبة وزملائها، تفاعل التكتلات الاقتصادية و المستجدات العالمية، الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق، جامعة الأغواط، الجزائر، 19 أفريل 2007م، ص:03.

التخصص وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة، والقائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج، بحيث أن إضافة تكاليف النقل المرتفعة إلى السعر تجعل السعر مرتفعا وغير قادر على المنافسة، وبالتالي هذا ما يؤدي إلى إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي نظرا إلى صعوبة توسيع حركة التبادل التجاري في منطقة التكامل، وعدم تشجيع عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية المشتركة.

ومن جهة أخرى فإن زيادة الاتصالات وتقريب المسافة بين الدول المتكاملة، سيؤدي مع مرور الوقت إلى دعم مراكز التكتل في مضمار التجارة الدولية، ويجعل من السهل إنشاء علاقات تجارية إقتصادية جديدة مع دول أجنبية، وبالتالي إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية في مصالح المنطقة المتكتلة.

ثانياً– توافر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية :

ويتم التركيز أساسا في هذه المسألة على ضرورة توفر عنصر الأيدي العاملة الماهرة، التي تتيح إستخدام موارد منطقة التكامل بطريقة فعالة ومثلى، وهذا ما يؤدي من جهة أخرى إلى تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، الأمر الذي ينعكس على الإنتاج الكلي بالزيادة والوفرة مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في دول التكامل إجمالا.

ثالثاً– تقارب مستوى التنمية :

إن من أهم شروط نجاح وإستمرار التكامل الاقتصادي، هو تقارب مستوى تنمية إقتصاديات الدول الأعضاء، وأن تؤمن هذه الدول لسكانها مستوى متقارب من الدخل الفردي، وذلك ليكون التكامل مفيد لجميع الدول الأعضاء عوض أن يفيد بعض الدول على حساب البعض الأخر. ويؤكد بعض الإقتصاديين على أن قيام تكامل بين دول معينة تعرف تباين شديد فيما بينها في مجال التنمية الإقتصادية يؤدي إلى مزيد من الفوارق بين مستويات التنمية لمختلف الدول المتكاملة.

رابعاً– القدرة على تنمية الموارد البشرية للمنطقة التكاملية :

أصبح العنصر البشري ومسألة تطويره وتنمية قدراته ركنا أساسيا من أركان التكامل الإقتصادي الإقليمي في ظل الثورة العلمية والتقنية التي يشهد العالم في القرن الحالي . وتنطلق تنمية الموارد البشرية من قضيتين أساسيتين هما: القضية الأولى ترتبط أساسا بالإستخدام الأمثل للعنصر البشري في عمليات الإنتاج والإدارة بما يكفل الحد من هجرة العقول إلى دول أكثر تطور وهو

الحال السائد لدى الدول النامية، و الذي يعتبر أحد عوامل التخلف الإقتصادي و الإجتماعي للدول العربية، أما القضية الثانية فترتبط بتأهيل اليد العاملة من خلال التعليم والتدريب المستمر وإعادة التأهيل، بما يزيد من فاعليتها في العمل الإنتاجي في بلادها، ويمكنها من التنقل بسهولة بين بلدان المنطقة التكاملية.

خامساً– التخصيص وتقسيم العمل[35] :

إن عملية التخصيص وتقسيم العمل تجعل إقتصاديات الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية فيما بينها. فالتخصص يسمح بتحقيق وفرة إنتاج كبيرة على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وهذا مايثير نقطة مهمة وهي أن نجاح التكامل الإقتصادي يعتمد وبشكل كبير على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء، فكلما زادت درجة هذا التباين كلما يتم الإستفادة أكثر من المزايا التي يعرضها التكامل كميزة توسيع السوق أمام منتجات الدول الأعضاء.

سادساً– الإلغاء الشامل للحواجز الجمركية :

ليكون التكامل مفيدا يجب أن يتم إلغاء الحوجز الجمركية بشكل شامل، إذ يجب أن يشمل كافة القطاعات الإقتصادية في وقت واحد، وذلك لخلق التوازن والتساوي بين الربح والخسارة في التعامل بين الدول الأعضاء في التكامل.

سابعاً – توزيع مكاسب التكتل[36]:

إن عملية توزيع المكاسب التي يتم تحققها من التكامل الإقتصادي بشكل عادل تعتبر من أحد المواضيع المستحيلة أو صعبة التحقيق، نظرا لتعقد وتعدد العمليات والمعملات المختلفة المجالات، إلا أنه يمكن التغلب على هذه العقبة من خلال تبني سياسة مشتركة بين الدول الأعضاء، تحوي مجموعة من الإجراءات التصحيحية تعمل على التقليل أكثر من سوء التوزيع، وتعمل على إتخاذ

[35] قاسي ياسين، الوحدة النقدية العربية كآلية لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق، جامعة الأغواط، الجزائر، 19 أفريل 2007م، ص: 02.

[36] حليمي وهيبة وزملائها، مرجع سبق ذكره، ص: 03.

إجراءات تصحيحية حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي لتفادي حدوث حالات إختلال التوازنات الإقتصادية والإجتماعية، التي لها أثر سلبي على العملية الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى تحمي إقتصاديات الدول المتكاملة الضعيفة من الخسائر التي تتكبدها من جراء إنحراف تعاملها التجاري من التعامل مع الدول الأجنبية ذات الأسعار المرتفعة عن تلك المطبقة في السوق العالمية إلى التعامل مع دول منطقة التكامل.

ثامناً– تدرج عملية الإتحاد :

يجب أن تتم عملية الإتحاد بين الدول بشكل تدريجي وآلي. تدريجي أي بشكل يسمح للاقتصاديات المختلفة بالتأقلم مع حجم السوق الجديد وفعالياته المختلفة. وآلي لأن التحولات الداخلية للبضائع و رؤوس الأموال تخلق بعض المشاكل لا يمكن تجاوزها إلا في المراحل الأخيرة من التكامل، لهذا يجب الإتفاق على صيغة تدريجية وآلية في الحركة نحو التكامل، عن طريق التنسيق التدريجي للتشريعات الضريبية والمالية والإقتصادية مع الأخذ بعين الإعتبار الأوضاع الخاصة لكل بلد والإختلافات الناتجة عن درجة التصنيع.

الفرع الثاني : الشروط السياسية[37]

تعتبر الشروط السياسية أهم المقومات الرئيسية لبناء ونجاح التكامل الإقتصادي، حيث تكون للإرادة السياسية دور فعالاً وأساسياً لتحقيق التكامل، فكثيرا ما توجد محاولات تكامل إقتصادي بين دولتين أو أكثر تتوافر بلدانها على مقومات إقتصادية تؤهلها بأن تكون كذلك، إلا أنه لا يكتب لها النجاح، وذلك نظرًا لغياب الإرادة السياسية اللازمة لذلك. كما تفرض الظروف السياسية أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقاً لمقتضيات الحاجة.

وهذا ما يستدعي إلى ضرورة توفير الشروط السياسية إلى جانب الشروط الإقتصادية. وفي مايلي سنعرض أهم هذه الشروط :

[37] نفس المرجع، ص: 03.

أولاً– إنشاء جهاز إداري :

يتطلب بناء تكامل إقتصادي وجود جهاز إداري، يحوي على هياكل متماثلة لصناعة القرار في الأطراف المتعددة للتكامل، ويكون قادر على إتخاذ القرارات الخاصة بالتكتل ككل وتنفيذها دون أن يكون ملزمًا بالحصول على موافقة الدول المعنية بشأن كل قضية مطروحة عليه، وذلك بعد تحقيق حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقاً لمقتضيات الحاجة. وبمعنى أخر تحقيق نظام متوازن من سلطة التشريع والرقابة، بحيث يسمح بإتباع متطلبات التكامل وتلك الخاصة بالسيادة الوطنية لكل دولة عضو.

ومن بين أهم مؤسسات هذا الجهاز ما يلي :

أ– المؤسسات التنظيمية المخول لها عمليات إتخاذ القرارات الموحدة ومتابعة تنفيذها.

ب– مؤسسات البحث العلمي المشترك اللازمة لأخذ القرارات المشتركة، وفق أسس علمية تحقيقا للمصلحة المشتركة للدول الأعضاء في التكامل. ومن أهم مهام هذه المؤسسات إعداد الخطوات الضرورية وتحديد الإستراتيجيات المتعلقة بمجال البحث العلمي ذات البعد الإستراتيجي قبل إتخاذ أي قرار، وتقييم النتائج التي تفرزها عملية التكامل الإقتصادي وتحليل أدائها بصفة منتظمة لصالح تطوير وتحسين الأداء بغية تحسين مردودية عملية التكامل.

ثانياً– التوحيد السياسي :

ويتم الإشارة هنا، إلى أنه من أهم عوامل نجاح التكامل هو أن يكون لهذا الأخير منطقاً سياسيًا موحدًا، بدونه ستبقى عملية التكامل معرضة لهزات كبيرة ، قد تؤدي إلى فشل التجربة التكاملية بأكملها. وكذلك ضرورة وجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى.

ثالثاً – وحدة الأنظمة[38] :

يضاف إلى الشروط السياسية السابقة للتكامل مسألة ضرورة وحدة الأنظمة، بمعنى أنه على الدول الراغبة في تشكيل التكامل أن تكون متقاربة إيديولوجيا وسياسيا. وتتجلى أهمية هذا الشرط من خلال الإتفاقيات الثنائية التي تعقد بين دول ذات أنظمة إقتصادية مختلفة، بحيث ينظر إلى هذه الإتفاقيات على أنها إحدى صور التعاون، وبعيدة كل البعد عن مستوى التكامل.

إضافة إلى هذه الشروط، يضيف الكاتب أسامة المخذوب مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتحل بها التكتلات الإقليمية من أجل أن تكون عنصرا دافعا لتحرير التجارة العالمية، والمتمثلة فيما يلي[39]:

- أن تكون ذات توجه خارجي وأن ترفع مزيدا من الحواجز والمعيقات في وجه الدول الأخرى خارج الإقليم.
- أن تساهم في تعزيز الرخاء ونمو الإقتصاد العالمي عن طريق وضع مصالح الدول الأخرى خاصة الدول النامية في إعتبارها.
- ضرورة وضع معايير جديدة في إطار منظمة التجارة العالمية لتقييم أثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية على الدول غير المتكتلة.
- توافق التوجه الخارجي للتكتلات الإقليمية مع التوجه الخارجي للسياسات الوطنية للدول الفردية، كضرورة تخفيف الدول المتكاملة القيود والحواجز على الدول غير الأعضاء.
- تفادي تعارض أحكام الإتفاقيات الإقليمية بشكل لا يلغي الحقوق المكتسبة بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية، كما يجب ألا تسفر هذه الإتفاقيات عن الحد من اللجوء لآلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة.
- ضرورة ضمان شفافية قواعد الترتيبات الإقليمية ولوائحها ومعاييرها بحيث تصبح أكثر وضوحا لكل الأطراف بما فيها الأطراف الخارجية التي لم تشارك في مفاوضاتها.

---

[38] قاسي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

[39] أسامة المخذوب ، العولمة والإقليمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية،مصر، 2001م ،ص 200.

المبحث الثالث : دوافع ومشاكل التكامل الإقتصادي

مما لاشك فيه أن نموذج التكامل الإقتصادي يفضي على أطرافه من الدول الأعضاء مزايا و فوائد كبيرة. ولكن رغم ذلك فإن هذه العملية ونظرا لتعقدها تنطوي على عدة مشاكل ومعيقات تحول دون إستمراريتها ونجاحها. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى كل من دوافع وأهداف المتوخاة من وراء إقامة تكامل إقتصادي بين الدول المختلفة، وكذلك إلى المشاكل التي تعرقل مسيرته.

المطلب الأول : دوافع التكامل الاقتصادي

تتعدد دوافع التكامل الاقتصادي بين الدوافع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدوافع العسكرية، وهي تعبر عن كل المبررات والضرورات التي تدعوا إلى إقامة تكتل إقليمي، وتعتبر دوافع التكامل أقرب ما تكون من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدول والمجتمعات الأعضاء في التكامل.

وفي ما يلي سنعرض مختلف هذه الدوافع الإقتصادية منها و السياسية :

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية

وتتمثل في ما يلي :

أولاً- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها :

يهدف التكامل الاقتصادي إلى توسيع السوق أمام الكثير من المشروعات القائمة[40]، وقيام العديد من المشروعات الحديثة في كل المجالات الاقتصادية المختلفة، وذلك بعدما كانت تشكوا الدول أعضاء التكامل من ضعف نطاق الأسواق المحلية وما يترتب عنها من عدم إشتغال المشاريع المحلية بكامل طاقاتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، وإنخفاض الدخل الفردي، ومن ثم القوة الشرائية، إضافة إلى تدني وسائل الاتصال والنقل. ومنه فإن عملية توسيع الأسواق ستتيح وفرات إنتاجية سواءا داخلية أو خارجية[41]، وهذا ما سيؤدي في النهاية إلى زيادة القدرة على المنافسة والتجارة، وزيادة رفاهية المستهلكين، كما سنرى في العنصر الموالي.

---

[40] بن ذيب عبقي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآفاق الاندماج الاقتصادي المغاربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004م، ص: 20.

[41] يقصد بالوفرات الداخلية تلك الناشئة في حجم الإنتاج الداخلي ، أما الوفرات الخارجية فهي تتولد من العوامل الأخرى خارج نطاق المشروع.

ثانياً- رفع مستوى رفاهية المواطنين :

إن بقيام التكامل الاقتصادي سوف يتم الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل أسعار ممكنة، وذلك لعدة عوامل لعل من أهمها نتيجة لإزالة الرسوم الجمركية وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن إتساع السوق، إذ يتم توزيع تكاليف الإنتاج الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة، وبالتالي سوف يصل حجم الإنتاج إلى مستوى الذي يحقق أقل تكلفة ممكنة.

ثالثاً- زيادة نسب نمو الدخل الفردي عن طريق ما يلي :

- رفع إنتاجية العمل نتيجة إقامة المشروعات الكبرى وازدياد المنافسة بين المشروعات القائمة سابقا.
- زيادة التخصص في الإنتاج وتطوير فروع إقتصادية قائمة أو جديد حسب مؤهلات عوامل الإنتاج.
- التمكن من الإنتاج على نطاق واسع نتيجة توسع السوق.
- تقليص نسبة الإعتماد على العالم الخارجي مما من شأنه أن يحسن شروط التبادل بين الدول الأعضاء.

رابعاً – الاستقرار الاقتصادي في مستوى الإنتاج والتوظيف و الأسعار :

إن إتساع إقتصاد دولة معينة من خلال الانضمام إلى تكامل إقليمي معين يؤدي إلى إحداث الاستقرار الاقتصادي محل تلك التذبذبات في مستوى كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار، والتي قد يكون سبب هذه الأخيرة تبعية إقتصاد الدولة إلى دول أخرى، وبالتالي فإن أي تغيير تتعرض له الدولة سيؤثر بالسلب على إقتصادها، وذلك فيما يخص أسعار الاستيراد والتصدير، وبالتالي فإن عملية التكامل تعمل على قطع هذه التبعية، وتسمح ببناء إقتصاد أقوى يقلل من الاعتماد على الخارج، كما تسمح بتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية في كل دولة من دول التكامل، وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع الدول الداخلية في التكامل الاقتصادي.

خامساً– تفادي هدر مختلف الموارد والإمكانيات :

إن عملية التكامل وما تنطوي عليه من تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتقسيم العمل الدولي، سيجعل الدول الأعضاء تتفادى إقامة مشاريع متماثلة قد تؤدي إلى تبديد الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتوفرة للمنطقة عكس ما تنادي به نظرية التكاليف النسبية، وتفادي إقامة صناعات ضعيفة لا تستطيع منافسة الدول والتكتلات الكبرى في الأسواق العالمية.

أما التكامل فإنه يتيح تطبيق مبدأ التخصص، والذي يرمي إلى ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك في إنتاجها ميزة نسبية أكثر من باقي البلدان الأعضاء.

إن علاقة التكامل الإقتصادي بعملية التنمية الإقتصادية متمثلة في تلك العوائد التي يخلقها التكامل لصالح الدول الأعضاء، وتكون هذه الأخيرة في أغلب الأحيان عاجزة عن تحقيق ذلك بمفردها.

ومن أهم ما يوفره التكامل للدول في هذا الصدد[42] مايلي:

1- تهيئة الظروف الملائمة لإقامة نمط جديد ومتكافئ من التخصص وتقسيم العمل وما يتبعه من تطوير الهيكل الإنتاجي.

2- توفير إمكانيات أفضل لإستخدام فعال لمنجزات العلم والتكنولوجيا بغرض تحسين الأداء ومستويات الكفاية الإقتصادية.

3 - توفير إمكانيات وفرص أكبر لإنشاء وتوسيع في المشروعات المشتركة في كل المجالات، وذلك اعتمادا على حجم السوق الأكثر إتساعا وعناصر الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل، ويتجسد ذلك في أن عملية الإنتاج والمشروعات عموماً لن تصبح مقيدة بما هو متوفر من عناصر الإنتاج الوطنية بل يتم في مثل هذه المشروعات الاعتماد على ما هو متوفر من عناصر الإنتاج في منطقة التكامل ككل.

سادساً– زيادة نسب التبادل التجاري بين البلدان المتكاملة مقارنة بتجارتها مع الخارج وذلك عن طريق تنشيط مبادلاتها السلعية.

[42] قدور بوزيدي ، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

سابعاً– خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية :

إن التكامل الاقتصادي يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية، فهو يسمح بتوفير إمكانيات وفرص أكبر لإنشاء وتوسيع في المشروعات المشتركة في كل المجالات، وذلك اعتمادا على حجم السوق الأكثر إتساعا وعناصر الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل، إضافة إلى عملية تنسيق السياسات الاقتصادية.

ويتجسد ذلك في أن عملية الإنتاج والمشروعات عموما لن تصبح مقيدة بما هو متوفر من عناصر الإنتاج الوطنية، بل يتم في مثل هذه المشروعات الاعتماد على ما هو متوفر من عناصر الإنتاج في منطقة التكامل ككل.

ثامناً– زيادة القدرة التفاوضية للدول المتكاملة :

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحسين شروط التبادل وإلى زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي،وذلك في مجال المعاملات الاقتصادية فتكون مراعاة لمصالحها، ويرجع السبب إلى أن التكامل الاقتصادي يؤمن للدول الأعضاء قدرة أكبر على المساومة التجارية نتيجة كبر حجم صادراتها ووارداتها، وبالتالي حصولها على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية الخارجية، فمن ناحية الصادرات سوف تصبح هذه الدول المتكاملة قادرة على رفع أسعارها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، أما من ناحية الواردات فسوف يكون بإمكان هذه الدول إستيراد السلع بأقل الأسعار، وذلك نظرا لارتفاع حجم هذه الواردات، وما يتبع ذلك من تخفيضات في الأسعار.

تاسعاً– مواجهة التكتلات الاقتصادية :

إن التكامل الاقتصادي يعطي ثقلاً و وزنًا أكبر للدول المتكاملة، بغض النظر عن مستوياتهم الإقتصادية على المستوى الدولي، وخاصة بالنسبة للدول الصغيرة التي لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية، وبالتالي تسعى هذه الدول إلى إقامة تكتلات واتحادات إقتصادية من أجل حماية إقتصادها في الأسواق العالمية، إضافة إلى منافسة الدول الكبرى والتكتلات الإقليمية.

الفرع الثاني: الدوافع السياسية[43]

يمكن أن ينطوي العامل السياسي على أهمية كبرى في تشكيل تكتل إقتصادي، حيث بتحقيق الاتحاد السياسي يستشعر شعوب الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية،كما يتم خلق أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مع دول العالم الخارجي كدولة واحدة.

ويبوه بعض الكتاب، من أنه قد لا تكون الغاية السياسية هي تكوين إتحاد إقتصادي وسياسي، بل يمكن تكون وسيلة تستخدمها الدول الكبيرة للسيطرة السياسية على مجموعة من الدول المتكاملة معها. ويمكن ملاحظة ذلك في التكتلات الإقليمية التي تضم دولاً تعرف فارقًا كبيرًا بينها في المستويات الإقتصادية و السياسية.

وفيما يلي نوجز بعض الدوافع السياسية لإنشاء التكامل الإقتصادي الإقليمي :

أولاً– تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء، وإشاعة التفاهم المتبادل وحسن الجوار و الاستقرار السياسي في المنطقة.

ثانياً– تعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المتكاملة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية.

ثالثاً–تمهيد الطريق نحو تحقيق الوحدة السياسية، والتي تعتبر من أهم ركائز وعوامل تحقيق الوحدة واستمرارها.

رابعاً– يمنح الدول قوة السيطرة على ثرواتها الوطنية، ومواردها الطبيعية وإستغلالها لصالحها، ومنع السيطرة الأجنبية عليها، أي تصبح الدول المتكاملة سياسيًا محصنة ضد أي إضطربات أو تبعية من طرف العالم الخارجي[44].

الفرع الثالث: الدوافع الأمنية

يمكن أن يكون التكامل الإقتصادي وسيلة للدول للدفاع الخارجي والحصول على المزيد من القوة الدولية للحصانة ضد أي تهديدات على المستوى الدولي.

ويمكن أن يكون الهدف من إنشاء تكتل إقليمي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية لمواجهة مختلف المخاطر الأمنية في العالم الخارجي. ومن أمثلة ذلك إنشاء الإتحاد الأوروبي في الفترة ما بعد الحرب

---

[43] بن ذيب شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[44] نفس المرجع ، ص: 23.

العالمية الثانية من أجل تكوين وحدة إقتصادية وسياسية لها القدرة السياسية والعسكرية التي تمكنها من الوقوف بين المعسكرين الأمريكي و الروسي، الأمر الذي سيساعد على فرض السلم العالمي.

بعد هذا العرض لأهم دوافع إقامة تكامل إقتصادي إقليمي، يمكن التنويه إلى أن هناك إختلاف رئيسي في هذه الأهداف بين الدول النامية والدول الصناعية، فبالنسبة للدوافع والأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من التكتل الإقليمي تعتبر أهداف هيكلية تشمل تنمية الصناعات الجديدة من خلال التنسيق، وذلك لأن الهياكل الصناعية في هذه الدول هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الإقتصاد، كما أن الأحوال الإقتصادية لهذه الدول تتغير بسرعة وبصورة جذرية وعلى كل المستويات، سواءًا في الجانب التكنولوجي أو التجارة أوفي مجال دور الحكومة في الاقتصاد وكذلك على الصعيد النقدي ككفاءة المؤسسات المالية وأسعار الصرف، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للدول النامية من تشكيل تكتل إقليمي هو تحقيق المكاسب الساكنة من خلاله. كما تهدف إلى تحقيق المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة وإن كانت صغيرة نسبيا.

أما بالنسبة لأهداف الدول الصناعية فهي أهداف ديناميكية وأكثر فاعلية، حيث تسعى الدول الصناعية من التكتل إلى الإستفادة من عوائد الكفاءة[45] الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية، كما تتسم الهياكل الصناعية لهذه الدول بالإستقرار وعليه فإن تغيير هذه الهياكل إستجابة للتكتل وبرامجه يكون له أثر إيجابي على الأداء الإقتصادي بوجه عام، ويؤدي في الأخير إلى زيادة النمو الإقتصادي، وهذا ما يجعل تكامل هذه الدول أمراً إيجابياً وإختياراً مناسباً لتطورها.

المطلب الثاني : مشاكل وأهم معيقات التكامل الإقتصادي

رغم الفوائد التي يمنحها التكامل الإقتصادي للدول المتكاملة إلا أنه في المقابل لا يخلو من المشاكل والصعوبات التي تعيق سيره وتطوره. وترجع هذه المعيقات إلى أسباب تاريخية وأخرى سياسية وإقتصادية.

فالأسباب التاريخية تتمثل في إرتباط أسواق الدول المتكاملة بأسواق الدول المستقرة، مع بقاء نوع من تبعية بعض الدول الأعضاء في التكامل لدول أخرى خارج التكامل.

[45] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص:28

أما السبب السياسي فيتمثل في صدق وتوفر الإرادة السياسية لهذه الدول بخصوص إنشاء تكامل إقتصادي، ذلك أن القرار السياسي يعتبر الشرط الأساسي لبناء وإنجاح التكامل الإقتصادي.
أما السبب الإقتصادي فهو متعدد الجوانب، وفي مايلي يمكن ذكر أهم المعيقات والمشاكل الاقتصادية التي تحول دون نجاح و إستمرار التكامل فيما بين الدول.

الفرع الأول : مشكلة التعريفة الجمركية

يقتضي التكامل الإقتصادي وضع تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي للدول المتكاملة، ولكن الإتفاق على هذه التعريفة الموحدة يعتبر في الغالب من أكبر المشاكل[46]، وهذا بسبب إختلاف مستوى التعريفات بين الدول الأعضاء وتفاوت الحماية التي تتمتع بها الصناعات والمشروعات. فهناك من الدول من تطبق تعريفة جمركية على وارداتها من الدول الأجنبية مرتفعة لحماية مشاريعها الوطنية، وهناك من تفرض تعريفة جمركية منخفضة نظرا لأهمية السلع المستوردة لإنتاجها المحلي. لذا تظهر مشكلة الوصول إلى إتفاق يرضي جميع الدول الاعضاء في التكامل بخصوص وضع تعريفة جمركية موحدة.

الفرع الثاني : مشكلة الحماية الجمركية[47]

وتظهر نتيجة إختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية العالمية في الدول الأعضاء، وإختلاف درجة نموها، مما يقتضي تطبيق أسلوب الحماية لمشاريعها القائمة، إما عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع المشابهة، أو تقييد الإستراد بفرض نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، أوبمنح إعانات مالية للمنتجين. ومن ثم فإن إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية دفعة واحدة سيؤدي إلى إنهيار مشاريع الدولة العضو التي تنتج بتكاليف إنتاج أعلى عن مثيلتها في الدول الأعضاء الأخرى، حيث أنها ستواجه مناقشة شديدة من جانب المشاريع المشابة داخل المنطقة المتكاملة.

[46] حليمي وهيبة ، مرجع سبق ذكره، ص:04.
[47] نفس المرجع.ص: 04.

الفرع الثالث : مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك

تظهر في عملية التكامل الاقتصادي مشكلة تقسيم الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة. يتضمن التكامل الإقتصادي مبدأ إشتراك الدول الأعضاء في إقتسام مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة، وذلك بغض النظر عن مساهمة كل دولة في هذه الإيرادات، ويتم هذا التقسيم على أساس الطريقة المتفقة لتوزيع تلك الحصيلة.

ومنه تظهر مشكلة توزيع الحصيلة الجمركية بين دول الأعضاء بالشكل الذي يرضي الدول الكبرى في الإتحاد والذي يعوض ويقلل أكبر قدر ممكن من الخسائر للدول الصغيرة، نتيجة لإلغاء رسومها الجمركية الخاصة بها وإحلالها بالتعريفة الجمركية الموحدة المطبقة في التكامل.

الفرع الرابع: مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية[48]

إن عملية التكامل تتطلب تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء، وهي عملية جد معقدة نظرا لإختلاف هذه السياسات فيما بين الدول وخاصة بين الدول النامية والمتقدمة.

ويتم تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول على ناحيتين، الأولى متعلقة بتنسيق السياسات المالية والتي تتضمن توحيد أسعار الضرائب في جميع الدول الأعضاء الذي ينجم عنه زيادة إيرادات دول ونقصها في دول أخرى من نفس التكتل.

أما الناحية الثانية فتتمثل في تنسيق السياسات النقدية والتي تتضمن توحيد أسعار الصرف فيما بين الدول الأعضاء وحرية تحويلها الخارجي، ولعل من أهم المشاكل التي تبرز من جراء تنسيق السياسات الإقتصادية هو مشكلة تسرب رؤوس الأموال من الدولة العضو إلى باقي الدول الأعضاء في التكتل، إضافة إلى إحتمال زيادة متاعب موازين المدفوعات الجارية حال إباحة حرية تحويل عملتها.

ولتجاوز مثل هذه المشاكل يرى بعض الكتاب أنه من الضروري البحث عن وسيلة لتوفيق بين مختلف وجهات نظر الدول في كل المواضيع المتعلقة بالسياسات الإقتصادية،كما يمكن إكتفاء الدول بتوحيد بعض أنواع الضرائب دون التوحيد الكامل لكافة الأنواع، حيث يتم إستبعاد توحيد الضرائب المتعلقة مباشرة بالإنتاج مثل ضرائب الإستهلاك ورسوم الإنتاج.

[48] نفس المرجع، ص:05.

ويمكن تسوية مسألة تثبيت أسعار الصرف عن طريق منح الدول التي تعاني من متاعب في موازينها قروض قصيرة الأجل لدعم عملتها أوالسماح لها بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها.
وعموما فإن مسألة تنسيق السياسة الإقتصادية للدول المتكاملة تعتبر من أهم خطوات التكامل التام التي يجب أن تحظى باهتمام كبير من طرف الدول الأعضاء.

المبحث الرابع: آثار التكتلات الإقليمية وأهميتها على المستوى العالمي

المطلب الأول: آثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية

إن التكامل الإقليمي ومن خلال إجراءاته المطبقة بين الدول الأعضاء من تحرير انتقال السلع والأشخاص إضافة إلى تنسيق السياسات الإقتصادية ينطوي على آثار متعددة على اقتصاديات الدول الأعضاء، وذلك بشقيها الإيجابي والسلبي. وفيما يلي سنذكر أهم الآثار الإقتصادية، والتي تنقسم إلى آثار إقتصادية وأخرى إجتماعية وسياسية.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتكامل الإقتصادي

نميز نوعين من آثار التكامل الإقتصادي، الأولى ساكنة والأخرى ديناميكية،كالتالي:

أولاً– الآثار الساكنة :

تتمثل الآثار الساكنة للتكامل الإقتصادي في تلك التغيرات التي تطرأ على نمط التجارة والإنتاج بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، من خلال معاملاتهم الإقتصادية مع مختلف الدول والتي تحدث في الأجل القصير.
فبالنسبة للآثار الساكنة للتكامل الإقتصادي على التجارة هناك نوعان من الآثار يسمى الأثر الأول بأثر خلق التجارة، وهوأثر إيجابي على إقتصاديات الدول الأعضاء.أما الأثرالثاني فيسمى بأثر تحويل التجارة وهو أثر سلبي. ويتولد عن هذان الأثران المتقابلان أثر صافي قد يكون إيجابي أو سلبي.

1- أثر خلق التجارة [49]:

ويتولد هذا الأثر نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء الإتحاد، حيث يصبح بإمكان أي دولة عضو إستيراد أي منتج تكون كلفته أقل عوض مما يتم إنتاجه محليا بتكلفة أعلى، ونتيجة لهذا سينسحب المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الإستراد، ويتم إستيراد ما يعوض هذا النقص من جهة.

ومن جهة أخرى تسمح هذه الوضعية بإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية للمنطقة التكاملية، كما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية من خلال إستفادة المستهلكين من الأسعار المنخفضة. وينوه بعض الكتاب إلى أن التخفيض في الأسعار يؤدي إلى زيادة الواردات، وبعبى آخر زيادة صادرات الدول الأخرى التي لم تكن تستطيع تصريف منتجاتها بهذا الحجم بسبب القيود التي تم إزالتها بعد التكامل، وبالتالي يتم بهذا خلق تجارة جديدة لم تكن قائمة في السابق.كما يؤدي هذا الأثر إلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة لحرية التجارة.

2 ــ أثر تحويل التجارة[50]:

وهو أثر سلبي على إقتصاديات الدول المتكاملة، ويحدث عند إنتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي تكلفة أقل إلى منتج عضو في التكتل ذي تكلفة مرتفعة، وذلك بسبب تحرير التجارة، أي أنه يتم تحويل الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة والتي تكون خارج التكتل إلى مراكز الإنتاج المنتمية إلى التكتل ذات التكلفة المرتفعة. وبالتالي يعود بالسلب على الرفاهية الإقتصادية لدول أعضاء التكتل.

أما بالنسبة للآثار الساكنة للتكامل الإقتصادي على الإنتاج، فتشمل كذلك أثرين، الأول إيجابي والمتضمن تجميع أقوى في المصادر الإقتصادية، وذلك من جراء ما يمنحه التكامل من إلغاء القيود الجمركية وإطلاقه لحركة التجارة الخارجية، أما الأثر الثاني فهو أثر سلبي والمتمثل في الآثار التحويلية التي تطرأ على نمط الإنتاج، حيث يتم تحويل إنتاج بعض السلع من المنتجين خارج أعضاء التكتل ذو التكلفة الأقل إلى المنتجين داخل التكتل المستفدين من الحماية الجمركية ويعملون

[49] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 71.
[50] نفس المرجع، ص:72.

في ظل تكاليف إنتاج أعلى، ومنه يتحول طلب المستهلكين من السلع الأجنبية إلى السلع التي تنتج داخل المنطقة المتكاملة والتي تختلف من حيث النوعية، وذلك إستجابة للتغير في الأسعار النسبية الناجمة عن فرض التعريفة الجمركية.

ولتوضيح مضمون أثر خلق التجارة و أثر تحويلها، نأخذ المثال التطبيقي التالي [51]:

المثال 01 :

نفترض وجود ثلاث دول (أ) (ب) (جـــ) وسلعة واحدة كما هو موضح في الشكل (1.1). حيث يفترض أن الدولة (أ) أعلى الدول الثلاث تكلفة في إنتاج سلعة معينة كالمسوحات وأنها تحمي إنتاجها المحلي برسوم تعادل 50 % على الواردات من جميع الدول، ولنفرض أنه في غياب التجار يكون السعر عند (أ) هو 46 وحدة نقدية للوحدة، وأن الدولة (جـــ) تستطيع التصدير بسعر36 وحدة نقدية للوحدة. بينما الدولة (ب) المنتج الأقل تكلفة على إستعداد لتصدير بسعر28 وحدة نقدية للوحدة. مع الاعتبار أن كل من الدولتين (أ) و (جـــ) تشكلان إتحادا جمركيا فيما بينهما. وأن الدولة (ب) تعتبر العالم الخارجي.

يمكن التمييز بين حالتان رئيسيتان تنشأن من خلال التبادل التجاري بين الدول الثلاث كالتالي:

الشكل 1.1: تقدير آثار إقامة إتحاد جمركي على تجارة أحد أعضائه

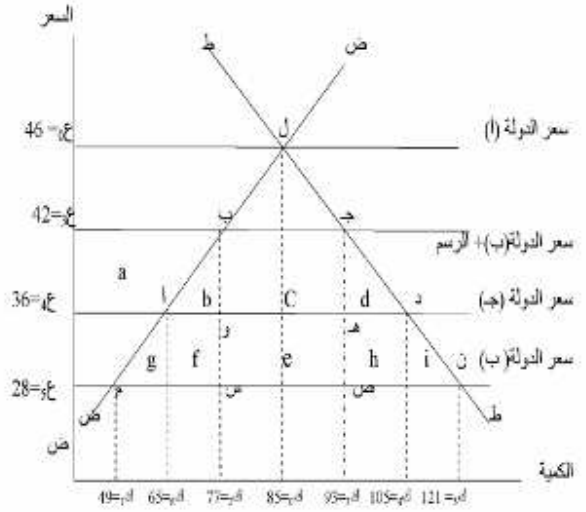

المصدر: محمد محمود الامام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.،ص 74

[51] نفس المرجع، ص:72.

أ – حالة تحرير التجارة بين الدول الثلاث: أي عدم وجود أي تمييز في العلاقات بين هذه الدول. في هذه الحالة يتمكن المنتج أقل تكلفة من تخفيض السعر إلى ع5 =28 وحدة نقدية للوحدة، أين يتقاطع منحنى العرض للدولة (أ) مع منحنى عرض الدولة (ب) والممثل بخط السعر، أي عند النقطة الموافقة للثنائية (ع5=28،ك1=49) بينما يبلغ الطلب الكلي عند هذا السعر ك5=121 وحدة قياسية، حيث تقوم الدولة (ب) بتصدير الفرق ك5– ك1 =م ن=72 وحدة قياسية.

وبالتالي أدت عملية تحرير التجارة بين الدول الثلاث إلى خلق تجارة بمقدار 62 وحدة قياسية على مستوى الدولة (أ)، كما أدت إلى زيادة الاستهلاك بمقدار 121–85 = 36 وحدة إضافية، وخلق فائض مستهلك يعادل مساحة شبه المنحرف

(ع0 ل م ع5) = (42 46)+(85x49)/2= 12,6 وحدة نقدية.

ب – حالة إقامة إتحاد جمركي بين الدولتين (أ) و(حـــ) : ومنه يصبح سعر الدولة (ب) مضاف إليه قيمة الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة (أ) على وارداتها و المقدرة بـــ 50% كالتالي

ع2 = 28 1,5x =42 وحدة نقدية وهو أعلى من سعر الدولة (حـــ) ع4 =36 ون المستفيدة من إلغاء الرسوم الجمركية على صادراتها إتحاد الدولة (أ)، وذلك بالرغم من ضعف كفاءة إنتاجها. ويقابل هذا طلب كلي مقداره ك4 =105 وحدة قياسية، يغطي الإنتاج المحلي منه ك6 =65 وحدة قياسية، بينما يجري إستراد أد =40 وحدة.

والجدول التالي رقم (2.1) يلخص أثر الحالتين :

ففي الحالة الأولى تنشأ تجارة بمقدار ب حـــ =ك2 ك3=16 وحدة قياسية، ويدفع فيها مبلغ 448=28x16 وحدة نقدية، بينما تتحصل الدولة على ضريبة قدرها 448 x0,5=224 وحدة نقدية، أما المنتجون المحليون فيقومون ببيع كمية ك2=77 وحدة بسعر 42 للوحدة، ويحصلون على

3234 وحدة نقدية، وبالتالي يدفع المستهلكون (224+448)=672 في الواردات و3234 وحدة نقدية في الإنتاج المحلي بإجمالي 3906 وحدة نقدية.

أما في الحالة الثانية أين يفترض قيام إتحاد جمركي بين الدولة (أ) والدولة (حـــ)، سوف يتم خفض السعر المعتمد في واردات الدولة (أ) إلى مستوى 32 وحدة نقدية للوحدة ،كما يرتفع الإستهلاك إلى ك4=105 وحدة، منه 65 وحدة إنتاج محلي قيمته 2340 وحدة نقدية، و40 وحدة قياسية مستوردة يدفع فيه نقد أجنبي بقيمة: 40 x36 = 1440 وحدة نقدية.

جدول رقم **2.1** : تقدير آثار الإتحاد الجمركي

المصدر	حالة بدون إتحاد	حالة إقامة إتحاد	خلق تجارة	نوع الأثر
-الإنتاج المحلي - الإستيراد من الأكفأ - الإستيراد من الشريك	ك1 77 ك2 ك3 16 ————	ك6 65 ———— ك6 ك4 40	ك2 ك6 12 ك2 ك3 16 24	على حساب الإنتاج تحويل التجارة خلق إجمالي
جملة الإستهلاك	ك1 93	ك4 105	ك4 ك3 12	زيادة الإستهلاك
السعر للمستهلك	ع1 42	ع1 36		
الإنفاق الكلي - بعملة محلية للمنتجين - بعملة محلية للدولة - بنقد أجنبي للموردين	3906 3234 224= 14x16 448=28x16	3780 2340 ———— 1440=36x40		

المصدر :محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرة و التطبيق، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000،ص: 75.

ويلاحظ إجمالي الإنفاق الإستهلاكي قد إنخفض في الحالة السابقة عن مستواه، وهو ما يوضح مدى الكسب الذي عاد عليهم في هذه الحالة.

يتضح من الجدول السابق، أنه يحدث خلق للتجارة نتيجة تراجع الإنتاج المحلي من ك1= 77 إلى ك6=65، أي بمقدار 12 وحدة والمقدرة بـــ 12 x36=432 وحدة نقدية. وهناك خلق أخر للتجارة

نتيجة توسع الطلب، وهو ما يؤدي إلى إستيراد المقدار (ك3ك4) لمقابلة إستهلاك ك4=105 وحدة قياسية بدلا من ك3=93، بزيادة 12 وحدة، ولذلك يسمى هذا بالأثر الإستهلاكي لخلق التجارة.

أما باقي الإستيراد والمقدر بالكمية (ك2ك3) كان يستورد من الدولة (ب) الأقل تكلفة بقيمة قدرها (93-77) 28x=448 وحدة نقدية، وبإرتفاع السعر من ع5 إلى ع4 نتيجة أن الشريك (حـــ) أعلى تكلفة، فإنه تخصص له الآن مورد بالنقد الأجنبي (ك2 ك3 هـــ و) أي بزيادة المساحة (س ص هـــ و)=e=128 وحدة. وحدث هذا نتيجة تحويل التجارة، أي الحصول على نفس كمية الواردات التي كان يتم الحصول عليها من مصدر منخفض التكلفة من شريك ذو تكلفة إنتاج أعلى، نتيجة إقامة الإتحاد الجمركي.

وهكذا يكون الأثر الصافي للأثرين كالتالي :

الأثر الصافي=(الأثر الإنتاجي+ الأثر الاستهلاكي) لخلق التجارة- أثر تحويل التجارة.

الأثر الصافي=(d +b)- e =(36+36)- 128 =-56

أي أن الأثر الصافي في هذه الحالة سالباً، مما يعني أن تحويل التجارة حمل الإقتصاد الوطني موارد تفوق ما كسبه من خلق التجارة.

وعلى العموم، فإن التكامل الإقتصادي الجيد هو ذلك التكامل الذي يؤدي إلى رفع المداخيل من خلق التبادل "الأثر الإنشائي" ويتحرك ناحية حرية التجارة، أما بالنسبة للتكامل السلبي فهو الذي يؤدي إلى خفض المداخيل من خلال تحويل التبادل "الأثر التحويلي".

وكما تم التنويه سابقا بأن الأثر الصافي الحاصل للأثرين قد يكون موجبا أوسالبا ويتحدد ذلك على أساس العديد من العوامل من أهمها[52]:

* تكامل الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتل، والذي يشكل عاملا مهما في تعظيم المنافع التي يتحصل عليها بشكل أفضل مما لوكان التشابه هو الذي يميز هذه الهياكل الإنتاجية.

* مدى تقارب هياكل الأسعار في الدول الأعضاء في التكتل مع هياكل أسعار شركائها التجاريين الرئيسيين، لأن ذلك يؤدي إلى إرتفاع نمو التجارة.

[52] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، القاهرة، نشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002م، ص33.

* تقارب مستوى الأداء والإستقرار الإقتصادي بين الدول الأعضاء في التكتل، والذي يمثل عاملا مهما في تكافئ المكاسب والتكاليف بين الأعضاء ويقلل من إستقطاب المنافع إلى دولة أو أكثر من الدول الأعضاء على حساب الدول الأخرى.

ويتمثل أثر خلق التجارة في حصول المستهلك في حالة التكامل الإقتصادي على سلعة ما بسعر أقل، فيما يعني الأثر التحويلي أن المستهلك يحصل على سلعة ما بسعر أعلى مما كان وذلك عن طريق الإستيراد من دولة عضو في التكامل بدلاً من إستيرادها من دولة خارج التكامل.

ثانياً- الآثار الديناميكية :

تتمثل هذه الآثار في مجموعة تغيرات في المعاملات الهيكلية لإقتصاد البلدان المتكتلة في الأجل الطويل. وتتمثل هذه الآثار فيما يلي :

1- الإستفادة من وفرات النطاق :

يؤدي قيام التكامل إلى إتساع نطاق السوق أمام المنشآت العاملة والطاقات الكامنة للمنطقة التكاملية، وبالتالي يتم إستغلال هذه الطاقات، وكذلك الإستفادة من المهارات العالمية الرفيعة التخصص التي سيتم توظيفها في هذا النطاق الكبير. ومن جهة أخرى فإن إتساع النطاق التكاملي يصبح قادرا على إمتصاص فائض إنتاج المنطقة الذي كان يعاني سابقا من ضيق الأسواق ومحدوديتها.

ومن جهة أخرى يؤدي إتساع السوق إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموحبة مما يمكن المشروعات من إستغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية [53] وبالتالي فإن التكامل الإقليمي يساعد على تحقيق وإستفادة الدول من وفرات النطاق.

2 – زيادة الرفاهية الإقتصادية :

يؤدي التكامل إلى إنشاء الأثر الإنتاجي، والذي أشار إليه فاينر **Viner** بأنه خلق التجارة، والذي يهدف إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية عن طريق زيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية

[53] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص: 50

على حساب المشروعات الأقل كفاءة ومن زاوية أخرى يؤدي هذا الوضع إلى زيادة رفاهية المستهلكين نظرا لإحلالهم سلع رخيصة الثمن وذات جودة عالية محل السلع مرتفعة الثمن وقليلة الجودة.

3- تعزيز المنافسة[54]:

يؤدي إتساع السوق إلى تشجيع المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء وهذا ما يمكن الصناعات ذات النطاق الكبير من الوصول إلى اقتصاديات التشغيل دون أن تبلغ وضعًا إحتكاريًا، والذي يؤدي إلى حماية السوق المحلية، وبالتالي يتم تفادي الدول الأعضاء الدافع لإكتساب وضع تنافسي، سواء بفتح السوق أمام منتجين خارجيين أكثر كفاءة، أو التنافس الخارجي لإكتساب أسواق تصديرية.

4 – زيادة التشابك الإقتصادي :

يؤدي التكامل إلى زيادة تداخل إقتصاديات الدول الأعضاء، حيث مع زيادة تحقيق وفرات داخلية وخارجية يتم التخصص في مراحل إنتاجية وسيطة، والتي يتم تغذيتها من طرف صناعات أخرى داخل النطاق التكاملي، وهذا ما يسمح بتشجيع وتقوية التجارة البينية.

5 – توحيد المشاريع والاستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية :

إن قيام التكامل الإقتصادي سيغني الدول المتكاملة عن إقامة مشاريع متماثلة، كما يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية التي تزخر بها المنطقة المتكاملة إضافة إلى تقوية الصناعات القائمة، وتعزيز قوتها التنافسية عن طريق دعمها بالإطارات الفنية والإدارية التابعة للدول الأعضاء، كما أن التكامل سيغني من إقامة المشاريع المتماثلة، والتي عادة ما تتصف بالضعف، وعدم قدرتها على الإستمرار في نشاطها إلا في ظل الحماية.

[54] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص89.

6 – جلب الإستثمار :

إن التكامل الإقليمي يسمح بإنشاء فضاءاً ملائماً للإستثمار المحلي،كما يشجع على إقامة مشروعات مشتركة وفق معايير إقتصادية وليس بصورة عشوائية، وخاصة تلك الصناعات الواقعة في المناطق الحدودية من أجل الإستفادة من وفرات النقل للتصدير عبر الحدود.

كما يساهم التكامل الاقتصادي في جلب رأسمال الأجنبي في إطار تشجيع الإستثمار الأجنبي، وذلك لإستفادة أصحاب هذا الأخير من فرص إتساع السوق الذي يوفرها هذا الاتحاد، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن التفاوت في جذب الرأس المال الأجنبي سوف يؤثر على وحدة التكامل، وسيميل إلى التركز في أحد أعضاء التكامل الأكثر تقدمًا والذي له القدرة على تقديم وفرات خارجية، وبالتالي من الممكن أن يشكل هذا العامل عائق أمام حسن سير التكامل نحو تحقيق الوحدة .

7– رفع كفاءة الصناعات التصديرية :

يرى بعض الكتاب أن التكامل الإقليمي ومن خلال الأثر الذي ينجم عنه والمتمثل في أثر خلق التجارة المرتكزة على الأنشطة التصديرية سوف يؤدي إلى رفع كفاءة الصناعات التصديرية، وذلك بشرط رفع الدول الأعضاء حمايتها ودعمها للصناعات ذات كفاءة منخفضة.

8– التقدم التكنولوجي :

إن العامل التكنولوجي يعتبر من أهم جوانب التكامل الإقتصادي، إذ أن عملية زيادة المنافسة الناجمة عن زيادة توسع الأسواق تعتمد وبشكل كبير على العامل التكنولوجي،كونه أهم عوامل الإنتاج وأكثرها تغيرا وتطورا.

لذا فإن التكامل الإقتصادي يتضمن عملية تطوير وتبادل التقدم التكنولوجي في مجال الإنتاج، من أجل تخفيض التكاليف والقدرة على مواجهة المنافسين على كل الأصعدة.

9- أثر التكامل الإقتصادي على الرأسماليين :

يعتبر الرأس المال من أهم عناصر الإنتاج، وبالتالي سوف يتأثر بعملية التكامل الإقتصادي كغيره من عوامل الإنتاج، ولعل من أهم هذه التغيرات، أن التكامل الإقتصادي يؤدي إلى إعادة توزيع رأس المال على أساس عامل ربحية وكفاءة هذا الأخير.

إن من أهم من يتسم به التكامل الإقتصادي هو حرية إنتقال رؤوس الأموال، بين الدول الأعضاء في التكامل، وبالتالي حال قيام تكامل سوف يتم إنتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، على أساس حجم الطلب وعرض رؤوس المال من جهة وعلى أساس ربحية و مكافأت رؤوس الأموال من جهة أخرى.

و يؤدي التكامل إلى إنتقال رؤوس الأموال من الدول التي تعرف فائضا من هذا العنصر إلى البلدان التي تعاني ندرته، وبالتالي سوف يتم إعادة توزيع رؤوس الأموال وما ينتج عنه من فوائد وأرباح بين الدول الأعضاء، الأمر الذي سيؤدي إلى تقارب أكثر لأرباح وفوائد الرأسماليين المنتمين إلى المنطقة التكاملية، وذلك بإختلاف دولهم.

الفرع الثاني : الآثار الإجتماعية للتكامل الإقتصادي

يمكن تلخيص أهم الآثار الإجتماعية الناجمة عن إقامة تكامل إقتصادي فيما يلي[55] :

أولاً- أثر التكامل على الرفاه الإجتماعي :

وتتلخص فيما يلي :

يؤدي التكامل إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق رفع مستوى إشباعهم، حيث أن التكامل بين الدول سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج الموافق للطلب وبأقل التكاليف ومنه تنخفض أسعار السلع، الأمر الذي سيزيد من رفاهية المستهلكين نتيجة لزيادة مستوى الإشباع.

إن التكامل الإقتصادي وما يتضمنه من إجراءات تهدف إلى حرية إنتقال اليد العاملة[56]، سوف يحقق الرفاهية الإجتماعية. فبالنسبة للدول ذات الفائض في اليد العاملة نجد أنه قبل التكامل يكون

---

[55] قدور بوزيدي ، أطروحة دكتوراه، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[56] بن ذيب شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

هناك تنافس وضغط كبير حول إستخدام وإستغلال الموارد الإقتصادية الوطنية بين مختلف الفاعلين الإقتصاديين، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض حصة كل فرد من السلع والخدمات وخفض المستوى العام للأجور وما ينجر عنه من ضعف القدرة الشرائية للأفراد، أما بقيام التكامل الإقتصادي سوف يتم إعادة توزيع العمال بين الدول الأعضاء بشكل يسمح بزيادة مردوديتها ومكافأتها.

و بإنتقال اليد العاملة من البلد ذي الفائض إلى البلد ذي النقص سيؤدي إلى التخفيف من الضغط على إستغلال الموارد الإقتصادية في بلد الفائض[57]، وبالتالي زيادة الرفاه الإجتماعي نظرا لزيادة حصة الفرد من السلع والخدمات وكذلك زيادة مستوى الأجور الأمر الذي سيزيد من القدرة الشرائية للأفراد.

– أما بالنسبة للبلدان التي تعاني نقص في اليد العاملة، فإن عملية إنتقال اليد العاملة إليها، سيؤدي إلى إستغلال الموارد الإقتصادية العاطلة والتي لم تكن محل إستغلال وإستخدام قبل التكامل، ومن خلال هذه العملية سوف يتم زيادة إنتاج السلع والخدمات على أساس الطلب المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع.

ثانياً– أثر التكامل على العمال :

إن من أهم ما يتضمنه التكامل الإقتصادي هو حرية إنتقال اليد العاملة داخل المنطقة التكاملية، ومنه سوف يتم إنتقال اليد العاملة من البلدان ذات الفائض في اليد العاملة إلى الدول التي تعاني من نقص وعجز في اليد العاملة، أي يتم إعادة توزيع هذا العامل بين الدول الأعضاء بشكل يسمح بزيادة كفاءة المشاريع المقامة في المنطقة التكاملية عن طريق تحسين مستوى الكفاءة الإنتاجية فيها، وهوالأثر الذي سيعزز أكثر التجارة البينية بين الدول الأعضاء. ومن ثم زيادة حجم السوق.

– يؤدي التكامل الإقتصادي إلى إعادة تحقيق التوازن في المستويات السائدة في الأجور للبلدان المتكاملة، حيث نجد مستويات أجور مرتفعة في البلدان ذات العجز في اليد العاملة نظرا لكثرة الطلب على العمالة و نقص العرض، أما في البلدان ذات فائض في العمالة فنجد إنخفاض مستويات الأجور نظرا لكثرة عرض العمل عن الطلب، وبالتالي فإن التكامل الإقتصادي وعن طريق ما يتضمنه من حرية إنتقال اليد العاملة بين الدول الأعضاء يؤدي إلى خفض الأجور في البلدان ذات

[57] نفس المرجع، ص: 27.

النقص في اليد العاملة[58] نظرا لحصولها على اليد العاملة اللازمة لإستفاء عجزها هذا، ومن جهة أخرى رفع مستوى الأجور في البلدان ذات الفائض من اليد العاملة نظرا لخفض حجم العمالة لديها، ومنه فإن التكامل الإقتصادي يؤدي إلى إعادة توزيع عنصر اليد العاملة بشكل يتوافق مع حجم الموارد الإقتصادية المتاحة لكل بلد عضو.

إن من أهم ما يميز البلدان ذات العجز في اليد العاملة، هو إستخدام رأس المال بشكل كبير من أجل تعويض النقص الموجود في اليد العاملة، وبالتالي سوف يستولي الرأسماليين على نسبة كبيرة من الناتج الوطني عن طريق تضاعف أرباحهم وفوائدهم، ومنه فإن إنتقال اليد العاملة لهذه الدول سوف يؤدي إلى إرتفاع نسب الطبقة العاملة من الدخل الوطني، وإنخفاض نسب إستفادة الرأسماليين ، وبالتالي فإن التكامل الإقتصادي يساهم في توزيع أحسن للدخل الوطني.

الفرع الثالث: الآثار السياسية للتكامل الإقتصادي

إن من أهم الأثار السياسية التي تطرأ على الدول المتكاملة هو إكتساب هذه الأخيرة قوة سياسية، وذلك عن طريق تقارب وجهات نظرها ومواقفها السياسية، وهذا ما يمكن هذه الدول من السيطرة على ثرواتها القومية ومواردها الطبيعية وحصولها على أحسن النتائج وإستغلالها لصالحها مع رفض ومقاومة أي صورة من صور التدخل الأجنبي في شؤونها الوطنية. ومن جهة أخرى يعتبر التكامل الإقتصادي أولى خطوات الوحدة السياسية.

بالرغم من تنوع وتعقد آثار التكامل الإقتصادي على الدول المتكاملة إلا أنه يتفق معظم الإقتصاديين على مجموعة من المعايير التي تمثل عوامل رئيسية تضبط وتحدد مدى حجم تأثير الآثار السابقة للتكامل الإقتصادي. من أهم هذه العوامل[59] :

أولاً– درجة التنافس والتكامل بين إقتصاديات الدول المتكاملة:

يؤكد معظم الاقتصاديين أفضلية تكامل دول إقتصادياتها متنافسة على تكامل دول ذات اقتصاديات متكاملة.

[58] نفس المرجع، ص: 27.

[59] فؤاد أبو ستيت، مرجع سبق ذكره، ص:59.

فالإقتصاديات المتنافسة تتميز بوجود تشابه كبير في نوع السلع المنتجة وبتكاليف إنتاج مختلفة بإختلاف خصائص الدول الأعضاء، وبالتالي فإنه قبل التكامل كانت هذه الدول تتنافس فيما بينها بإنتاج نفس السلع مع حماية المنتج المحلي، أما بعد تكامل وإتحاد هذه الدول يؤدي التكامل إلى الإستخدام الأمثل من توزيع الموارد الإقتصادية بين فروع الإنتاج في كل دولة منضمة إلى الإتحاد، وهذا ما يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز بها بنفقة أقل. وهذا ما تم التعبير عنه في السابق بأثر خلق التجارة، الذي ينتج من إتحاد مجموعة دول إقتصادياتها متنافسة.

ويشير الإقتصادي الأمريكي بيلا بلاسا[60] في هذا الصدد إلى أن الأثر الإنشائي (خلق التجارة) يزيد كلما إرتفعت درجة المنافسة بين إقتصاديات دول الإتحاد مع الأخذ بعين الإعتبار الطاقات الكامنة لهذه الدول في المستقبل، كما يشير فاينر Viner بأن الإتحاد بين دول متنافسة أكثر فائدة من الإتحاد بين دول ذات إقتصاديات متكاملة قبل الإتحاد.

أما بالنسبة لتكامل الإقتصاديات المتكاملة، والتي يقصد بها تكامل مجموعة من الدول التي تتميز بوجود إختلاف كبير في طبيعة منتجاتها، فإنه ينتج عنه تحويل التجارة من الدول خارج التكامل إلى الدول المشكلة للتكامل. وهو أثر له جانب سلبي مقارنة بأثر خلق التجارة.

ثانياً– نطاق الإتحاد :

يرى بعض الإقتصاديين من بينهم Viner، Meade،Tinbergen أنه كلما كبر نطاق الإتحاد وزاد عدد الدول المتكاملة كلما زاد الناتج الكلي الإجمالي للدول الأعضاء، ويعتمدون في تحليلهم هذا على أن زيادة نطاق التكامل يقلل من أثر تحويل التجارة نظرا للعدد الكبير للدول الأعضاء من جهة، ومن جهة أخرى كبر نطاق التكامل يؤدي زيادة الأثر الإنشائي نظراً لتقييم العمل وما يتضمنه من الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية للدول الأعضاء، إضافة إلى زيادة توسع السوق، وهو الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى زيادة دخل ورفاهية الدول الأعضاء[61].

[60] نفس المرجع، ص: 59.

[61] نفس المرجع، ص: 60.

ثالثاً– الفجوة الإقتصادية :

يقصد بالفجوة الإقتصادية تلك الهوة والتباين في درجة النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بين الدول المتكاملة.

والتي يمكن أن تكون عنصر عائقا أو مساعدا في عملية التكامل، بحيث كلما كانت الفجوة الإقتصادية بين الدول المتكاملة ضيقة ودرجة تجانس كبيرة كلما زاد مستوى العدالة في توزيع المنافع والتكاليف بين الدول، إضافة إلى زيادة التقارب في مستوى الدخل الفردي، ومستوى الرفاهية الإقتصادية.

ومن أهم المظاهر التي تبرز بعد عملية التكامل والتي يتم الإستدلال بها عن وجود الفجوة الإقتصادية بين الدول المتكامل، هي مشكلة الإستقطاب والتمييز بين الدول الأعضاء في التكامل، بحيث بعد تكامل مجموعة من الدول يتم إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول من مراكز التكلفة الأعلى إلى مراكز التكلفة الأقل والتي تكون عادة الدول الأكثر تقدما في المسار التكاملي.

وكذلك تمييز عناصر الإنتاج في إتجاه إستخدام الأكثر كفاءة من وجهة نظر العوائد، وهو الأمر الذي سوف يكون له أثر إما إيجابي أوسلبي على كل من مستوى الدخل والرفاهية الإقتصادية للدول المتكاملة.[62]

رابعاً– فوارق التكاليف :

يتوقف أثر التكامل الإقتصادي على الدول الأعضاء على مدى إختلاف تكاليف إنتاج بين الدول المتكاملة، فعند قيام التكامل سوف يتم إعادة توزيع الموارد الإقتصادية للمنطقة المتكاملة ككل بين الدول الأعضاء بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الإستخدام الأمثل لهذه الموارد نتيجة لتقسيم العمل على أساس التخصص، وهو الأمر الذي يمثل أحد الآثار الإيجابية على الدخل والرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء في التكامل.

[62] نفس المرجع ، ص: 61.

المطلب الثاني :المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادي

هناك العديد من المزايا والمنافع المتوقعة من إقامة تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول، وفيما يلي سنذكر أهمـــها[63]:

أولاً– تحقيق الإنتاج ذي الوفرات الاقتصادية، نظرا لتعدد وتنوع الصناعات.

ثانياً – يعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة للاستفادة من المواقع والتخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة لإنخفاض التكاليف والإستفادة من الوفرات الإقتصادية المخصصة والناتجة عن إتساع نطاق السوق.

ثالثاً – يؤدي التكامل إلى زيادة كفاءة القطاع الصناعي وتنميته وتطوره، نظرا إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وما تتضمنه من توحيد في التعريفات الجمركية وتنسيق سياسات التجارة الخارجية، والسياسات المالية والنقدية وتلك المتعلقة بتشجيع الإستثمار.

رابعاً – يؤدي التكامل الإقليمي إلى تحقيق الوفرات الاقتصادية، والذي يتطلب توفر البنية الأساسية الصلبة، وعلى الخصوص شبكة المواصلات والاتصالات لتسهيل إنتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

وعلى العموم تنطوي ظاهرة التكامل الإقتصادي على العديد من المزايا والمنافع للدول المتكاملة، ولكن كثيرا ما تطرح إشكالية عدم تكافئ إستفادة الدول الأعضاء من المزايا التي يمنحها التكامل.

ويرى الإقتصادي ميردال Myrdal [64] في هذا الصدد أن المنافع المتبادلة التي تعتبر المبرر الأساسي لقيام التكامل قد تكون موضوعا حساسا في التكامل بين الدول النامية، خاصة عندما يتحمل أحد الأطراف أعباء أكثر من الأخرين أو يجني منافع أدنى منهم مما يؤدي على المدى الطويل إلى حدوث إزدواج إقتصادي على المستوى الإقليمي.

ويشير بيلا بلاسا إلى أنه بدون تدخل الحكومات في إيجاد طريقة معينة تؤدي إلى المساعدة في توزيع المنافع والأعباء فقد يؤدي ذلك إلى تردي فاعلية التكامل الإقتصادي[65].

---

[63] نفس المرجع ، ص:16.

[64] نفس المرجع، ص: 75.

[65] نفس المرجع، ص : 89 .

المطلب الثالث : أهمية و وزن التكامل الاقتصادي للدول على المستوى العالمي

أصبحت التكتلات الإقتصادية بين الدول إحدى سمات النظام الإقتصادي العالمي، وأن نظاما عالميا جديدا أصبح يهيمن على قرابة 90% من حجم التجارة العالمية فيه، وما ينجم عن تطبيقه من توسيع للأسواق بعد إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإلتزام الدول بالقواعد والمبادئ المتعلقة بإستخدام السياسات التجارية غير القائمة على التمييز، مع توافر الشفافية في تنفيذ تلك السياسات.

إن ظاهرة التكامل الإقتصادي الإقليمي بين الدول سواءاً في إطار ثنائي أو أكثر تحتل أهمية كبرى على المستوى العالمي، إذ أصبحت حتمية إقتصادية وسياسية قصوة في المعاملات والعلاقات الدولية سواءا بالنسبة للدول النامية أوالدول المتقدمة.

فبالنسبة للدول المتقدمة نجد أنها تقود تكتلات إقتصادية عملاقة ذات وزن وتأثير كبيرين في الإقتصاد العالمي، كما أنها تسعى إلى توسيع محيطها الإقليمي، حيث نجد أن أمريكا تنشئ منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكيتين، بإضافة إلى ذلك هناك مبادرة العملاقة عبر الأطلنطي والمبادرة الأوروبية الأمريكية والتي تعد من أهم المبادرات التكاملية التي شهدها عقد التسعينات، وهناك أيضا الدعوة الأمريكية لإنشاء سوق شرق أوسطية يكون لها فيه دورا فعال تضمن فيه مصالحها.

أما في القارة الأوروبية فيوجد تكتل الإتحاد الأوروبي الذي يرغب في التوسع ليشمل أوروبا كلها بدولها المتقدمة والمتخلفة. كما ترغب أوروبا أيضا أن تستغل إطارها الإقليمي عبر البحر المتوسط لإنشاء تكتل بينها وبين دول جنوب المتوسط، وبالتالي فإن هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية للدول المتقدمة دليل واضح على أهمية هذه الظاهرة وتأثيرها الكبير على الإقتصاد العالمي.

أما بالنسبة للدول النامية فإن مسألة بناء تكتل إقليمي أوالانضمام إلى تكتلات إقليمية أخرى قائمة سابقا بات أمرًا أكثر ضرورة وحتمية، إذ أن هذه الدول هي دول بحاجة كبيرة إلى وسيلة تحمي بها إقتصادياتها وتواجه بها التكتلات الاقليمية الأخرى ذات التأثير الكبير في الإقتصاد العالمي، والإستفادة أكثر من مكاسب في المعاملات الإقتصادية الدولية.

وتقول الإقتصاديتان السويسريتان [66]**جيرار و فيكتوريا كورزون** حول مدى أهمية التكامل الإقتصادي الإقليمي للدول النامية في ظل النظام الإقتصادي العالمي الجديد" أن الترتيبات الإقليمية هي الحل الملائم للإقتصاديات النامية، لأن أغلبها من الصغر على نحو لا يسمح لها بأن تنغمس في أبسط صور السياسة الإقتصادية، التي تعتمد على الإعتبارات الوطنية والسوق الوطنية وحدها، ومن عدم إكتمال النمو الإقتصادي على نحو لا يمكنها معه الثقة في إقامة إقتصاد منفتح نسبيا على الخارج، ويبدو أن التكامل الإقتصادي الإقليمي هو الطريق البارع للخروج من هذه الأشكال لأنه يجمع بين عناصر تحقيق تحريرًا أكبر للخروج (بين الأقطار الأطراف في عملية التكامل) وعناصر تحقيق حماية أكبر (في مواجهة العالم الخارجي).

وتتسم التكتلات الإقتصادية التي تقودها الدول النامية بأنها تكتلات لا زالت بحاجة إلى المزيد من العمل والتنسيق في مجال التكامل الإقتصادي حتى تزداد درجة تأثيرها، ناهيك عن تلك التكتلات التي كانت قائمة في السابق وتفككت بإنسحاب أعضائها منها. كل هذه المظاهر قللت من درجة تأثير الدول النامية في الإقتصاد العالمي.

وعلى العموم يلاحظ بعض الإقتصاديين[67] أن ظاهرة التكتلات الإقتصادية تنطوي على أهمية كبرى لعل من أهمها أنها ستزيد من حجم التجارة الدولية، وستعمق أكثر مبدأ أومفهوم الاعتماد المتبادل، الذي يؤدي إلى المزيد من الرفاهية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشة على المستوى العالمي.

إن كل هذه العوامل وغيرها جعلت من الدول وخاصة المتقدمة منها تتسارع بشكل متزايد نحو التكتلات الإقليمية، وهذا ما يعكس مدى أهمية هذه الظاهرة للدول على المستوى العالمي.

[66] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره.ص 45 .

[67] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:38.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا العرض، يتبين أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية معقدة ومركبة ومتعددة الأوجه، تضبطها قواعد ومبادئ مختلفة باختلاف النظريات والمدارس المؤسسة لها. وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن أغلب الاقتصاديون والكتاب يشتركون إلى حد كبير في الاتجاه العام للتكامل، والمتمثل في أن التكامل الاقتصادي هو شكل من أشكال التعاون والتنسيق في العلاقات الاقتصادية بين دول مختلفة، يتضمن إزالة كافة الحواجز والقيود على حركة التجارة الدولية والتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية. وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، يأتي في مرتبتها تحقيق الرفاهية الإقتصادية.

ويكاد يجمع الاقتصاديون على أن التكامل الاقتصادي الإقليمي أصبح يشكل ضرورة وحتمية قصوى للدول —خاصة الدول النامية— وهذا في عصر أقل ما يميزه إحتياح العولمة بمختلف أشكالها ووجود سيطرة التكتلات الاقتصادية العملاقة إضافة إلى تأثير المنظمات العالمية الكبرى، حيث أصبح لا وجود لأثر الدول الصغيرة والضعيفة.

ومن هنا تظهر الحاجة لضرورة إقامة الدول تكتلات إقليمية وخاصة بالنسبة للدول النامية، وهذا بغية تحقيق بعض الأهداف، لعل من أهمها محاولة تجنب الآثار السلبية للعولمة بمختلف أوجهها، وفي الوقت نفسه الاستفادة من آثارها الايجابية، وتجنب مخاطر العزلة والتهميش من الاقتصاد العالمي بصفة عامة.

إضافة إلى ذلك، فالتكامل يساهم في تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية والسياسية، لعل من أهمها تحقيق الوفرات الاقتصادية عن طريق التنوع الصناعي والاستفادة من التخصص، وخلق أسواق مشتركة.

إن كل هذه العوامل تؤكد على أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية صارت في وقتنا الراهن حتمية قصوى وتحديًا كبيرًا للدول المنفردة والدول النامية منها على وجه الخصوص، إذ أصبحت كل المعاملات والعلاقات الدولية تفوق قدرة وإمكانيات الدولة المنفردة، وأصبح يتطلب ذلك توفر قوة تفاوضية تضاهي أو تقترب من تلك الموجودة في التكتلات العملاقة المتحكمة في دواليب الاقتصاد العالمي.

وإذا كان كل ما سبق ذكره هو الجانب النظري الذي ينبغي أن يكون، فما هو الواقع الحقيقي لبعض التجارب التكاملية؟ وما مدى تأثرها وتأثيرها بهذه الظاهرة ؟

وهو ما سوف نتناوله في الفصول الموالية ، بدراسة تكاملين إقليميين إحداهما ناجح والأخر متعثرة المسيرة.

الفصل الثاني :

دراسة الإتحاد الأوروبي

تمهيد:

لقد شهد العالم عدة تجارب تكاملية متفاوتة في أبعادها وفي مستوى تكاملها ونجاحها، ومن بين هذه التجارب توحد التجربة الأوروبية، والتي تعتبر التجربة الرائدة على الاطلاق في مجال الإندماج والتكامل الإقليمي، كما تعتبر نموذجاً تكاملياً يحتذى به، ودرباً ناجحاً يمكن أن تسترشد به الدول التي ترغب في تأسيس أو تفعيل تكامل إقتصادي معين.

و يأتي هذا النجاح الكبير للإتحاد نظرا إلى ناحيتين[1]، الأولى هي تلك الإنجازات الايجابية التي حققتها التجربة الأوروبية والتي بلغت بها إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية، وحققت بها توسعا في عضويتها وتعميقا في جوانبها، أما الثانية، أن هذه التجربة قادت الفكر النظري في كل من التكامل السياسي والاقتصادي.

ومن أهم ماميز التجربة التكاملية الأوروبية كذلك، أنها خاضت مسالك عديدة للتكامل لم يكتب لها النجاح إلا تجربة المجموعة الإقتصادية للفحم والصلب التي أنتهى بها التطور والتوسع إلى تحقيق الإتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى يلاحظ أن عملية بناء تكامل أوروبي كانت مصحوبة بمسعى أخر إلى التعاون الإقليمي، مما ساعد على تحقيق هذا الهدف بنجاح كبير دون أي تعارض، وهذا ما تفتقده أغلب الدول في محاولات تكاملها.

وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة الإتحاد الأوروبي مبرزين خصائصه وأهم معالمه الرئيسية مع التركيزعلى عوامل نجاحه و أهم منجزاته.

[1] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره ، ص:137

الفصل الثاني : دراســـــــة الإتحـــــاد الأوروبي

المبحث الأول : التجارب التكاملية الأوروبية ومراحل تكوين الإتحاد الأوروبي

إن الظروف الاقتصادية المتردية التي واجهتها أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية دفعت بعض الدول الأوروبية إلى التفكير في خطة الاندماج الاقتصادي، مستهدفة التعاون الاقتصادي من أجل تجاوز تلك الظروف وما أفرزته من أزمات. وفي هذا الصدد شهدت أوروبا عدة محاولات وتجارب تكاملية متفاوتة النجاح.

وفيمايلي، سنعرض أهم التنظيمات والتجارب التكاملية الأوروبية بمختلف أشكالها وإطارها الزمني، مع التركيز على التنظيم الذي حقق في النهاية الإتحاد الأوروبي والوحدة الأوروبية.

المطلب الأول: التجارب التكاملية الأوروبية

شهدت أوروبا عدة تجارب تكاملية، منها ما تم تطويرها، ومنها ما تفككت وإنسحب منها أعضاؤها. ويمكن إيجازها فيما يلي :

الفرع الأول : إتحاد البينلوكس BENELUX

إتفقت حكومات الدول الثلاثة، بلجيكا ولكسمبورغ و هولندا على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية فيما بينها، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء باقي الدول الأوروبية الأخرى، مستهدفة إقامة إتحاد إقتصادي بين هذه الدول من خلال معاهدة البينلوكس التي تم عقدها في يوم 1944/09/05[44] وأطلق عليه إسم إتحاد البينلوكس، وجاء ذلك بعد تعثر المحاولة التي أجريت في السنة 1932.

ونصت معاهدة البينلوكس على إقامة ثلاثة مجالس هي :

المجلس الإداري للرسوم الجمركية، والمجلس الإداري للرقابة على التجارة الخارجية، والذي تحول إلى مجلس الإتحاد الإقتصادي في أبريل 1946، ومجلس لشؤون الاتفاقيات التجارية.

[44] نفس المرجع ، ص: 175.

ويرى بعض الإقتصاديين أن عدم إحتواء هذا الاتحاد سلطة فوق وطنية تمثله، ساعد على إستمرار الدول الأعضاء في الإنفراد بشؤون سياستها الاقتصادية، دون مراعاة لمقتضيات التنسيق فيما بينها. ومن أهم ما نشأ عن هذا الاتحاد، أنه وضع عملية بناء إتحاد إقتصادي موضع التجربة العملية، ومنها ظهرت الحاجة إلى تجاوز تحرير التجارة، وإلى إزالة الاحتلالات، سواء في موازيين المدفوعات أو في سياسات الضرائب والأحور والأسعار.

الفرع الثاني : المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي OECE

في منتصف عام 1947[45] دعت بريطانيا وفرنسا جميع الدول الأوروبية عدا إسبانيا إلى مؤتمر حضرته16 دولة امتنعت عن حضوره الدول الإشتراكية، وذلك لوضع برنامجا للإنعاش الاقتصادي ERP، تموله معونة من الولايات المتحدة في إطار مشروع مرشال. أفضى هذا الإجتماع إلى إنشاء لجنة للتعاون الإقتصادي الأوروبي CEEC، وعدة لجان قطاعية للزراعة والطاقة والحديد والصلب والنقل. وتحولت هذه اللجنة في أبريل1948 إلى منظمة دائمة هي منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي OEEC، يكون هدفها بناء إقتصاد أوروبي سليم من خلال التعاون الإقتصادي بين الدول الأعضاء، والعمل من أجل إنجاح برنامج الإنعاش الأوروبي، إضافة إلى أهداف أخرى.

وفي منتصف سنة 1950 انضمت للمنظمة كل من كندا والولايات المتحدة كعضوين منتسبين.

الفرع الثالث : المجموعة الأوروبية للفحم و الصلب CECA

قدم وزير الخارجية الفرنسي روبرت شومان في 1951/05/09، خطة تتضمن إخضاع قطاعي الفحم والصلب لسلطة فوق وطنية تحد من سيطرة ألمانيا عليها، وذلك عندما تستعيد سيادتها على أراضيها وسميت بخطة شومان. ولقد حظي هذا المقترح بقبول ألمانيا الغربية وكل من هولندا، بلجيكا،ولكسمبورغ وإيطاليا وفرنسا، لتشكل بذلك مجموعة عرفت بإسم مجموعة الستة الداخلية. إنتهت المفاوضات بين الدول الستة إلى التوقيع في يوم 1951/04/18[46] على معاهدة باريس بإنشاء جماعة أوروبية للفحم والصلب. ولقد توالت تصديقات الدول الستة عليها لتأسس الجماعة في 1952/06/23. ولقد تخلت كل دولة من هذه المجموعة عن صلاحياتها فيما يتعلق بالنشاطات

[45] نفس المرجع ، ص: 144.

[46] عباسي بالفاطمي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 33.

الإقتصادية المتعلقة بصناعة الفحم والصلب لسلطة مركزية في الإتحاد. كما أقام هذا الإتحاد تجارة حرة بين الدول الأعضاء، وتشجيع أوضاع السوق التنافسية لهذه الصناعات.

وتشمل إتفاقيات هذه المجموعة إزالة العوائق أمام تدفق التجارة ورأس المال والعمال وإنشاء سوق حرة للفحم والصلب بين الدول الست (الداخلية) بما يؤدي إلى توسع الإقتصاد وتطوير التوظيف وتحسين مستوى المعيشة.

ويشمل التنظيم المؤسسي للمجموعة الهيئات التالية :

أولاً– السلطة العليا: التي تتولى تنفيذ المعاهدة، وتقوم بإجراء دراسات مستمرة للأسواق، وتعد برامج تنبؤات تأشيرية للإنتاج والإستهلاك (الصادرات والواردات).

ثانياً– المجلس : يضم وزيرا ممثلا لكل حكومة ويتلقى توجيهات من حكومته، ويعمل كمعادل للسلطة العليا، كما يقوم بإيجاد رابطة بينها وبين الحكومات والتوفيق بين أنشطتها، وله أن يطالب السلطة بالنظر في مقترحات أو إجراءات يراها مناسبة.

ثالثاً– اللجنة الإستشارية: عدد أعضائها من 15 إلى 30 يمثلون ثلاث مجموعات بالتساوي: المنتجين، والعمال، والمستهلكين والتجار، يعينهم المجلس لمدة سنتين وتصدر قراراتها بأغلبية بسيطة، وتطلع على الأهداف العامة والبرامج الدورية التي تعدها السلطة العليا .

رابعاً– محكمة عدل: تتكون من 7 قضاة تعينهم الحكومات لمدة 6 سنوات، وتعمل بإستقلال وحياد، ومن أهم وظائفها ضمان تمشي المعاهدة والقرارات التنفذية لها مع القانون.

خامساً– الجمعية المشتركة (البرلمان الأوروبي): يتكون من ممثلين لشعوب الدول الأعضاء، يختارون من برلمانات الدول الأعضاء. 18 عضو لكل من ألمانيا وفرنسا، 10 أعضاء لكل من بلجيكا وهولندا، و4 أعضاء للوكسمبورغ. وعند نشأة الجماعة الإقتصادية واليوراتوم (جماعة أوربية

للطاقة الذرية) في سنة 1958 أصبحت تسمى بالجمعية المشتركة، ثم أصبح إسمها البرلمان الأوروبي بموجب معاهدة الدمج.

الفرع الرابع : رابطة التجارة الحرة الأوروبية الإقتصادية (الإفتا)

دعت بريطانيا إلى إقامة منطقة تجارية حرة صناعية، تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي. وجاء هذا المقترح من طرف بريطانيا لعدة أسباب، نذكر منها تخوف بريطانيا من نجاح إقامة السوق المشتركة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة بريطانيا الإستفادة من مستعمراتها السابقة التي إستقلت، والإستمرار في الحصول على ما كانت تحققه من مكاسب عن طريق الإستعمار المباشر، كحصولها على المواد الرخيصة وإيجاد أسواق لمنتجاتها الصناعية في تلك الدول.

لقد استطاعت بريطانيا أن تكسب تأييد عدد من الدول الأوروبية –ماعدا المجموعة الستة– وثيقة الصلة بها لتكوين تجارة حرة أوروبية للسلع الصناعي(EFTA).

وفي1960/01/04 وقعت سبعة دول أوروبية(بريطانيا،النمسا،السويد،سويسرا،البرتغال، الدانمرك، النرويج) معاهدة ستوكهولم بإنشاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية. وتم تنفيذها في 1960/05/03.[47]

وبرغم من سرعة ونجاح إقامة هذه الرابطة إلا أنها سرعان ما تفككت وتنافر أعضائها ليصبح عدد أعضائها أربعة دول. وكان أول انسحاب لبريطانيا –المؤسسة الرئيسية لهذه الرابطة– بعد أن تقدمت بطلب الانضمام إلى الجماعة الأوروبية في عام 1961، تخوفا من تهميشها وحيادها. وخاصة بعد النجاح الكبير الذي حققته السوق المشتركة.

لم تتم الموافقة على انضمام بريطانيا إلى السوق المشتركة إلا إلى غاية سنة 1973 أين انضمت إلى الجماعة بصفة رسمية. وهكذا توالى إنسحاب دول أعضاء هذه الرابطة وتقديم في الوقت نفسه طلبات للانضمام إلى الجماعة الأوروبية إلى أن اقتصر عضوية هذه الرابطة على أربعة دول وهي: أيسلندا وسويسرا وليختنشتان والنرويج وذلك اعتباراً من عام 1995.

[47] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

الفرع الخامس : المنطقة الاقتصادية الأوروبية

وهي عبارة عن منطقة تجارة حرة، تأسست بين كل من دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية ودول الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وعقدت الرابطة والجماعة سلسلة من اتفاقيات تحرير التجارة في السلع الصناعية بين دولهم، يشرف عليها لجان مشتركة متكونة من ممثلين من الطرفين، وبموجبها شرع بتخفيض الرسوم ابتداءا من سنة 1973 إلى أن تمت إزالتها، وذلك مع بعض الإستثناءات. واستمر هذا الوضع إلى أن أصبحت دول الرابطة والجماعة تشكل منطقة تجارة حرة صناعية موسعة، تطبق فيها قواعد المنشأ تجنبا لإنحراف مسار التجارة.

وفي 1995 تقدم **ديلور** رئيس مفوضية الجماعة الأوروبية باقتراح، يجعل المنطقة الأوروبية أكثر هيكلية من الناحية المؤسسية. وذلك بإنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية، يتم من خلالها تحرير إنتقال السلع والخدمات والأشخاص ورأس المال بين الجماعة ودول الرابطة وفقاً للقواعد والإجراءات المطبقة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

ولقد اتفق التجمعين على تعزيز العلاقات فيما بينهما في العديد من المجالات مثل البيئة وحماية المستهلك وقانون الشركات، والبحث والتطوير، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولقد صادق جميع الدول الأعضاء بإستثناء سويسرا على معاهدة المنطقة في سنة 1993، ليبدأ التنفيذ إبتداءا من سنة 1994.

ومنه تم إقامة منطقة إقتصادية أوروبية تضم دول الجماعة الأوروبية المكونة من خمسة عشر دولة وثلاث دول من دول الرابطة وهي أيسلندا والنرويج وليختنشتيان.

تتكون المنطقة من مجلس يحوي مندوبين من مجلس الإتحاد الأوروبي ومندوبين آخرين من المفوضية الأوروبية وعضو من كل دولة عضوة، ولجنة برلمانية مشتركة وأخرى استشارية.

ولقد منحت هذه المنطقة لدول الرابطة فرصة تقديم طلبات الانضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي أدى إلى تراجع أهمية المنطقة بعد انضمام معظم دول الرابطة إلى الإتحاد الأوروبي.

الفرع السادس: الجماعة الإقتصادية الأوروبية

تعتبر الجماعة الأوروبية أساس إنشاء الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل نقطة الانطلاق في المسار التكاملي الأوروبي إلى أن تم الوصول إلى إقامة إتحاد أوروبي وتوسيعه، وذلك بعد المرور بمراحل

التكامل الإقليمي الخمس المحددة في النظرية التي بلورها بيلا بالاسا. والتي تبدأ بمرحلة تكوين منطقة التجارة الحرة وتنتهي بمرحلة الوحدة الاقتصادية. وفيما يلي سوف نتطرق إلى هذه العناصر بالتفصيل.

إتفق وزراء خارجية دول أعضاء جماعة الفحم والصلب على قبول مقترح إتحاد البينلوكس في مؤتمر مسينا في 1955، والمتمثل في التوجه نحو وحدة إقتصادية أوروبية، من خلال إنشاء جماعة إقتصادية أوروبية. وعلى إثرها تم عقد إتفاقيتين في عام 1957 في روما، إحداهما تنص على إنشاء جماعة أوروبية للطاقة الذرية والأخرى تنص على إنشاء جماعة إقتصادية أوروبية التي إشتهرت بإسم معاهدة روما.

معاهدة روما و محتوياتها :

تم عقد هذه المعاهدة في 1957/03/25 في مدينة روما تضمنت 248 مادة و طرأت عليها مجموعة من التعديلات المتتالية إلى أن وصل عدد موادها 314 مادة، وكانت موزعة على ستة أبواب[48] كالتالي :

1- المبادئ العامة التي تحدد أهداف الجماعة و أبعاد فترة إقامة إتحاد جمركي.

2- الأسس التي تقوم عليها الجماعة وتتناول الحريات الأساسية لانتقال السلع والأفراد والخدمات ورأس المال، وكذلك السياسات المشتركة، خاصة في قطاع الزراعة والنقل.

3 - سياسات الجماعة مع تحديد أسس السياسة الإقتصادية والإجتماعية.

4 - العلاقات مع الدول والأقاليم ما وراء البحار.

5- المؤسسات الجماعية.

6- الأحكام العامة والختامية.

كما تضمنت معاهدة روما[49] كل من المرحلة الأولى والثانية والرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي المحددة في نظرية التكامل الاقتصادي السالفة الذكر.

فبالنسبة للمرحلة الأولى تمثلت في مرحلة إنتقالية تم من خلالها إقامة إتحاد جمركي ووضع الأسس العامة للمرحلة الثانية والمتمثلة في مرحلة السوق المشتركة، والتي قدر لها 20 عاما.

[48] محمد محمود الإمام ، الجوانب المؤسسية و الإدارية للتكامل الإقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998م، ص: 441.

[49] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره ، ص: 190.

أما المرحلة الرابعة، فتمثلت في تنسيق بعض السياسات كقطاع الزراعة والنقل والجوانب الإجتماعية.

وتعتبر معاهدة روما معاهدة إطارية، أي أنها معاهدة ذات أجل غير محدود، وتتطور مع تطور مراحل التكامل من خلال عقد معاهدات تعدلها.

تم أول تعديل في سنة 1965 والمتمثل في عقد معاهدة الدمج للجماعات الثلاث (جماعة الفحم والصلب، الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، الجماعة الإقتصادية الأوروبية).

ولقد جرى بمقتضاها توحيد كل من المجالس الوزارية والمفوضية، التي تولت صلاحيات كل من السلطة العليا لجماعة الفحم والصلب، ومفوضيتي الجماعة الإقتصادية و اليوارتوم (جماعة أوربية للطاقة الذرية).

كما تم عقد معاهدتان في 1970 و1975 لإعطاء البرلمان سلطات بالنسبة للموازنة وإنشاء محكمة المراجعين.

وفي 1978/02/16 أطلق البرلمان الأوروبي على الجماعات الثلاث إسم "الجماعة الأوروبية" EC. ومن أجل الإنتقال إلى درجة أعلى من التكامل الإقتصادي تم توقيع في يوم 1986/02/17 بلكسمبورغ معاهدة جديدة مكملة لمعاهدة روما، سميت بـــ "العقد الموحد" والذي زاد قوة البرلمان على تأجيل التشريعات وتعديلها، رغم إستبقاء المجلس سلطة إتخاذ القرار.

كما أنه أجاز إقامة سكرتارية خاصة بالتعاون السياسي الأوروبي في الشؤون المتعلقة بالسياسات الخارجية. ثم تم التحول نحو إستكمال السوق الأوروبية الموحدة بنهاية 1992 وأنشئت محكمة إبتدائية إلى جانب محكمة العدل.

ثم تلت هذه التعديلات التي مست معاهدة روما معاهدة ماستريخت (1992 هولندا)، والتي تم التحول بموجبها من سوق مشتركة إلى إتحاد أوروبي EU،ككيان ثلاثي يضم كل من محور الإتحاد الإقتصادي النقدي، ومحورًا للسياسة الخارجية والأمنية، ومحورا ثالثاً للتعاون في العدالة والشؤون الداخلية. كما تم توقيع في منتصف1997 معاهدة أمستردام ومعاهدة نيس في 2001 تحسبًا لأي توسع سيشهده الإتحاد. والجدول رقم 3.2 يلخص مختلف التعديلات التي طرأت على معاهدة روما.

الجدول رقم 3.2 : معاهدة روما والمعاهدات المعدلة لها

المعاهدة	مكان المعاهدة	تاريخ المعاهدة	تاريخ النفاذ
معاهدتا إنشاء الجماعة الاقتصادية واليوراتوم	روما	1957/3/25	1958/1/1
قرار تسمية "الجمعية البرلمانية الأوروبية"	ستراسبورج	1958/3/21	1958/3/21
قرار تسمية الجمعية "البرلمان الأوروبي"	ستراسبورج	1962/3/30	1962/3/30
إنشاء مؤسسات موحدة للجماعات الثلاث	بروكسل	1965/4/8	1967/7/1
معاهدة خاصة بالموازنة من التمويل الذاتي	بروكسل	1970/4/22	1971/1/1
معاهدة انضمام ايرلندا و بريطانيا و الدانمرك	بروكسل	1972/1/22	1973/1/1
معاهدة الموازنة الثانية	بروكسل	1975/7/22	1977/6/1
قرار المجلس بالاقتراع المباشر للبرلمان	بروكسل	1976/9/20	1979/7/17
قرار البرلمان بإطلاق إسم الجماعة الأوروبية	ستراسبورج	1978/2/16	1978/2/16
معاهدة انضمام اليونان	أثينا	1979/5/28	1981/1/1
معاهدة انضمام إسبانيا و البرتغال	مدريد لشبونة	1985/6/12	1986/1/1
القانون الموحد بإنشاء السوق الداخلية	لكسمبورج لاهاي	1986/6/17 1996/2/28	1987/7/1
إتفاقية شنجن لحرية إنتقال الأشخاص (5 دول)	شنجن	1985/6/14	1995/3/26
ميثاق شنجن لحرية إنتقال الأشخاص	شنجن	1990/6/19	1993/11/1
معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي	ماستريخت	1992/2/7	1995/1/1
معاهدة عضوية السويد و فنلندا و النمسا	كورفو	1994/6/24	1999/5/1
معاهدة تعديل معاهدات الاتحاد و الجماعات	أمستردام	1997/6/17	2003/2/1
معاهدة نيس بقواعد توسع عضوية الاتحاد الاوروبي	نيس	2001/2/26	
مسودة الدستور الأوروبي	تسالونيكي	2003/6/21	جاري مناقشته

المصدر : د:محمد محمود الإمام – تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي –مركز دراسات الوحدة العربية- الطبعة الأولى – بيروت – ديسمبر -2004 – ص: 535

المطلب الثاني : مراحل إنشاء الإتحاد الأوروبي

كما تم الذكر فإن الإتحاد الأوروبي ككيان تكاملي مر بمراحل التكامل الإقتصادي الخمس التي حددها الإقتصادي بيلا بالاسا في نظرية التكامل الاقتصادي. وهي مراحل تبدأ بإقامة منطقة التجارة الحرة وتنتهي بتحقيق التكامل الاقتصادي التام أو مايسمى بـــ الوحدة الإقتصادية، وفيمايلي سنوجز المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي[50]:

المرحلة الأولى : إقامة إتحاد جمركي

قامت دول الجماعة في هذه المرحلة بإزالة العوائق التجارية بين الدول، وإتباع سياسة تجارية مشتركة إتجاه العالم الخارجي تتضمن وضع تعريفة جمركية مشتركة موحدة، كما تم البدء في الإهتمام بتنسيق السياسات الإقتصادية على رغم من أنه يعتبر إجراءاً من إجراءات مراحل متقدمة للتكامل.

ولقد حددت معاهدة روما 12 سنة قابلة للتمديد إلى 15 سنة كإطار زمني لهذه المرحلة. تقسم هذه المدة إلى ثلاث مراحل كما يلي :

* الفترة الأولى بدأت في1952/01/01 وانتهت في 1960. تم فيها تحقيق أهدافها قبل الموعد المقرر لها أي قبل عام 1961.

* أما الفترة الثانية فقد انتهت في منتصف 1963، وذلك قبل الموعد المقرر لها عام 1965. وبالتالي تم توفير وإختصار سنتين وسنة في المرحلة الأولى.

* أما الفترة الأخيرة فكان من المقرر أن تنتهي مع نهاية سنة 1969، إلا أن التقدم الذي تم إحرازه في المرحلتين السابقتين أدى إلى استكمال إقامة هذا الإتحاد قبل موعده بسنة ونصف السنة.

المرحلة الثانية : إقامة السوق المشتركة

بدأت المرحلة الثانية من مسيرة الإتحاد الأوروبي في 1968/07/01، وحدد لها عشرون سنة. وتم تحديد ثلاثة أهداف رئيسية لهذه المرحلة، وهي :

[50] نفس المرجع، ص: 200.

أولاً – استكمال السياسة المشتركة التي تم تحديدها في معاهدة روما، من أجل خلق سياسة إقتصادية تتضمن العناصر التالية:

* تنسيق النظم الضريبية القطرية، من أجل إزالة الفوارق في معدلات الضريبة غير المباشرة التي تفرض على إنتقال البشر والبضائع.

* تنسيق السياسات النقدية، للاتجاه نحو الوحدة النقدية و توحيد العملة.

* الاهتمام بتطوير مجالات البحث والتكنولوجيا.

ثانياً ـــ العمل من أجل إقامة إتحاد سياسي.

ثالثاًـــ تقويم العلاقات الخارجية مع التكتلات والتجمعات القارية الأخرى، وخاصة العلاقات الاقتصادية منها.

رابعاً ـــ مواجهة بعض القضايا التي يستعص على الجهود القطرية معالجتها،كالقضايا المتعلقة بالإنسان والأمن والحرية والصحة، وقضايا البيئة...

إن من أهم ما تم تحقيقه في هذه المرحلة، هو تحرير إنتقال الأفراد، والتقدم أكثر في مسألة إنتقال رؤوس الأموال وحركتها،كما يتم تنسيق ضرائب غير المباشرة، وكذلك الإعانات الحكومية.
أما في المجال النقدي فلقد أدى كل من إختلاف أسعار الصرف، والتقلبات الضيقة التي عرفها النظام النقدي العالمي إلى المطالبة بالدخول في تكامل نقدي.

المرحلة الثالثة : التحرك نحو السوق الموحدة

عرفت الجماعة الأوربية عقب إقامة سوق مشترك –وبنجاح كبير- مجموعة من القيود والعقبات، التي كانت تعيق مسارها التكاملي، ومنه وكإجراء لتفعيل الوحدة الأوروبية أعدت المفوضية الكتاب الأبيض، يستهدف إقامة "السوق الداخلية الموحدة"، يحوي على حوالي300 إجراء كمقترحات تهدف إلى إقامة هذا السوق. ولقد تم عرضه على الدول الأعضاء التي تباينت وجهات نظرها في العديد من النقاط. وإضافة إلى ذلك تم التوقيع في 1985/12/02 بلكسمبورغ على القانون الأوروبي الموحد، الذي أدخل مجموعة من التعديلات على معاهدة روما، تأتي في مقدمتها، الإلتزام بإقامة السوق الموحدة بحيث تزول الحدود القطرية وتتحقق حرية كاملة لحركة

الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال، وكذلك إجراء تعديلات في مؤسسات الجماعة، إضافة إلى توثيق وتعميق التعاون السياسي الأوروبي.

كما كلف المجلس الأوروبي المفوضية بإعداد مجموعة من الخطوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ ما نصت عليه الوثيقة.

إن من أهم ما أحدثه القانون الموحد هو تعزيز الصيغة فوق الوطنية للجماعة، التي تتمتع بإستقلالية كبيرة.

ولعل من أهم ما تم إنجازه من خلال السوق الموحدة هو ترشيد الإنتاج وتعزيز المنافسة في آن واحد، وهو ما يتطلب تسهيل التعاون عبر الحدود، مثل إنشاء مشروعات برأسمال مشترك والعمل على إزالة العقبات التي تفرضها المنشآت الإنتاجية أو الدولة. وعلى العموم فإن القانون الموحد ساهم وبشكل كبير في تقوية الجماعة على مسؤوليتها الجديدة ومنحها صلاحيات أوسع في مجالات جديدة من السياسة الاقتصادية،وساهم في تنسيق السياسات الاقتصادية وتطوير السياسات الاجتماعية والإقليمية.

المرحلة الرابعة : إقامة الإتحاد الأوروبي

لقد أدى تنفيذ القانون الموحد سنة 1992 إلى تحول كبير، نتج عنه إجراء تعديل في معاهدة روما والمتضمن تحول هذه المعاهدة من معاهدة إقامة سوق مشتركة إلى معاهدة إتحاد إقتصادي ونقدي.

وفي يوم 7فيفري 1992 تم عقد معاهدة ماستريخت التي أقرت بإنشاء الإتحاد الأوروبي، إلا أن تنفيذ هذه المعاهدة تأخر إلى غاية 1993/01/01. ولقد نتج عن معاهدة ماستريخت تحقيق مجموعة من الإنجازات، لعل من أهمها إنشاء المواطنة الأوروبية، والتي تعطي حقوقًا وواجبات متماثلة لجميع مواطني الإتحاد (تشمل حرية الانتقال والإقامة وحرية التصويت والترشح)، كما تم تجسيد الإندماج الاقتصادي والاجتماعي، والتأكيد على ضرورة التكامل النقدي بإنشاء وحدة أوروبية موحدة قبل نهاية التسعينيات.

وتقرر التعاون في الشؤون الداخلية والعدالة، ووضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة كما أدخلت تعديلات مؤسسية كان أهمها منح الإستقلالية للمجلس الأوروبي، وتعزيز صيغة فوق

الوطنية للجماعة، وإتخاذ القرارات بالنسبة للشؤون الاقتصادية والنقدية بما يراعي المحافظة على منجزات الجماعة، مع ترك مجالاً يسمح للسلطات الوطنية باتخاذ قراراتها في المجالات الممكنة لذلك، كما أعطى سلطة أكبر للمفوضية والرقابة عليها، وإنشاء لجنة إستشارية للمجلس والمفوضية تقوم بدور استشاري في بعض الأمور التي تهم الإقليم كموضوع الشباب والتعليم والصحة.

كما تم إنشاء صندوق الاندماج بمبلغ 2.6 مليون إيكو لمساعدة الدول التي تطبق برامج التقارب لتعديل إقتصاداتها. Convergence programme .

المرحلة الخامسة : تطوير الاتحاد الأوروبي

أثار إقامة الإتحاد الأوروبي عدد من القضايا تمت دراستها من خلال عقد مؤتمر حكومي تمهيدا لعقد معاهدة جديدة هي معاهدة أمستردام[51]، التي وقعت في يوم 1997/10/02، ودخلت حيز التنفيذ في 1999/05/01. لقد كانت هذه المعاهدة أكثر دقة عن معاهدة ماستريخت، حيث تم تبني كل ما جاء في هذه الأخيرة، إضافة إلى تحديد تواريخ الاندماج في مجال السياسة الخارجية والأمنية وفي مجال الشؤون القضائية والداخلية، ونتيجة لذلك عقدت اللجنة الأوروبية خلال احتماعها بفنلندا (أكتوبر 1999) إلى إقرار جملة من الإجراءات التي تسيير التعاون القضائي والأمني لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والرشوة ولمقاربة اللجوء السياسي والهجرة. وبهذا تم بناء تكامل أوروبي يتكون من هيئات وهياكل وأجهزة متجانسة فيما بينها، وذومهام متناسقة ومتكاملة، وتم ذلك بعد المرور بعدة محطات من مراحل التكامل الاقتصادي، بدءاً من عام 1958 كنقطة إنطلاق إلى سنة 2003 أين تم توقيع معاهدة نيس، مرورًا بأهم محطة والمتمثلة في معاهدة ماستريخت التي وضعت دعائم الاتحاد الأوروبي عام 1992.

المرحلة السادسة : الوحدة النقدية الأوروبية ومراحلها

تجلت الوحدة النقدية الأوروبية في إصدار عملة الأورو كعملة أوروبية رسمية موحدة تحل محل العملات الوطنية للدول الأوروبية المشكلة لمنطقة الأورو والبالغ عددها 11 دولة من دول الإتحاد الأوروبي، وهي عبارة عن عملة تتداول في شكل 7 أوراق و 8 قطع حديدية.

[51] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtihadEuro/sec09.doc_cvt.htm , 20/08/2008 .

وتم تحديد سعر الصرف لعملة الأورو حيال العملات الوطنية لدول المنطقة في الأول جانفي 1999، وهو اليوم الذي بدأ التعامل فيه بهذه العملة بشكل رسمي إلى جانب العملات الوطنية للدول المعنية إلى غاية منتصف سنة 2002 أين تم سحب كل العملات الوطنية بصورة نهائية والتعامل فقط بعملة الأورو في دول منطقة الأورو. وتشمل منطقة الأورو 11 دولة من دول الإتحاد الأوروبي ماعدا اليونان التي لم تستوفي شروط الانضمام، وكل من بريطانيا والدانمرك والسويد التي قررت تأجيل الانضمام إلى المنطقة.

ولقد تم تحديد ثلاث مراحل لإقامة الإتحاد النقدي الأوروبي، كما يلي[52] :

المرحلة الأولى حتى نهاية 1993 : لاستكمال الانضمام إلى آلية الصرف وتحقيق تحرير انتقال رؤوس الأموال، وتحقيق قدر أعلى من التقارب في الأداء الإقتصادي، تم تحديد ما يسمى بمؤشرات التقارب (مادة121بروتوكول21) وهي كالتالي :

أولاً- ألا يتجاوز معدل التضخم في أسعار الاستهلاك 1,5 نقطة فوق متوسط الدول الثلاث ذات أقل معدل تضخم. والجدول رقم 4.2 يوضح معدل التضخم المتفق عليه في دول الإتحاد الأوروبي سنة 1998.

[52] محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل الإقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 46 .

الجدول رقم 4.2 : معدل التضخم المتفق عليه في دول الإتحاد الأوروبي سنة 1998

الدولة	معدل التضخم %
المعدل المتفق عليه	2,7
إسبانيا	1,8
السويد	1,9
البرتغال	1,8
النمسا	1,1
هولندا	1,8
لوكسمبورغ	1,4
ايرلندا	1,2
إيطاليا	1,8
اليونان	5,2
فرنسا	1,2
فنلندا	1,3
ألمانيا	1,4
الدانمرك	1,9
بلجيكا	1,4
بريطانيا	1,8

المصدر : تقرير المفوضية الأوروبية في بروكسل مارس **1998**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل التضخم المتفق عليه هو2.7%، والمتأتي من إضافة 1.5نقطة إلى متوسط المعدلات الثلاث الصغرى والمقابلة للدول التالية :النمسا، وفرنسا، وايرلندا.

ومنه نلاحظ أن كل دولة من دول الإتحاد تحقق شرط عدم تجاوز معدل تضخمها 2,7%، أي تحقق الشرط الأول للانضمام إلى منطقة الأورو، ماعدا اليونان التي تجاوز معدل تضخمها المعدل المتوسط المطلوب. وهذا ما أدى إلى تأخر إنضمامها.

ثانياً- ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية طويلة الأجل متوسطها في الدول الثلاث الأدنى سعراً بأكثر من نقطتين.

ثالثاً- ألا يتجاوز عجز الموازنة العامة 3% من الناتج القومي الإجمالي. والجدول رقم 5.2 يوضح مختلف نسب عجز الموازنة إلى الناتج من الإجمالي للدول الأوروبية في يناير 1998.

الجدول رقم5.2 : نسب عجز الموازنة من الناتج الإجمالي (%)

الدولة	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج من الإجمالي (%)
المعدل المتفق عليه	3
اسبانيا	2,6
السويد	0,8
البرتغال	2,5
النمسا	2,5
هولندا	1,4
لوكسمبولاغ	1,7 -
ايطاليا	2,7
ايرلندا	0,3 -
بريطانيا	1,9
اليونان	4
فرنسا	3
فنلندا	0,9
ألمانيا	2,7
الدنمرك	0,7 -
بلجيكا	2,1

المصدر: تقرير المفوضية الأوروبية في بروكسل مارس 1998

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كل من الدول: فرنسا، لوكسمبورغ، الدانمرك، المملكة المتحدة، ايرلندا قد استوفت شرط تحقيق نسبة عجز أقل أو تساوي 3%، بالإضافة إلى دول أخرى قريبة من النسبة المحددة وهي ألمانيا 3,3%، وهولندا 3,3 %. ويدل الجدول كذلك على عدم قدرة دول أوروبية أخرى الانضمام لمنطقة الأورو وهي الدول التي لم تتمكن من استيفاء هذا الشرط.

رابعاً– ألا تتجاوز نسبة الدين الحكومي الإجمالي إلى الناتج القومي الإجمالي60%.

خامساً– ألا تكون قيمة عملة الدولة قد تغيرت بصورة مؤثرة داخل النظام النقدي الأوروبي خلال العامين السابقين.

المرحلة الثانية تبدأ في 1994/01/01 (مادة 116): وفيها تم إحلال محل صندوق التعاون النقدي المعهد النقدي الأوروبي الذي تم تأسيسه في 1973/04/06 ليتولى إدارة نظام التعبان النقدي والذي يعمل على تقليل الفروق بين قيم العملات تمهيدا للإتحاد النقدي.

المرحلة الثالثة تبدأ من أول 1997 أو1999 على الأكثر: وفيها يحل النظام الأوروبي للبنوك المركزية محل المعهد النقدي الأوروبي، ويتكون من البنوك المركزية الوطنية، والبنك المركزي الأوروبي الذي أنشأ في1998/06/01.

المطلب الثالث : توسيع الإتحاد الأوروبي

لم يقتصر توسع النظام الأوروبي على طبيعة وأشكال التكامل الاقتصادي والتي تمثلت في إقامة إتحاد جمركي كمرحلة إنطلاق، تليها مرحلة السوق المشتركة إلى سوق موحدة، وإنتهاءاً بتحقيق إتحاد أوروبي، بل صاحب ذلك تطور وتوسع في عضوية هذا الاتحاد عبر ست موجات توسعية.

ففي مسيرة التكامل الأوروبي، إنطلقت وبنجاح مجموعة الدول النواة الست وهي:فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ في تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، وبعد مرور ست سنوات عليها أي في 25 مارس[53] 1957، أبرمت نفس دول الجماعة معاهدتين جديدتين في العاصمة الايطالية روما، الأولى متعلقة بإنشاء جماعة للطاقة النووية، والثانية بإنشاء جماعة اقتصادية أوروبية (السوق المشتركة)، وفي غمرة النجاح والحماس الذي حققته الجماعة الأوروبية توالت طلبات الدول الأوروبية الأخرى للانضمام لهذه الجماعة، إدراكا منها لمخاطر العزلة الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض لها.

فكان أول توسيع شهدته الجماعة هو انضمام كل من بريطانيا، إيرلندا، الدانمرك في عام 1973 ليصبح بذلك عدد الدول الأعضاء تسع ثم عشر دول بإنضمام اليونان سنة1981، ثم إثنتي عشر دولة بإنضمام كل من اسبانيا والبرتغال، ثم خمسة عشر دولة بانضمام كل من السويد وفنلندا والنمسا في عام 1995.

[53] http://www.alghad.jo/?news=25284 20/08/2008, 17h :15.

وفي الأول من مايو 2004 اتخذ الاتحاد الأوروبي أكبر خطواته نحو التوسع بإنضمام 10 دول جديدة لعضويته هي: قبرص وجمهورية التشيك، واستونيا، هنغاريا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندة، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليصبح عدد عضوية الاتحاد الأوروبي خمس وعشرون دولة، وإستمرت العملية التوسعية إلى أن وصل عدد الدول 27 دولة من خلال التوسع السادس التي تضمن إنضمام كل من بلغاريا و رومانيا عام 2007[54].

ولعل من أهم إيجابيات هذا التوسيع هو أن الإتحاد الأوروبي أصبح يشكل شراكة سياسية وإقتصادية في العالم، حيث يمثل 38 % من التجارة الحرة، ومع إمكانية حرية الحركة للبضائع والخدمات والأفراد لمواطنة تعدادها 500مليون نسمة.

من جهة أخرى أثارت هذه الموجات المتلاحقة من التوسع نوعين من الإشكاليات، والمتمثلة في:

الأولى : إشكاليات ناجمة عن تفاوت البنى والهياكل الاقتصادية للدول المنضمة.

الثانية: الإشكاليات الناجمة عن حداثة التحول الديمقراطي وتباين درجة التقدم السياسي والإجتماعي في هذه الدول.

لقد إستطاعت التجربة الأوروبية حل هاتين الإشكاليتين من خلال برامج مكثفة للمعونة لتمكين الدول المنضمة من إجراء التحولات الهيكلية المطلوبة سياسيا وإقتصاديا.

[54] http://www.al-jazirah.com/magazine/03042007/almlfsais69.htm; 20/08/2008,19h:00.

المبحث الثاني : مؤسسات الإتحاد الأوروبي ودوافع ومعايير الإنضمام إليه

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي وآلية إتخاذ القرار

يتكون الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي من مجموعتين من الهيئات، تشرف على عملية إتخاذ القرار وإعدادها بمشاركة شعبية وتنفيذها، والرقابة عليها قانونيا وماليا، كما توجد بين هذه الأجهزة علاقات تداخل وتكامل تستهدف تأمين تماسك وإستمرار هذا الإتحاد. وفيما يلي تصنيف لهذه الهيئات.

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي

يتألف الإتحاد الأوروبي من المؤسسات الإدارية التالية :

أولاً– مجلس الوزراء :

ويتكون من وزراء دول الأعضاء[55]، وذلك حسب الموضوع المطروح في جدول الأعمال، فيسمى مثلاً مجلس الشؤون العامة عند انعقاده على مستوى الوزراء الخارجية، ويسمى المجلس المتخصص عند إجتماعه على مستوى وزراء معينين (المالية مثلا أو الصناعة ...). وللمجلس أمانة عامة يرأسها أمين عام، تضم حوالي 2300 موظفًا، تعمل نسبة كبيرة منهم في ترجمة اللغات الرسمية للجماعة والتي عددها 11 لغة، كما للمجلس لجنة للممثلين الدائمين، وعدد من مجموعات العمل. ويهدف عمل المجلس أساسا إلى تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء، ويتخذ بعض القرارات بالأغلبية، بينما البعض الآخر بالأغلبية مشروطة بالإجماع. وتتداول دول الأعضاء رئاسة المجلس كل ستة أشهر.

ثانياً– المجلس الأوروبي:

يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية[56]، فهو يمثل القمة الأوروبية. يجتمع مرتين في السنة على الأقل بحضور اللجنة التنفيذية، وتتوزع أصوات أعضاء هذا المجلس حسب الجدول رقم 6.2.

---

[55] عباسي بالفاطمي، مرجع سبق ذكره، ص:36.

[56] حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية– الطبعة الأولى، بيروت، 2004م، ص:190.

أسس هذا المجلس عام 1961. وفي عام 1974 تحول إلى قمة رؤساء الدول والحكومات، وإكتسب هذا الإتحاد صفة كيانا مستقل في معاهدة ماستريخت. ويختص بوضع السياسات العامة للإندماج وتوجهات المؤسسات وفي كيفية العمل والتنسيق في كافة المجالات، كما أنيط به مهمة إتخاذ القرار بصدد العمل المشترك في القضايا التي يختارها، والتي تصبح بعد ذلك ملزمة لكل الدول الأعضاء.

كما يقوم بتحديد أهداف جديدة للجماعة لدفع عملية التكامل قدما، مثل المبادرات الخاصة بالتوجه نحو الوحدة الإقتصادية والنقدية وانتخاب البرلمان الأوروبي بالإقتراع المباشر وإجراءات السياسة الخارجية، والنظر في طلبات انضمام أعضاء الجدد.

الجدول رقم 6.2 : حجم الأصوات لكل دولة في المجلس (الوزاري) الأوروبي

الدولة	عدد الأصوات
فرنسا	10
ألمانيا	10
إيطاليا	10
بريطانيا	10
إسبانيا	8
البرتغال	5
اليونان	5
هولندا	5
بلجيكا	5
الدانمرك	3
ايرلندا	3
لوكسمبورغ	2
النمسا	4
السويد	4
فنلندا	3

المصدر : ناظم عبد الواحد الجاسور — الوحدة الأوروبية و الوحدة العربية —عمان— 2001- — ص:28

ثالثاً– المفوضية الأوروبية :

تعتبر المفوضية الأوروبية بمثابة الجهاز الحكومي للجماعة الأوروبية، وكانت تتكون في البداية من 9 أشخاص منتخبين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ومع توسع العضوية إرتفع عدد الأعضاء إلى 20 عضو حسب الجدول رقم 7.2، حيث أصبح لكل من الدول الأربعة الكبار وإسبانيا ممثلان

ولكل من الباقين ممثل واحد. يعين رئيس المفوضية ونائبه من بين أعضاء المفوضية لفترة لا تتجاوز العامين.

تشرف المفوضية الأوروبية على عدة مهام، من بينها سن وإعداد التشريعات والقوانين ومتابعة تنفيذها بدقة وتمارس سلطاتها التي منحها لها المجلس، كما تشرف على تمثيل الإتحاد في العلاقات الخارجية والتفاوض بإسم الإتحاد، وعقد إتفاقيات التعاون والشراكة مع الدول الأخرى.

وتصادر المفوضية قراراتها بالأغلبية، ولو أن بعض القرارات تحتاج إلى تصديق المجلس عليه. ويتولى كل من أعضاء المفوضية الإشراف على الإدارة أو الإدارات العامة البالغ عددها 26، وهي بمثابة وزارات، وفي كل عام وقبل إفتتاح جلسة البرلمان الأوروبي يشهر على الأقل تنشر المفوضية تقريرا عن أنشطة الجماعة الأوروبية.

الجدول رقم 7.2 : أعضاء المفوضية الأوروبية

الدولة	عدد الأعضاء
فرنسا	2
ألمانيا	2
بريطانيا	2
إيطاليا	2
إسبانيا	2
لوكسمبورغ	1
بلجيكا	1
اليونان	1
النمسا	1
السويد	1
فنلندا	1
ايرلندا	1
الدانمرك	1
هولندا	1
البرتغال	1

المصدر : ناظم عبد الواحد الجاسور – الوحدة الأوروبية و الوحدة العربية –عمان– 2001 – ص:29

رابعاً – البرلمان الأوروبي :

يتألف البرلمان الأوروبي من كل الأحزاب السياسية الأوروبية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ويبلغ عدد أعضائه 732 عضوا وبانضمام بلغاريا ورومانيا أصبح عدد الأعضاء 786 (حسب الجدول رقم 8.2) ولا يشترط أن يكونوا أعضاء في برلمانات بلادهم وينتخبون بصورة مباشرة[57]، وهم موزعون حسب حجم الدولة. وله وظائف عدة من بينها الإشراف ومراقبة أعمال المفوضية و المجلس الوزاري،كما أن له صفة التشريعية، يستشار فيما يعد من مشروعات الإقتراحات الرئيسية،وله حق المحاسبة والتحقيق من الإلتزام بقوانين ولوائح الإتحاد، والمصادقة على المعاهدات والإتفاقيات الخارجية.

ومن بين نشاطاته كذلك مناقشة مشروع الميزانية والنظر في التقريرين السنويين اللذين تعدهما المفوضية، ويجتمع مرة واحدة كل سنة.

الجدول رقم 8.2 : عدد أعضاء البرلمان الأوروبي موزعون حسب حجم الدولة

الدولة	عدد الأعضاء
فرنسا	87
ألمانيا	99
إيطاليا	87
بلجيكا	25
اليونان	25
البرتغال	25
بريطانيا	87
إسبانيا	64
هولندا	31
الدانمرك	16
ايرلندا	15
لوكسمبورغ	6
السويد	22
النمسا	21
فنلندا	16

المصدر : ناظم عبد الواحد الجاسور – الوحدة الأوروبية و الوحدة العربية –عمان– 2001 – ص:30

[57] عباس بلفاطمي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

خامساً– محكمة العدل الأوروبية :

تتكون من 16 قاضي وإرتفع العدد مؤخرا إلى 27 قاضي يعينون لمدة 6 سنوات، واحد على الأقل من كل دولة، تفصل في النزاعات بين الدول الأعضاء وبين أجهزة الجماعة، ولها أن تقوم بتفسير الاتفاقية وأن تبطل القرارات المخالفة لها. وقد أضاف لها القانون الموحد محكمة إبتدائية تنظر في المنازعات بين الجمهور والجماعة، بينما تتفرغ محكمة العدل لتفسير قوانين الجماعة[58].

سادساً– المحقق:

تم تعيينه من طرف البرلمان في يوم 1993/11/16[59]، من مهامه النظر في الشكاوى التي يقدمها الأشخاص والمتعلقة بسوء الإدارة من جانب مؤسسات الجماعة. ويقدم المحقق تقريرا إلى البرلمان حول الشكاوى المطروحة، كما يخبر الشاكي بنتيجة تحقيقه بعد تلقي ملاحظات المؤسسة المعينة.

سابعاً– محكمة المراجعين :

وتسمى كذلك بالجهاز الأوروبي للمحاسبات، أنشئت بموجب معاهدة الموازنة الثانية (1975)[60] محكمة تدقيق خارجي مقرها لكسمبورغ، تقوم بفحص المصروفات الإدارية والإيرادات للجماعات الأوروبية والمؤسسات المنشأة فيها، والتأكد من أن الموارد المدرجة في ميزانية الاتحاد تتطابق كمًا ونوعًا ومصدرًا مع ما هو مطلوب تحصيله وفق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والقوانين والقرارات الواجبة التطبيق، وأن هذه الموارد تم تحصيلها وإدراجها ضمن البنود المخصصة لها، وعلى العموم تختص هذه المحكمة بفحص كل ما يتعلق بجانب الإيرادات والنفقات.

تتكون المحكمة من مراجعين عددهم بعدد الدول الأعضاء، يعينون لمدة ست سنوات بقرار جماعي من مجلس الوزراء بعد إستشارة البرلمان.

[58] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

[59] نفس المرجع، ص: 195.

[60] حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا ، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

ثامناً– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية :

تتكون من ممثلي الفئات الاقتصادية والاجتماعية، أي العمال وأصحاب الأعمال والنقابات، بهدف إشراك الجانب الشعبي في أجهزة الإتحاد، ويعين المجلس بالإجماع أعضائها لمدة 4 سنوات، والبالغ عددهم 222 عضو، وتعمل كهيئة إستشارية ترجع إليها مفوضية ومجلس الوزراء، خاصة بالنسبة للزراعة وحرية إنتقال العمال، وتوفيق القوانين والنقل.

تاسعاً– لجنة الأقاليم :

أنشئت في 1996 بموجب معاهدة ماستريخت لتعاون المجلس والمفوضية[61]. وتعمل مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة في الشؤون المتعلقة بالتعليم والثقافة والصحة العامة.

عاشراً – بنك الاستثمار الأوروبي :

تم إنشاء هذا البنك من أجل دعم النمو الاقتصادي عن طريق تمويل المشروعات التي تستهدف تنشيط المناطق الأقل تقدما، وتلك التي تحقق أهدافا مشتركة للجماعة. وخلق منشآت جديدة تلزم لتطوير السوق المشتركة، كما يمول هذا الصندوق مشروعات في أقاليم خارج الاتحاد الأوروبي. ويعتبر هذا البنك أهم مؤسسة تمويلية دولية في العالم.

حادي عشر– البنك المركزي الأوروبي :

تأسس في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية[62]، وذلك بعد إصدار قرار توحيد العملات الأوروبية وإصدار عملة أوروبية موحدة والمتمثلة في عملة الأورو.

ويشكل البنك المركزي الأوروبي مع البنوك المركزية لدول الأعضاء التي تبنت الأورو، منظومة موحدة تسمى بـــ "منظومة البنوك المركزية الأوروبية".

والشكل رقم 2.2 يوضح العلاقات التنظيمية للإتحاد الأوروبي للبنوك المركزية.

[61] نفس المرجع ، ص: 226.
[62] نفس المرجع ، ص: 230.

ويشرف على إدارة البنك المركزي الأوروبي مجلس محافضين، ومجلس تنفيذي.

ويتم تعيين أعضائه بناءا على توصية من مجلس الوزراء الأوروبي بعد التشاور مع البرلمان وبقرار يصدر بإتفاق جماعي بين حكومات الدول الأعضاء.

وتم تحديد مهام أساسية للبنك الأوروبي وهي:

أولاً- تحديد سياسة إستقرار الأسعار في الإتحاد الأوروبي (البند رقم 105من إتفاقية ماستريخت).

ثانياً- رسم السياسة النقدية.

ثالثاً - عقد صفقات العملات الأجنبية.

رابعاً- إدارة الودائع النقدية للبنك المركزي الأوروبي.

خامساً - تنشيط تدفقات المدفوعات داخل الإتحاد الأوروبي.

منح القروض قصيرة المدى للدول الأعضاء لحين الإستعداد لتقريب المعدل من سعر الصرف العام.

الشكل رقم 2.2 : العلاقات التنظيمية للإتحاد الأوروبي للبنوك المركزية

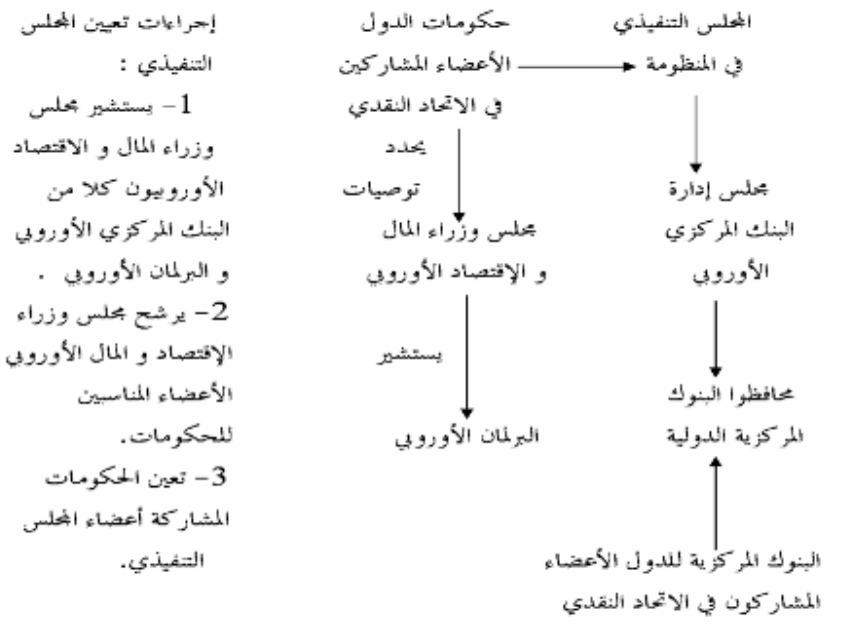

المصدر: المؤتمر الدولي الثالث لمركز الدراسات العربي – الأوروبي- التحديات الاقتصادية للعالم العربي – باريس – ص: 48

الفرع الثاني : آلية إتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي

يتم إتخاذ القرار داخل الإتحاد الأوروبي على مستوى المؤسسات واللجان المكونة له، والتي تتميز بصلابة هيكلها وفعالية نشاطها ويستخدم الإتحاد في عملية صنع القرار مجموعة من الأدوات القانونية الموضحة في مايلي[63]:

أولاً- اللوائح: وهي قواعد ملزمة بكاملها، يجرى تطبيقها على نفس النحو في جميع الدول الأعضاء على جميع الأطراف القانونية للجماعة (الدول الأعضاء والمواطنين والمنشآت)، وهي قرارات لا تحتاج إلى تصديق البرلمانات الوطنية لتصبح نافذة فهي تشريع جماعي.

ثانياً- التوجيهات: وهي قوانين موجهة إلى الدول الأعضاء ويتم تطبيقها من طرف الحكومات، وعادة ما تحتاج عملية تطبيقها إصدار تشريعي وطني ملزم لتنفيذها.

ثالثاً- القرارات: يتم إصدارها إزاء قضايا محددة وهي ملزمة لمن توجه لهم سواء كانوا دولا أم شركات أم أفراد.

رابعاً- التوصيات: وهي غير ملزمة، ويمكن أن تأخذ بها أو لا تأخذ بها الأطراف المعنية، وعادة ما تطرح في نهاية مؤتمرات القمة النصف سنوية.

خامساً- الآراء : وهي غير ملزمة، وتعبر عن رأي المؤسسة التي تصدرها في قضية معينة.

وتكون آلية إتخاذ القرار داخل الإتحاد مهما كانت طبيعته مفصلة إلى عدة مراحل، فهناك آلية الإقتراح، ثم التشاور والتي يتم من خلالها الإعداد بالتعاون مع كافة الإدارات، ثم الإستشارة من خلال حزمة من الخبراء والمستشارين قبل إتخاذ أي قرار بصدد قضية معينة، والتي يجب أن تحظى بدراسة وافية من قبل كل دولة من خلال ممثلها الخاص في أي موقع أو أي مؤسسة أو لجنة في الإتحاد الأوروبي.

[63] محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره ، ص 464.

وتقوم المفوضية مع المجلس بإصدار القرارات اللازمة. غير أن معاهدة ماستريخت أشركت البرلمان على نحو أوسع من خلال ما يسمى عملية المشاركة في إتخاذ القرار، حسب المادة رقم 189/ب من معاهدة ماستريخت الموضحة في الشكل رقم 3.2:

* تتقدم المفوضية بإقتراح إلى البرلمان والمجلس.

* يقوم المجلس بالحصول على رأي البرلمان، ويتخذ وفق قاعدة الأغلبية المشروطة قرارا إذا لم يكن البرلمان قد تقدم بتعديلات. أو إذا وافق المجلس على تعديلات البرلمان، وإلا إتخذ موقفا مشتركا من الإقتراح. وقام بإبلاغه إلى البرلمان. مع توضيحه أسباب إتخاذه لذلك الموقف، وفي الوقت نفسه تقوم المفوضية بإبلاغ البرلمان بموقفها.

- فإذا أقر البرلمان موقف المجلس، أو مضت ثلاثة شهور دون إعتراض منه، أصدر المجلس قراره.
- أما إذا إعترض البرلمان بأغلبية مطلقة، فإن القرار لا يصدر.

وللبرلمان أن يدخل تعديلات على الموقف المشترك، ويعيده للمجلس والمفوضية التي تبدي رأيها في تلك التعديلات فإذا وافقت عليها صدر قرار المجلس بالأغلبية، وإلا تعين الإجماع.

فإذا إعترضت المفوضية، فإن رئيسي المجلس والبرلمان يتفقان على تشكيل لجنة توفيق من أعضاء الهيئتين. لتقوم بإعداد صيغة معدلة تقرها بأغلبية مشروطة لكل من مجموعتي الأعضاء.

الشكل رقم 3.2 : دور أجهزة الجماعة في اتخاذ القرار

(بموجب المادة189 / ب من معاهدة ماستريخت)

المصدر : د:محمد محمود الإمام – الجوانب المؤسسية و الإدارية للتكامل الإقتصادي العربي – 1998 – ص: 460

المطلب الثاني : شروط الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي

لم يضع الاتحاد الأوروبي بادئ الأمر شروط إضافية لإنضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد. لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوربا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد، دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 1993 أن يضع ما يعرف بشروط كوبن هاغن والمتمثلة في مايلي[64] :

أولاً– شروط سياسية : على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديموقراطية.

ثانياً– شروط إقتصادية : وجود نظام إقتصادي فعال يعتمد على إقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة داخل الاتحاد.

ثالثاً– شروط تشريعية : على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

المطلب الثالث: دوافع ومشاكل الاتحاد الأوروبي

الفرع الأول: دوافع إنشاء الاتحاد الأوروبي

يمكن تصنيف أهم دوافع إقامة الوحدة الأوروبية في ما يلي :

أولاً– الدوافع الأمنية :

والمتمثلة في تدهور المناخ الأمني للقارة، وذلك بما شهدته من حربين عالميتين كلفتاها ملايين من البشر (وفاة أكثر من 60 مليون شخص) إضافة إلى الدمار والخراب الذي طال كل الهياكل التحتية، وكذلك التأخر الحضاري.

[64] http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/3.htm, 20/08/2008, 17h:50.

إن المناخ الأمني الذي ساد العالم والمتمثل في نشوب الحربين العالميتين اللتين أنهكتا العالم إنعكس على أوروبا بالدمار والخراب إضافة إلى التأخر الحضاري، ومنه أصبح الهاجس الأمني دافعا قويا لإنشاء المجموعة الأوروبية، إذ أنه لم تتمكن الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية من ضمان أمنها ضد التهديد المحتمل على أوروبا بصفة منفردة خاصة من قبل الاتحاد السوفياتي، وبالتالي بتوحيدها اقتصاديا وسياسيا فإن ذلك يشكل في حد ذاته رادعًا قويا ضد أي تهديد خارجي محتمل.

ومن جهة أخرى فإن من الدوافع الأمنية للوحدة الأوروبية هو الحاجة إلى إجراء بحوث مشتركة في مجالات الطاقة النووية، نظرًا لأنها لم تكن من الأمور التي يعتمد فيها على قوى السوق. وفي الوقت نفسه عبء البحوث التي تفوق تكاليفها إمكانيات الدول منفردة، فضلا عن تفضيل تلاقي حدوث تسابق على إمتلاك تكنولوجيا لها أثار كبيرة على القدرات التنافسية للدول أعضاء الجماعة.

ثانياً– الدوافع الاقتصادية :

تتمثل الدوافع الاقتصادية الرامية إلى إقامة وحدة أوروبية في عدة نقاط نذكر من أهمها:

– لقد كان مشروع مارشال الأمريكي المتضمن تقديم مساعدات مالية لإنعاش أوروبا بعد الدمار الذي أحل بها من أعقاب الحرب العالمية الثانية من أهم دوافع توحيد أوروبا، إذ إقتضى هذا المشروع ضرورة تنسيق أوروبا مؤسسياً بخلق مؤسسات أوروبية مشتركة، تكون قادرة على تحويل نمط العلاقات الأوروبية من الصراع إلى التعاون الإقليمي.

إتفقت الدول الأوروبية فيما بينها على إقامة لجنة للتعاون الاقتصادي، وذلك للاتفاق على أنصبتها من معونات مشروع مارشال. وهي اللجنة التي تحولت فيما بعد إلى منظمة ساهمت في العديد من الدراسات الخاصة بالقضايا الاقتصادية المشتركة.

– إدراك الدول الأوروبية من أن التكامل هو أفضل وسيلة لبناء قوة إقتصادية وأمنية، وذلك بالنظر إلى مدى التفوق الياباني والأمريكي في العديد من الميادين العلمية والتقنية، وهو الأمر الذي شكل حافزا لهذه البلدان في إحتياز هذا التحلف وخلق القدرة على التنافس.

– دور البعد الاقتصادي في التخفيف من حدة الصراعات الدولية، ولهذا حرصت فرنسا على تحقيق تقارب مع ألمانيا على أساس قطاعي، بدءاً بقطاعي الفحم و الصلب، والتي تعتبر أساس الصناعات الحربية، وتم ذلك من خلال تأسيس جماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 والمسماة بمشروع شومان. وبالتالي تم وضع هذا القطاع تحت سلطة أوروبية مشتركة، ووضع حل لعظلة التسابق في التسلح لاسيما التسلح الألماني الذي كان يهدد أمن فرنسا.

– القدرة على تحقيق وفرات الحجم التي تترتب على مستويات الناتج العالمي وذلك بعدما كانت الأسواق الأوروبية مجزأة على أساس قومي، نظرا لوجود العوائق بين الدول الأوروبية، كما كانت المنشآت الأوروبية تنتج لصالح أسواق صغيرة الحجم.

الفرع الثاني : مشاكل الإتحاد الأوروبي

لقد نجح الإتحاد الأوروبي في توسيع نطاق عضويته، إلا أنه لا يزال يواجه بعض المشاكل والخلافات الحادة حول إستكمال تنفيذ إجراءات الإتحاد، سواءاً على مستوى السياسة الزراعية أوالسياسة المالية، إضافة إلى سياسة التجارة الخارجية وكذلك على صعيد العملة الموحدة التي تلقى مقاومة من بعض أعضاء الإتحاد الأوروبي الرئيسيين، وفيما يلي أهم مشاكل التي يعاني منها الإتحاد:

– عدم تكافئ التوزيع الفعلي للمكاسب بين الدول الأعضاء، فعلى الرغم من أن كل دولة استفادت من اتساع الأسواق أمام منتجاتها، بفضل معدلات النمو في المجموعات المختلفة، فإنه إتضح أن بعض الدول في الإتحاد إستفادت أكثر من الآخرين، حيث إستطاعت بعض الدول الكبرى (ألمانيا) في الإتحاد أن تجني أكبر مكسب من التطور الصناعي الكلي، نظرا لضخامة وإستمرار إنتاجها الصناعي، وهذا ما يتعارض مع ما كان متفق عليه بين الدول الأعضاء حول تقبل قاعدة المزايا النسبية، بأن تتيح الدول الكبرى لشركائها نصيبا عادلا من الإنتاج الكلي.
ونفس الظاهرة تنطبق على السياسة الزراعية داخل الإتحاد، حيث أن فرنسا لها ميزة نسبية في الإنتاج الزراعي على أساس توفرها على الموارد الطبيعية، والتطور التكنولوجي السريع في البحث الزراعي عالي الكفاءة.

وعلى الرغم من أن فرنسا تقوم بتلبية الاحتياجات الزراعية للدول الأعضاء إلا أنه حرى تقبل أن تقوم ألمانيا وهولندا -تمزايامما النسبية الأضعف في الزراعة- بالاستمرار في إنتاجها الزراعي لأسباب إجتماعية وسياسية، وبالتالي فإن الزراعة الفرنسية تعرضت إلى الإيذاء، بسبب المرونات السعرية والدخلية للمنتجات الزراعية.

– بروز الصعوبات المالية المرتبطة بتمويل السياسة الزراعية المشتركة، وتمويل ما يسمى "بالسياسات الإقليمية" وكذلك الميزانية اللازمة لتغطية النفقات الإدارية. فعلى سبيل المثال إتضح أن ألمانيا وهولندا كانتا تتحملان جزءا كبير من الميزانية المتعلقة بالسياسة الزراعية والسياسات الإقليمية لصالح فرنسا و إيطاليا، وبانضمام بريطانيا زاد الأمر تعقيدا بحكم أن هذه الأخيرة كان لها شركاء تجاريون حارج الإتحاد وكانت أكثر إنفتاحا على التعاون الإقتصادي مع الولايات المتحدة. وبهذه الظروف تعرضت قاعدة التفضيلات المتبادلة التي تعتبر حجر الزاوية في السوق المشتركة إلى المصاعب والعراقيل.

– ظهور بعض الصعوبات الناتجة عن تخلف الهياكل الإقتصادية لبعض الدول المنضمة حديثا مثل: اليونان وإسبانيا والبرتغال، وتمثلت هذه الصعوبات في عدم إستفادة هذه الدول من الانضمام إلى الإتحاد وفي نفس الوقت إضافة عبءا إضافيا على الميزانية، إضافة إلى الإنعكاس السلبي لإنضمام هذه الدول على الشركاء التجاريين السابقين للإتحاد الأوروبي. مثل دول منطقة المغرب العربي.

– تباين مواقف الدول الأوروبية من النظام النقدي الأوروبي الموحد الذي تم إقراره في معاهدة ماستريخت، والمتضمن تبني دول الإتحاد عملة أوروبية موحدة المسماة بالأورو كعملة رسيمة حلال الفترة الممتدة بين 1997 – 2000.

حيث وافقت فرنسا على المعاهدة بأغلبية ضئيلة، وصادق البرلمان الألماني على المعاهدة بصعوبة كبيرة، أما الدانمرك فقد رفضت المعاهدة إلى حانب بريطانيا التي أعلنت عن تجميد عضويتها في النظام النقدي الأوروبي في أعقاب اضطرابات أسواق النقد الأوروبي التي حدثت في الشهور الأخيرة من عام 1992.

– تنافس الدول الثلاثة الرئيسية في ميدان التجارة الخارجية، ففرنسا تتعامل مع الدول الفرانكفونية، والمملكة المتحدة مرتبطة بدول الكومنولث، وألمانيا فهي تشجع سياسة التصدير. أما

المنافسة على الصعيد الدولي نجد أن الإتحاد الأوروبي يواجه منافسة كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إضافة إلى ظهور بعض الدول النامية لها أثر صناعي مثل كوريا الجنوبية، والبرازيل وجنوب إفريقيا.

أما بخصوص المشاكل المتعلقة بالتجارة الخارجية للإتحاد فتتمثل في:

- عجز الميزان التجاري بسبب ضخامة الواردات وإنخفاض الصادرات، حيث بلغ 8 مليار دولار سنة 2000، وهذا على الرغم من تحقيقه لفوائض تجارية متتالية في الفترة الممتدة ما بين 1993 – 1999.

- عدم إلتزام بعض الدول بمبدأ الأولويات عند التصدير والإستراد من أسواق الإتحاد، كإستراد بريطانيا الألبان من دول كومنولث بدل من إستيرادها من فرنسا أو هولندا، وكذلك إستيراد ألمانيا الحوامض الإسرائيلية بدل الحوامض الاسبانية.

المبحث الثالث : إنجازات وعوامل نجاح الاتحاد الأوروبي وعلاقاته الخارجية

المطلب الأول : إنجازات الاتحاد الأوروبي

أحرز الاتحاد الأوروبي تقدما ومكاسب عديدة، وفي مختلف المجالات، حيث أصبح يشكل أكبر شراكة سياسية واقتصادية في العالم[65]. نذكر منها ما يلي :

أولاً- حسب تقديرات اللجنة الأوروبية فإن في عام 2002 وبفضل السوق الداخلية عرف الناتج الداخلي نموا بـــ 1.8% أي ما يعادل 164.5 مليارأورو، كما إرتفعت نسبة التشغيل بـــ 1.46%، وهوما يعادل حوالي 25 مليون منصب شغل جديد. كما يشكل 38% من التجارة الحرة في العالم[66].

[65] http://www.alghad.jo/?news=25284 20/08/2008.

[66] بن ذيب شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

ثانياً- بواسطة تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء، استطاعت البلدان الأقل تقدما في الاتحاد(مثل اليونان والبرتغال) أن تحقق معدلات نموا حد مرتفعة، وبالتالي تمكنت من تقليص الفارق الذي كان يفصلها عن باقي بلدان الاتحاد[67].

ثالثاً- تحقيق الوحدة النقدية والذي يعتبر أهم نجاح حققه الإتحاد، وذلك بإنشاء بنك مركزي للإتحاد يشرف على إصدار عملة أوروبية موحدة تسمى بـــ "الأورو" كعملة رئيسية لبعض دول الاتحاد التي تشكل ما يسمى بـــ "منطقة الأورو" تشمل إحدى عشر دولة أوروبية عضو، وتجدر الإشارة إلى أن عملة الأورو تنطوي على أهمية ومزايا كبرى، لعل من أهمها إزالة حالات عدم التأكد الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف والتقليل من المخاطر المرتبطة بالتجارة والاستثمارات داخل منطقة الأورو، ونتيجة لذلك عرفت التجارة بين دول الأعضاء نموا كبيرا، فمنذ 1993 أصبحت المبادلات التجارة البينية الأوروبية تعرف إرتفاعا يفوق الناتج الداخلي الخام للاتحاد.

رابعاً- حرية حركة البضائع والخدمات والافراد، والبالغ تعدادهم 500 مليون نسمة، مع توفير فرص متساوية لكل المواطنين الأوروبيين.

خامساً- تزايد نسبة الإستثمارات الأوروبية البينية، مما أدى إلى خلق قاعدة إنتاج أوروبية صلب، غير أن تباطؤ الإقتصاد العالمي في سنة 2001 إنعكس سلبا على هذه الوتيرة.

سادساً - زيادة إرتباط إقتصاديات الدول الأعضاء ببعضها البعض، وإدماج أسواقها، مما أدى بإتجاه الأسعار الإستهلاكية لهذه الدول نحو التقارب إلى بعضها البعض، وهذا في فترة التسعينات، ويتوقع بعض الكتاب إستمرارية هذه التقارب بين دول المنطقة والمحافظة عليه أكثر بظهور الأورو كعملة موحدة.

سابعاً- تضاعفت جانبية أوروبا للإستثمارات الأجنبية، ويلاحظ بصفة خاصة إرتفاع معدلات الاستثمارات اليابانية المباشرة في أوروبا، وذلك نظرا إلى ذلك المستوى من النجاح

[67] نفس المرجع ، ص:49.

الذي تم تحقيقه في السوق الداخلية لأوروبا، وقد بلغت الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الإتحاد الأوروبي سنة2001 أربع مرات مما كانت عليه سنة 1992، كما استقبل الإتحاد أكثر من ثلث المخزون العالمي من الاستثمارات الخارجية المباشرة، ونصف المخزون الذي جاء إلى البلدان المتقدمة، أما بالنسبة للاستثمارات الأوروبية المباشرة المتجه إلى الخارج فقد ارتفعت حصته من المخزون العالمي من 40 إلى 50% بين سنة 1970 وسنة 2000 بينما تراجعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مجتمعة من 51 إلى 30% وهذا بغض النظر على أن سنة 2001 كانت سنة ضعيفة في مجال الإستثمارات الأجنبية بالنسبة لأوروبا على العموم.

ثامناً- أدى إنشاء السوق الأوروبية إلى إرتفاع إنتاجية القطاعات الصناعية بـــ 2% خلال فترة 1992 و1993، كما سمح لها بمواجهة المنافسة الحادة في السوق العالمية وزيادة صادراتها نحو البلدان الأجنبية وتنمية إستثماراتها في البلدان، وقد شهدت الفترة الممتدة من 1992 إلى2001 إرتفاعا ملحوظا في صادرات الإتحاد الأوروبي، حيث قفزت من 6,9 % من الناتج الداخلي الخام للإتحاد إلى 11,2 %، مع تسجيل تراجع ضعيف سنة 2001.

أوضحت بعض الدراسات المختلفة التي أجريت في شأن الإتحاد الأوروبي، أنه تم تحقيق تقدما كبيرا في مجال تنقل المؤسسات الأوروبية من بلدها الأصلي إلى بلد آخر، وذلك نظرا للفرص التي تتيحها السوق الداخلية. وتمثلت نتائج هذه الدراسات في أن 40% من المؤسسات الصغيرة تقوم ببيع منتجاتها في بلد عضو آخر، ونفس الشيء بالنسبة لـــ 60% من المؤسسات المتوسطة، و70% من المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى 60% من المؤسسات الأوروبية صرحت بأن السوق الداخلية ساهمت كثيرا في تطوير مبيعاتها في الخارج[68].

تاسعاً- إرتفاع عدد شركات الطيران الأوروبية العاملة في مجال نقل المسافرين والبضائع من 119 شركة سنة 1992 إلى 144 شركة سنة 2000[69].

إن هذه الزيادة في عدد شركات الطيران خلقت جوا من المنافسة وأدت إلى إنخفاض أسعار تذاكر السفر بـــ 41% خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2000. وارتفاع عدد الرحلات نحو

[68] نفس المرجع ، ص 54

[69] نفس المرجع، ص: 54

مختلف بلدان الإتحاد بنسبة 46% منذ 1992 مع تسجيل تراجع عام للنقل الجوي بعد 11 سبتمبر 2001 وهذا دليل على ديناميكية هذا القطاع وشدة المنافسة فيه.

أما في مجال القطاع المالي، فلقد أدى اندماج الخدمات المالية وأسواق المال الأوروبية تجميع السيولة، وتحسين فاعليتها والرفع من قدرة منافستها، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف بالنسبة للمؤسسات والأفراد. ففي قطاع البنوك، وإبتداءاً من سنة 1992 تم إتخاذ عدة إجراءات مهمة مثل الترخيص الموحد للبنوك التي يسمح لها بإنشاء فروع أو تقديم خدمات في مختلف الدول الأعضاء[70]، مما ساهم في تعزيز المنافسة وتخفيض التكاليف بعض الخدمات المالية والنقدية.

عاشراً – تطوير الصادرات، إذ أصبح الإتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى عالميا في مجال تصدير السلع، حيث إرتفعت كمية الصادرات سنة1992 إلى165 من عام 1980، وبلغت قيمة صادراته من السلع سنة 2001 أكثر من 973 مليار أورو، أي ما يعادل خمس المجموع العالمي. ونفس الشيء بالنسبة لصادراته من الخدمات حيث بلغت قيمتها سنة 2000 حوالي 291 مليار أورو أي ما يعادل 23.9 من المجموع العالمي. كما بلغت تجارته الدولية سنة 2000 أكثر من 14% من ناتجه الداخلي الخام مقابل 12 % بالنسبة للولايات المتحدة و11% بالنسبة لليابان، أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت كمية الواردات الأوروبية إلى 172 سنة 1992 من عام 1980. وهذا دليل أخر على إنفتاح الاقتصاد الأوروبي.

حادي عشر– أما في الجانب الاجتماعي فنجد أن أهم إنجاز حققه الاتحاد الأوروبي هو منح المواطنة الأوروبية للأفراد الذين يحملون جنسية أي بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وهي عبارة عن هوية تضاف إلى الهوية الأصلية لكل مواطن أوروبي، فكل من يحمل جنسية أي من الدول الأعضاء في الاتحاد يعد مواطن أوروبيا يتمتع بالمزايا التي يمنحها الاتحاد، كالحق في التنقل بحرية داخل إقليم الاتحاد والحق في الترشيح والتصويت لانتخابات البرلمان الأوروبي ...

[70] نفس المرجع ص: 54.

المطلب الثاني: عوامل نجاح التجربة التكاملية الأوروبية

لقد حقق الاتحاد الأوروبي العديد من النجاحات إقتصادية بالدرجة الأولى، من أهمها على الإطلاق خلق سوق مشتركة فعالة، وتحقيق الوحدة النقدية وإصدار عملة موحدة. ترجع هذه النجاحات لإعتماد الإتحاد على عدة مرتكزات من أهمها :

أولاً- إعتماد أسلوب التدرج والمرحلية في تحقيق التكامل[71]، إذ أنه تم تحقيق قفزة من جماعة الفحم والصلب إلى إنشاء سوق مشتركة، ثم تنسيق السياسات وتكاملها فقيام إتحاد إقتصادي و نقدي، وذلك وفق مواعيد زمنية محددة وواضحة.

ثانياً- قيام الاتحاد على مبدأين رئيسيين تؤكد عليهما كافة الاتفاقيات والمعاهدات وهما : الديمقراطية وحكم القانون. يتجلى مبدأ الديمقراطية على أفضل ما يكون في القواعد والأحكام المكتوبة منها، والعرفية التي تنظم شروط العضوية، إذ تقتصر عضوية الاتحاد الأوروبي على الدول ذات النظم السياسية والديمقراطية.
أما مبدأ سيادة القانون، فيتجلى في أمور كثيرة، أهمها تأكيد إلتزام الدول الأعضاء ومؤسسات الإتحاد نفسها بالعمل وفق القواعد القانونية المنظمة للعلاقة بينهم.

ثالثاً- توفر الإتحاد الأوروبي على مؤسسات متماسكة لإصدار القرار الأوروبي الموحد والقائم على الإرادة السياسية الواحدة، والمعبرة عن إرادة شعبية تمثلت في الاستفتاءات الشعبية لشعوب هذه الدول، وإشراك المواطن مباشرة في انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي مع تحديد الاتجاهات السياسية، الأمر الذي منح هذه المؤسسات شرعية.

رابعاً- إصلاح البنية المؤسسية لدول الأعضاء في الإتحاد، وعلى الخصوص دول أوروبا الشرقية، بما في ذلك إلتزامها التام بالديمقراطية والنطاق الضخم من القوانين والتنظيمات.

[71] عباس بالفاطمي، مرجع سبق ذكره، ص38.

خامساً- إنتهاج نموذج التكامل الاقتصادي السوقي التبادلي الذي يلائم والأوضاع الاقتصادية للدول الأوروبية من حيث:

1- تشابه الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء.

2- التقارب في مختلف المؤشرات الإقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي. والجدول رقم 9.2 يقدم مؤشرات التقارب الإقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي.

3- توافر قاعدة قوية ومتقدمة للبنية الأساسية.

سادساً - توفر التجربة على قدرة عالية في التوسع والاستيعاب، وفي خلال فترة قياسية إرتفع عدد الدول الأعضاء من 06 إلى27 دولة، كما كانت المراحل التكاملية تجربة ناجحة لردم الفوارق بين الدول المعنية.

سابعاً- الاهتمام بتقوية الجانب العلمي في الاقتصاد، مما ساعد على زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للهياكل الأوروبية، الأمر الذي يضمن إستمرار التجربة ونجاحها ببلوغ أقصى مداها من خلال تبني عملية موحدة.

ثامناً- الاعتماد على أساليب متطورة في مواجهة المشاكل المستجدة[72]، منها حصر المشكلات والسعي إلى توحيد المعايير اتجاهها، وتنسيق بين الدول لمنع التضارب والتناقض، وإتباع السياسة التدريجية والمراحل الزمنية للسماح بالتكيف مع السياسات الجديدة، وأخيرا الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة.

تاسعاً- إرتباط الدول الأعضاء في الإتحاد بمستعمراتها السابقة بما يكفل لها الموارد والمواد الأولية اللازمة بتكلفة منخفضة، إضافة إلى التنوع الهائل لإمكاناته، واستمرار اعتبار المستعمرات السابقة أسواقا للسلع المنتجة بدول الإتحاد مما يسهل تسويق السلع على نطاق واسع في المستعمرات السابقة لكل دول الإتحاد أمام منتجات كل دول الإتحاد.

[72] نفس المرجع ، ص:38.

عاشراً- سبق إصدار الأورو كعملة موحدة لدول الإتحاد الأوروبي إتفاق ضمني يعتبر عملات الدول الأوروبية بديلة لبعضها البعض، وهذا ما أدى إلى سهولة التحويل ومعادلة العملات المختلفة والتعامل بها داخل نطاق كل دولة على حدى ومن جهة أخرى ساعد هذا الوضع تمهيد الطريق على توحيد العملات الأصلية.

حادي عشر- الموقع المتميز لدول الإتحاد ككل حيث تختفي جميع صعوبات الإنتقال بالنسبة للدول الداخلة وغير المطلة على البحار أو المحيطات، ومنه بقيام الإتحاد أصبحت حدود الدول الداخلية كلها حرة مع توفر و خفض تكاليف النقل بمختلف صوره.

ثاني عشر- استخدام الإتحاد الأوروبي في منهجه التكاملي أدوات فعالة في التكامل الإقتصادي، مكنته من تحقيق أهدافه المنشودة. وتتلخص في إتباع خطوات إيجابية في مجال تحرير التجارة ومجال السياسات العامة للإتحاد بتعدد جوانبها، سواءا فيما يخص سياسة الإنتاج أو النقل والحرص على منع الإحتكار و التمييز في الجنسية...

الجدول رقم 9.2 : مؤشرات التقارب لدول الإتحاد الأوروبي

لعام 1995 بـ %

السنوات	تضخم أسعار الإستهلاك	عجز الموازنة من الناتج المحلي %	الدين الحكومي من الناتج المحلي %	أسعار الفائدة طويلة الأجل
المانيا	2	2,25	58	7,4
فرنسا	2	4,7	50,7	8,1
إيطاليا	5,2	8,5	123,5	13,1
المملكة المتحدة	2,9	4	48,5	8,7
إسبانيا	4,1	5,9	64,8	11,6
هولندا	2,5	3,2	79,7	7,6
بلجيكا	2,3	4,4	134,5	8,3
السويد	3,2	10,1	99,1	10,8
النمسا	2,5	4,5	64,4	7,7
الدانمرك	2,5	2,5	78,9	8,9
فنلندا	2,3	5,5	65,9	10,2
اليونان	8,6	11,5	123,8	19,5
البرتغال	4,5	6	70,6	11,5
ايرلندا	2,5	2,5	83,7	8,8
لوكسمبورغ	2,2	1	9,8	8,3
النطاق المرجعي	3,7-3,5	3	60	10,1- 9,4

المصدر : تقرير المفوضية الأوروبية ، بروكسل ، مارس 1998 .

المطلب الثالث : الإتحاد الأوروبي والمحيط الخارجي

توجد علاقات عديدة ومختلفة بين الاتحاد الأوروبي ومختلف أطراف العالم، حيث تتباين هذه العلاقات من حيث طبيعتها ودرجة عمقها.

وفيما يلي سوف نلخص علاقات الاتحاد الأوروبي مع أهم دول وأقاليم ومنظمات العالم:

بالنسبة لعلاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية[73]، والتي تعد هذه الأخيرة من دون شك الشريك الرئيسي والأهم للاتحاد، وترتبط بها علاقات شاملة ومتقاربة في العديد من القضايا، تمتد من السياسة التجارية إلى السياسة الخارجية والأمن.

ويتعاون الطرفان بشكل وثيق سواءا من خلال العلاقات الثنائية بين الطرفين، أو في إطار عمل المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وحلف شمال الأطلسي وقمة الدول الصناعية الثمانية.

لقد تشكلت مؤسسات الشراكة الحالية عن طريق إعلان عبر الأطلسي، والذي تجرى له قمتين كل عام، تم تعزيزه عن طريق جدول الأعمال عبر الأطلس الجديد، سنة 1995 خلال أربع فصول والمتمثلة في الترويج للسلام والاستقرار في كافة أنحاء العالم والرد على التحديات العالمية، والإسهام في توسيع التجارة العالمية وتأسيس روابط للتقارب بين الشركاء، ولقد إلتزم الطرفان بالشراكة الاقتصادية منذ عام 1998 بإزالة الحواجز التجارية التقنية الثنائية بالإضافة للترويج إلى تحرر تجاري متعدد الأطراف وهو ما أعطى بعدا جديدا للعلاقات الأورو-أمريكية.

وفي السنة الموالية تم طرح إعلان بون ليؤكد على شراكة كاملة ومتساوية، فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والقضايا والأمنية.

وفي دراسة أجراها المعهد الملكي للشؤون الدولية في بريطانيا، في سنة 1994 بشأن مستقبل العلاقات الأوروبية الأطلسية، توقعت أن هذه العلاقات سوف تتحول إلى ما أسمته ظهور فرص وتحديات في نفس الوقت.

ومن جهة أخرى هناك من الكتاب من يعتقد أن العلاقات الأوروبية والأمريكية تشوبها بعض الأمور. فالأمر الأول أن الدول الأوروبية الغربية تقاوم بشدة أسعار الفائدة المرتفعة للدولار، والتي تم على إثرها تحول الودائع من مصارفها إلى المصارف الأمريكية. والأمر الثاني

[73] http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/3.htm.

هو أن صادرات الصلب الأمريكية قد أغرقت السوق الأوروبية في الوقت الذي توجه الولايات المتحدة الأمريكية إنتقادات مريرة للسياسة الزراعية للإتحاد.

وعلى العموم، فرغم من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا، والتهديد الأوروبي بإتخاذ قوانين وقرارات مماثلة ضد صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا، فإن حجم التبادل التجاري بين الو.م.أ والاتحاد الأوروبي بلغ 550 مليار دولار عام 1997، كما بلغت 1324 مليون طن في عام 2001 بالمقارنة مع 849700 طن في الفترة نفسها من عام 2000.

أما بالنسبة لعلاقة الاتحاد الأوروبي بالدول العربية، فنجد أن الاتحاد الأوروبي يحظى بقدرة المساومة والتأثير على التجارة الخارجية للعالم العربي. إذ يعتبر شريكه التجاري الأول من بين التجمعات الإقليمية الأخرى.

و تستوعب دول الإتحاد نحو 26% في المتوسط من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الإجمالية للعالم العربي وذلك خلال الفترة 1998–2002 ،كما بلغت الواردات العربية من الإتحاد الأوروبي أكثر من 39% في المتوسط لنفس الفترة. والجدول التالي (10.2) يوضح حجم المبادلات بين المنطقتين.

الجدول رقم 10.2 : المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية بـــ %

الدول	الدول العربية									
	الصادرات					الواردات				
	1997	1998	1999	2000	2001	1997	1998	1999	2000	2001
الإتحاد الأوروبي	24.0	23.8	26.4	28.9	27.9	40.8	39.6	41.0	42.0	42.2

المصدر : صندوق النقد العربي : التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2003 .

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذا الأخير يمثل المصدر الأول والرئيسي لأوروبا في مجال الطاقة، وفي مجال تصاعد حجم الإستثمارات الأوروبية الخليجية المشتركة. كما يدعم الإتحاد جهود إقامة مناطق التبادل الحر سواء بين دول جنوب المتوسط العربية في إطار ما يعرف بعملية أغادير التي تجمع خمسة دول عربية منتمية للمجلس الخليجي ومشروع إقامة العملة الخليجية الموحدة.

كما كرس الإتحاد مبلغ 5 مليار و350 مليون أورو للفترة الممتدة من 2000 – 2006 لصالح الدول المتوسطية من أجل المساعدة على إقامة منطقتي المتوسط والخليج عبر تجربتها في إقامة منطقة التبادل الحر الأوروبية الحالية و دمج أسواقها الداخلية.

أما بالنسبة لدول المغرب العربي، فإن هذه الأخيرة تحتل أهمية أكبر في التجارة الخارجية الأوروبية، إذ إحتلت الدول المغاربية نسبة 70% من التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي. والجدول التالي (11.2) يوضح نسب المبادلات التي تتم بين الإتحاد الأوروبي وبعض الدول المغاربية لسنة 1996.

كما سعت الدول المغاربية إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات (إتفاقية سنة 1969 وسنة 1976 وإتفاقيات التعاون)، واتفاقيات شراكة للسنوات التالية : 1989-1998-1992-1996-2001-2004-2005.

وتضمنت هذه الاتفاقيات مجموعة من الإجراءات من أهمها منح إعانات من طرف الاتحاد الأوروبي للدول المغاربية، من خلال ما يعرف بـــ برامج ميدا (ميدا 01- ميدا 02)، إضافة إلى منح إعفاءات جمركية للمنتجات الصناعية في عملية الاستراد والتصدير.

ولتعزيز الأهداف العامة للسياسة التجارية للإتحاد الأوروبي في المنطقة المغاربية، فإن الإتحاد يجرى مفاوضات على اتفاقيات الرابطة الثنائية مع شركاء البحر الأبيض المتوسط، والتي انتهت في منتصف العام 2000 عرفت بإسم عملية برشلونة، بهدف تأسيس منطقة تجارة حرة للبحر الأبيض المتوسط و أوروبا بحلول عام2001.

الجدول رقم 11.2 : المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي و الدول المغاربية

المبادلات / الدول	الواردات من الإتحاد الأوروبي	الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي	المبادلات مع الإتحاد الأوروبي	دون الإتحاد الأوروبي
الجزائر	66.8	62.2	63.4	24.2
المغرب	54.1	61.4	56.8	27.7
تونس	72.3	80.0	75.5	21.8

Source : Euros tat , bulletin mediteranien banque mondial (globale développement financale et CN used) .

أما فيما يخص علاقة الاتحاد بدول البحر الأبيض المتوسط، فنجد أنه في شهر نوفمبر لعام 1995، تبنى أعضاء الاتحاد الأوروبي ما عرف بإعلان برشلونة[74] مع 12دولة تغطي أراضيها منطقة البحر الأبيض المتوسط وهي (المغرب، الجزائر،تونس، مصر، وإسرائيل، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ولبنان، وسوريا، وتركيا، وقبرص، ومالطة) حيث تعهد الموقعون على خلق منطقة سلام وإزدهار مشترك وتحسين فهم متبادل بين شعوبهم ومن خلال تطبيق سياسي قوي والتعاون في محاربة المخدرات والإرهاب والهجرة المتضاربة وإنتهاك حقوق الإنسان.

ويتبع الإتحاد الأوروبي نهجاً يقوم على الفتح التدريجي لأسواقه أمام دول المتوسط التي أبرمت معه إتفاقيات للمشاركة مقابل تحرير التجارة والاستثمار في هذه الدول، كما يتضمن هذا النهج أيضاً منح قروض بنكية ومساعدات مالية، حيث قدم الإتحاد لدول المتوسط 3مليارات وحدة نقدية أوروبية خلال الفترة الممتدة بين 1977–1996 في شكل قروض من بنك الإستثمار. ومنح مساعدات مالية تصل إلى4,7 بليون وحدة نقد أوروبية خلال الفترة 1995 – 1999 مقارنة بـــ 6,7 بليون وحدة نقد أوروبية لشرق ووسط أوروبا.

ولقد قدم الإتحاد الأوروبي لدول المتوسط خلال الفترة 1977 إلى 1996 منحا بلغت أكثر من مليار وحدة نقد أوربية، و3 مليارات وحدة نقدية أوروبية في شكل قروض من بنك الإستثمار الأوروبي.

وبلغ الاستيراد مؤخرا من الإتحاد أكثر من 30 بليون أورو، أما الصادرات بقيت بمستوى أعلى حيث بلغت أكثر من 63 بليون أورو.

أما عن علاقة الإتحاد بالقارة الآسيوية، وعلى الخصوص ببعض دول رابطة جنوب شرق آسيا (مايلزيا– تايلاندا– سنغافورة– الفلبين) فلقد تم تطوير علاقتهما من خلال المشاركة والتدخل في بعض الإجتماعات التي تتناول التعاون في مجال الصناعة والزراعة والنواحي العلمية، بالإضافة إلى الإستثمارات وذلك بهدف تنمية إقتصاديات المنطقة بصفة عامة.

وبالنسبة لعلاقة الإتحاد الأوروبي بالمنظمات العالمية والتي تأتي منظمة التجارة العالمية في مقدمتها، نجد أن الإتحاد الأوروبي يأتي في طليعة البلدان المطالبة بأن لا تقتصر مفاوضات المنظمة على جدول الأعمال الضيق للزراعة والخدمات، بل لابد أن تكون أكثر شمولية وإتساعا

[74] http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/about_us/chart.htm, 20/08/2008 ;17h :26.

لهذين القطاعين، وهذا بهدف جذب إهتمام كل المشاركين في المفاوضات بالإضافة لتلبية الحاجات الإقتصادية للقرن الحادي والعشرون.

فالإتحاد الأوروبي يسعى ويصر على ضرورة إصلاح منظمة التجارة العالمية لتصبح مسؤولة تتمتع بالكفاءة والشفافية وقدر أكبر من الشمولية والنجاح، وإعادة صياغة قواعدها بالشكل الذي يعطي إهتماما أكبر بالمجتمع المدني والبحث في المجالات الإجتماعية والبيئية نظرا للمخاوف التي تطرحها قضاياهما.

ولقد حدد الإتحاد الأوروبي مجموعة من النقاط التي يرى أنها من الواجب إدراجها في مفاوضات المنظمة من أجل جعل هذه الأخيرة أكثر نجاحاً وشمولية. وتتمثل في:

أولاً- تحسين نمو السوق في كافة القطاعات لاسيما الزراعة والخدمات.

ثانياً-وضع قواعد منظمة لتغطية عدد من القطاعات الحديثة كالإستثمار والمنافسة وتسهيل التجارة.

ثالثاً- التركيز على المعالجة التفضيلية لأحوال الدول النامية، وضمان التطوير التي تروج له الإتفاقيات الجديدة.

رابعاً - إدراج بعض القضايا مخاوف المجتمع المدني، كقضايا البيئة والصحة العامة ومبادئ الوقاية المسبقة، والحرص على ضمان تطبيق هذه القواعد بشكل متبادل وأن لا تمارس أي شكل من أشكال التمييز غير المبررة بين الدول.

كما يدعو الإتحاد الأوروبي منظمة التجارة العالمية، بأن تتعاون بفاعلية أكبر مع المنظمات الدولية الأخرى، وذلك بهدف الترويج العام للتنمية المستدامة و ردم الهوة بين الأمم.

خلاصة الفصل:

يتضح مما سبق، أن أوروبا وبرغم من تعدد أسماء شعوبها، وتعدد لغاتها وإختلاف أديانها وإختلاف تواريخها وكذلك اختلاف أنظمتها السياسية وتوجهاتها الإقتصادية بين الإشتراكية والليبرالية خاضت مجموعة من التجارب والمحاولات التكاملية في فترات زمنية متقاربة، إتخذ حلها شكل التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين دول أعضـــائها، خاصة وأن هذه الدول كانت متشابهة في المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها القارة ككل. ولقد لعبت هذه التجارب دورًا مهمًا في تهيئة أرضية إقامة تكامل إقتصادي موحد وشامل، لكل الدول الأوروبية، وهذا نظرًا إلى توفيرها كل متطلبات ذلك.

ونظرًا لكثافة العلاقات القائمة بين الاقتصاديات الأوروبية، ظهرت الحاجة إلى ضرورة توسيع وتطوير أحد هذه التنظيمات، والمتمثلة في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (السوق المشتركة)، والتي تفوقت على باقي التنظيمات الأوروبية الأخرى. ولقد انتهي التوسع والتطور بهذه الجماعة إلى إنشاء الإتحاد الأوروبي سنة 1992، وذلك على الرغم من كل الصعوبات التاريخية والإقتصادية والسياسية.

وبتأسيس الإتحاد الأوروبي وتقدمه الكبير في مجال التكامل الاقتصادي أصبح يشكل تجمعًا دوليًا فعالاً وقوة اقتصادية وسياسية كبيرة. كما أصبح قادراً على الاستجابة للظروف والمتغيرات التي تواجهها الساحة الأوروبية والدولية، وهذا متأتي من توفر الإرادة السياسية الأوروبية التي جمعت كل الكيانات المتعددة والمتنافرة في إطار تحقيق هدف واحد، وهو إنشاء الوحدة الأوروبية وفق أسس ثابتة ورصينة.

ومن زاوية أخرى، يعتبر الإتحاد الأوروبي تجربة ونموذجاً تكاملياً رائداً، سواء من حيث التنظير أو من حيث التطبيق،كما يعتبر النموذج والدليل التكاملي الفريد من نوعه، والذي يمكن أن تستفيد من تجربته التكتلات الإقليمية الأخرى، وأخص بالذكر هنا تكامل المغرب العربي، من أجل إعادة تفعيله وإحيائه، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصول الموالية.

الفصـــل الثالث:

دراســـــة إتحـــــاد

المغرب العربي

تمهيد :

يتشكل المغرب العربي من خمس دول وهي الجزائر والمغرب وليبيا وتونس وموريتانيا، وهي دول ترتبط فيما بينها بعدة عوامل مشتركة، سمحت لها بإنشاء تكتل إقليمي يسمى بـــ إتحاد المغرب العربي.

إن قيام هذا الإتحاد كان في الواقع نتيجة حتمية لها يربط شعوب المنطقة من أواصر الإحاء والتقارب من وحدة التاريخ واللغة والمعتقد والخصائص الحضرية المشتركة تعضدها مقومات إستراتيجية تنحصر في عاملي تعاظم الأهمية الإقتصادية لدول الإتحاد، والأخطارالأمنية.

ولقد إتسمت مسيرة إتحاد المغرب العربي التي مضى عليها أكثرمن سبعة عشرسنة بالبطء والمحدودية إذا ماقورنت بتجارب تكاملية إقليمية مشابهة لها في مختلف مناطق العالم.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على أهم جوانب التجربة التكاملية المغاربية، متناولين في ذلك تاريخ إنشاء وتأسيس الإتحاد.وبنيته التنظيمية ومقوماته التكاملية وأسباب تعثره.

كما سنخصص المبحث الثالث لدراسة مختلف جوانب العلاقات التجارية الخارجية والبينية لدول الإتحاد.

وفي المبحث الأخير سوف نعرض أهم إنجازات ومعيقات التجربة، كما سنحاول تحديد وحصر بعض الإجراءات والآليات التي تهدف بشكل أو بآخر إعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي.

الفصـــل الثالث : دراســـة إتحـــــاد المغـــرب العربـــي

المبحث الأول : المحاولات التكاملية المغاربية وإنشاء إتحاد المغرب العربي

لقد شهدت دول منطقة المغرب العربي عدة محاولات تكاملية، والتي أخذت شكل محاولات ثنائية وأخرى جماعية. ولقدكان أول هذه المحاولات تجربة الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي في الفترة الممتدة مابين 1964- 1975 ثم تلتها محاولات محورية ثنائية، كان أولها معاهدة الإخاء والوفاق التي وقعت بتونس في 19 مارس 1983 بين الجزائر وتونس وإنضمت إليها موريتانيا في ديسمبر من نفس السنة، أما المحاولة الثنائية الثانية فتكمن في معاهدة وحدة التي تم التوقيع عليها في 13 أوت 1984 بين المغرب وليبيا. وإنتهى العمل بها في سنة 1986. وتلت هذه المحاولات مرحلة الوفاق المغاربي التي تم فيها تصالح الأطراف المتنازعة في المنطقة.

إن كل هذه المحاولات التكاملية بين دول المغرب العربي لم يكتب لها النجاح بسبب التقلبات السياسية والأزمات التي مرت بها المنطقة ككل إضافة إلى النزاعات الحدودية بين بعض الدول المغاربية.

ونظرا إلى حتمية توحيد دول المنطقة تم إستئناف العمل التكاملي وخاصة بعد تصالح كل من الجزائر والمغرب في 16 ماي 1988 وعودة التآخي بين تونس وليبيا في ديسمبر 1987، وذلك بعقد قمة في يوم 10 حوان سنة 1988 بزيرالدا الجزائرية والتي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية، حيث أعطيت الإنطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي.

وفي السابع عشر من شهر فبراير سنة 1989، أبرم قادة المغرب العربي في مدينة مراكش "معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي".

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لمختلف هذه المحاولات مع التركيز على ميلاد إتحاد المغرب العربي، ثم التعرف على أحكام العضوية داخله.

المطلب الأول : المحاولات التكاملية المغاربية

تمثلت التجارب التكاملية للمنطقة المغاربية في المحاولات التالية :

الفرع الأول : تجربة الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي 1964 و1975

تمثلت هذه التجربة في محاولة بناء الدول المغاربية الثلاث الجزائر وتونس والمغرب (وليبيا فيما بعد) فضاءاً إقتصاديًا مشتركًا يركز على التعاون الإقتصادي وذلك في الفترة ما بعد الإستقلال. ولقد حظيت هذه التجربة بتجاوب الإرادات السياسية في بلدان المغرب العربي على أساس أنها إحدى سبل تحقيق الوحدة الإقتصادية.

وإمتدت هذه التجربة مابين سنتي 1964 و1975، تم من خلال هذه الفترة عقد سبع دورات متعاقبة، تميزت كل دورة بقراراتها وإنجازاتها الخاصة بها، وتمثلت هذه الدورات فيما يلي[1]:

أولاً – الدورة الأولى المنعقدة بتونس في 29 سبتمبر 1964 : تم فيها عقد مؤتمر ضم وزراء الإقتصاد لدول المغرب العربي الأربعة المؤسسيين قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الإقتصادي، وتم التوقيع على بروتوكول إتفاق يسمى ببروتوكول تونس الذي نص على بعث لجنة إستشارية مغاربية دائمة.

ثانياً– الدورة الثانية المنعقدة في طنجة في 26 نوفمبر سنة 1964 : تميزت هذه الدورة بإقرار العمل من أجل التنسيق بين المخططات الإقتصادية الوطنية وكذلك تمويل مشاريع التنمية المشتركة وإعتماد سياسة موحدة في مجال الشغل والتكوين المهني.

ثالثاً – الدورة الثالثة المنعقدة في طرابلس في 27 ماي سنة 1965 : خصصت هذه الدورة مع الدورة الرابعة لمهام إدارية منها تسمية الأمن العام للجنة والأعضاء الدائمين العاملين فيها وميزانية اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة.

[1] جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004م. ص 63.

رابعاً – الدورة الرابعة المنعقدة بالجزائر في فبراير سنة 1966: في هذه الدورة تم مناقشة وإتمام ما قرر في الدورة السابقة لها حول المهام الإدارية المحددة.

خامساً – الدورة الخامسة المنعقدة في سنة 1967 : وهي دورة تقيمية للخطوات التي أنجزت في إطار التعاون الإقتصادي والإندماج بين دول المغرب العربي. كما تم في هذه الدورة تكليف اللجنة الإستشارية بإعداد مشروع إتفاق يتضمن إطار للتعاون بين الدول المغاربية المعنية للإنتقال أكثر إلى مرحلة الإندماج الإقتصادي.

سادساً – الدورة السادسة المنعقدة بالرباط في جويلية 1970 : في هذه الدورة قدمت اللجنة الإستشارية المشروع التي كلفت بإنجازه، والتي أعدته بالتعاون مع خبراء مغاربة ودوليين.
ولقد تم رفض هذا المشروع نظرًا لعدم قبول بعض الأعضاء، مما أدى إلى إعادة النظر في مضمونه.
كما شهدت هذه الدورة إنسحاب ليبيا وإنضمام دولة موريتانيا لهذه المجموعة.

سابعاً– الدورة السابعة المنعقدة بالجزائر في ماي سنة 1975 : وهي الدورة الأخيرة لهذه التجربة التكاملية، وتم فيها إعادة عرض اللجنة الإستشارية مشروعها المعدل من جديد، والذي رفض من طرف هيئة هذا المؤتمر لإتخاذ القرار. وبالتالي تم توقف هذه المسيرة وتعطل أعمال هذه اللجنة وجميع الأجهزة التابعة لها.
وهكذا نلاحظ أن هذه المبادرة التكاملية التي إنتهجتها الدول المغاربية –وإن لم تدم مدة زمنية طويلة– شهدت عدة مؤتمرات ودورات إختلف البعض منها في محتواها ونتائجها ودرجة نجاحها.

ومن أهم نتائج وإنجازات هذه التجربة التكاملية هو إنشاء مجموعة من مؤسسات التكامل الإقتصادي المغاربي، والمتمثلة في المؤسسات التالية :

1 – مجلس وزراء الإقتصاد.

2– اللجان المغاربية الدائمة، والمتمثلة في اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة ومركز الدراسات الصناعية المغاربي.

3– اللجان القطاعية المختصة غير دائمة.

ويرى بعض الكتاب أنه بالرغم من فشل ومحدودية إنجازات هذه التجربة، إلا أنه يمكن إعتبارها خطوة إيجابية ومتقدمة في مسيرة العمل الوحدوي بين البلدان المغاربية، والمتمثلة في إنشاء عدة مؤسسات عملت على إعداد العديد من الدراسات التمهيدية.

وترجع أسباب فشل هذه التجربة إلى عدة أسباب من أهمها :

- الإعتماد على المنهج القطاعي بدون توفر شروط نجاحه والمتمثلة في عدم توفر الإرادة السياسية الحقيقية لذلك.

- إفتقار توصيات اللجان الإستشارية للقوة الإلزامية، وعدم إمتلاكها لصلاحية إتخاذ القرار بمعزل عن الدول الأعضاء.

- كثافة برامج وجداول الأعمال لكل دورة من الدورات سابقة الذكر، والذي أدى إلى إنتهاء كل دورة دون التعرض لكافة المشاريع والدراسات التي بقيت في معظم الحالات متراكمة ومجمدة.

- غياب التنسيق بين المخططات التنموية الخاصة بكل قطر مغاربي والمجموعة المغاربية ككل.

- إنسحاب ليبيا من إجتماع وزراء الإقتصاد في سنة 1970، ومدى تأثيره على إستمرارية المسيرة التكاملية المغاربية.

- دخول الدول المغاربية في نزاعات ثنائية أهمها النزاع بين الجزائر والمغرب بسبب قضية الصحراء الغربية وتدهور العلاقات بين تونس و ليبيا.

الفرع الثاني : المعاهدات المحورية لبلدان المغرب العربي

بعد فشل تجربة الإندماج الإقتصادي لدول المنطقة وبروز إختلال التوازن الإستراتيجي السائد في المنطقة المغاربية، دخلت دول المنطقة إلى فترة جديدة محاولة منها تحقيق نوعا من التوازن والتقارب والتوحيد الضروري لمنطقة المغرب العربي، حيث إنتهجت هذه الدول منذ سنة 1983 سياسة تكاملية محورية كوسيلة للتعاون الاقتصادي والأمني.

ولقد تم إنعقاد أول معاهدة ثنائية بين الجزائر و تونس في سنة 1983، سميت بمعاهدة الإخاء والوفاق، ثم تلتها معاهدة وحدة سنة 1984 أبرمت بين المغرب وليبيا، وفي مايلي سوف نتطرق إلى محتوى كل معاهدة.

أولاً – معاهدة الإخاء و الوفاق 1983 :

في يوم 19 مارس 1983[2] وقعت الجزائر وتونس على معاهدة أطلق عليها إسم معاهدة "الإخاء والوفاق". وترك المجال مفتوح لإلتحاق باقي الدول المغاربية لهذه المعاهدة. وفي نفس السنة إنضمت موريتانيا لها.

ولقد تضمنت هذه المعاهدة تأكيد الدول المنعقدة على إستعدادها للعمل والحفاظ على السلم والأمن فيمابينهم، وبصفة عامة بين جميع دول المنطقة المغاربية، كما تضمنت الإعتماد على قاعدتي الإخاء وحسن الجوار من أجل المساهمة في تعزيز علاقات الجوار الإيجابي والتعاون الأخوي القائم بين الدول المغاربية (المادة **01** من معاهدة الإخاء والوفاق).

كما تضمنت المعاهدة تعهد الدول الأطراف بالإمتناع عن اللجوء إلى التهديد أوإستعمال القوة لتسوية الخلافات التي تنشأ بينهما، وتسوية هذه الأخيرة بطرق سلمية كالتفاوض والتشاور، والتعهد بعدم الإنضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أوسياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهة ضد الإستقلال السياسي أوالوحدة الترابية أومن الطرف المتعاقد الآخر. وكذلك التعهد بعدم السماح فوق تراب أي بلد متعاقد في هذه المعاهدة بأية مبادرة أو أي عمل ينجر عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين (المادة **03** من المعاهدة). كما تتعهد الدول بعدم السماح بتنظيم أوبنشاط أي تجمع فوق تراب كل منهما من شأنه أن يمس بأمن الطرف الآخر أو بوحدته الترابية أو يحاول تغيير نظامه عن طريق العنف.

لقد تمحورت إنجازات هذه المعاهدة إلى حد كبير حول تحقيق أهداف مرتبطة بالأمن والسلم داخل المنطقة، كما شملت إنجازاتها بعض النواحي الإقتصادية كإحداث تعاون إقتصادي وثيق بين الجزائر وتونس، حيث توصل الطرفان[3] إلى عقد إتفاقيات ثنائية في أكثر من مجال، من أهمها الإتفاق على مد الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا عبر الأراضي التونسية، كما تم إنشاء بنك تونسي جزائري لتمويل المشاريع الإقتصادية المشتركة بين البلدين وخاصة المشاريع الصناعية الكبرى المقامة في المناطق الحدودية.

ويرى بعض الكتاب أنه بالرغم من نجاح هذه المعاهدة من تحقيق تقارب بين البلدين، إلا أنها تفتقد إلى أهم إجراء تنظيمي والمتعلق بعدم إنشاء مؤسسات سياسية وإقتصادية وتقنية تدعم هذه المبادرة.

---

[2] نفس المرجع، ص68.

[3] نفس المرجع ، ص 69.

كما تعتبر هذه المعاهدة مبادرة تكاملية غير كافية لتحقيق الهدف الرئيسي المنشود والمتمثل في تحقيق الوحدة المغاربية.

ثانياً – معاهدة وجدة لعام 1984 :

في يوم **13** أوت **1984** أبرمت كل من المغرب وليبيا معاهدة بمدينة وحدة المغربية حول مسألة توحيد البلدين وإنشاء الإتحاد العربي الإفريقي، فهي مبادرة إيجابية تضاف إلى المعاهدة السابقة لها ليشكلان فيما بينهما الإطار العام الذي يسهل عملية تأسيس إتحاد دول المغرب العربي ككل وإعادة التوازن الإستراتيجي للمنطقة ككل.

لقد إتخذت هذه المعاهدة شكل إتحاد[4] وتحالف بين الدولتين مع حفاظ كل دولة على سيادتها على الصعيد الخارجي (المادة **12**من هذه المعاهدة).كما تنص هذه المعاهدة على ضرورة إحترام كلتا الدولتين سيادة الدولة الأخرى إحتراما مطلقا والتقيد بعدم التدخل في شؤونها الداخلية (المادة **10** من المعاهدة).

أما **المادة 11 من** المعاهدة فلقد تضمنت شكل من أشكال الإتحاد الأمني حيث جاء فيها " كل إعتداء يستهدف إحدى الدولتين يعتبر إعتداء على الدولة الأخرى".

ولقد عينت هذه المعاهدة عدد من المؤسسات التنظيمية للإتحاد العربي الإفريقي والمتمثلة في الشكل التالي :

[4] نفس المرجع، ص**71**.

الشكل رقم 4.3 : الهيكل التنظيمي للإتحاد العربي الافريقي

المقرر في معاهدة وجدة 1984

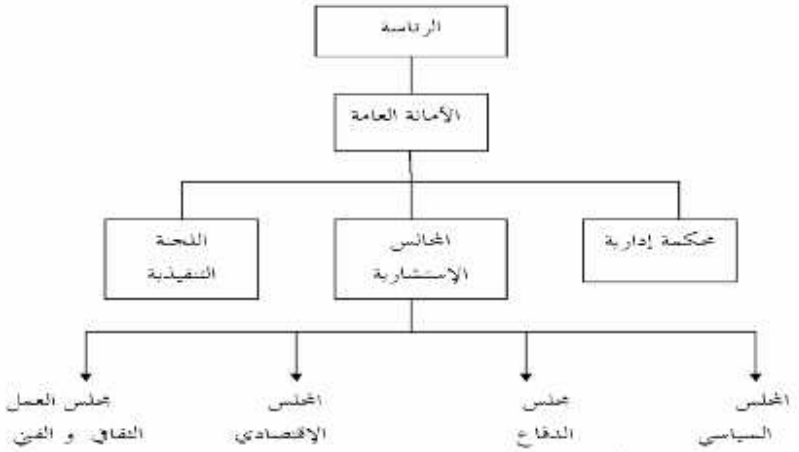

المصدر : من إعداد الطالب، إعتماداً على جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004. ص: 71

1- الرئاسة : هي أعلى سلطة في الإتحاد، يشرف على عملها كل من الملك المغربي والقائد الليبي ولها صلاحية إصدار القرارات.

2- الأمانة العامة : يرأسها أمين الإتحاد ويساعده الأمين العام المساعد وتتداول البلدان مقرها.

3- المجالس الإستشارية : تهتم بدراسة مختلف القضايا المشتركة، التي تعرضها بدورها على الرئاسة، كما تقوم بإقتراح الحلول وإعداد المشاريع.

4- اللجنة التنفيذية : مكونة من أعضاء من مجلس النواب بالمغرب واللجنة الشعبية العامة في ليبيا. تقوم بتنفيذ ومتابعة قرارات الرئاسة، وتعقد إجتماعاتها بصفة دورية وبالتناوب في كل بلد.

5- محكمة إدارية : تختص في حل المنازعات الخاصة بتفسير وتطبيق معاهدة وحدة، وتكون أحكامها ملزمة ونهائية.

إرتكزت أهداف هذه المعاهدة على مايلي[5] :

- نهج سياسة مشتركة تهدف إلى تعزيز أواصر المودة الأخوية بين البلدين وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما (المادة 01 من هذه المعاهدة).

- وضع سياسة مشتركة لتعزيز المساهمة في صيانة السلام وصيانة إستقلال كلا البلدين.

- سعي كلا الدولتين لتحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية والإجتماعية وذلك بإقامة مشاريع مشتركة وإعداد برامج إقتصادية عامة ونوعية.

- إقامة تعاون في المجال الثقافي، وذلك قصد تنمية التعليم على كل مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام وصيانة الهوية الوطنية العربية (المادة 4.3.2 من هذه المعاهدة).

تعتبر هذه المعاهدة معاهدة ناجحة إلى حد كبير، وذلك بالنظر إلى إنجازاتها، حيث يمكن ملاحظة أن هذه المعاهدة إستطاعت أن تنشأ وخاصة في مجال البنية المؤسسية أجهزة تنظيمية تشرف على تنظيم أعمال الإتحاد العربي الإفريقي المراد إنشاؤه، كما تمثل دعمًا وسندًا لهذا الإتحاد يمكن الرجوع إليها لحل بعض المشاكل المصتعصية وهو الإجراء الذي يفتقد وجوده في معاهدة الإخاء والوفاق السابقة الذكر.

وبالرغم من الوصول إلى تحقيق هذه الإنجازات، إلا أن نشاط هذا الإتحاد لم يستمر وسرعان ما تعطل وتفكك لعدة أسباب، لعل من أهمها توقيف عمل هذا الإتحاد من طرف الملك المغربي الحسن الثاني في نهاية أغسطس سنة 1986. وذلك بعد تعرض المغرب لضغوطات إقتصادية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في مجال المعونات المقدمة وتجميد عدد من القروض المالية.

الفرع الثالث : الوفاق المغاربي

بعد فشل كل من التجارب السابقة الذكر، ظهرت من جديد ضرورة إيجاد صيغة أخرى أكثر فعالية للتفاهم والتقارب بين بلدان المغرب العربي.

وبالتالي لجأت الدول المعنية إلى مبادرة تكاملية أخرى تمثلت في إبرام معاهدات تصالح بين دول

[5] نفس المرجع، ص72

المغرب العربي، وهذا في الفترة الممتدة بين السنتين 1987و1988، حيث تم تصالح وتآخي الدولتين تونس وليبيا، كما تصالحت الجزائر والمغرب، وفيما يلي تفصيل لأحداث هذه الفترة.

أولاً– التصالح التونسي الليبي :

شهدت العلاقات التونسية الليبية قطيعة دامت إلى حد أربع سنوات حيث سادت حالة عدم التفاهم وإضطراب العلاقات التي تربطهما. ونظرا إلى الهدف الرئيسي للمنطقة من جهة وكمحاولة لتجديد طرح الوحدة المغاربية من جهة أخرى، إستأنفت الدولتان رسميا علاقاتهما الدبلوماسية في 28 ديسمبر1987.

وعقب هذا التصالح صرحا كل من رئيسي البلدين حالص نواياهما في تحقيق الوحدة المغاربية. فالرئيس التونسي أكد ذلك في خطاباته على ذلك، حيث قال[6] " سنعمل بخطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي في نطاق المصلحة المشتركة".

وتم تسجيل العديد من الزيارات المتبادلة لرئيسي البلدين لإزالة كل ما يعرقل مسار التفاهم والوحدة. كما زار الرئيس الليبي في أربع مناسبات دولة تونس في سنة 1988، أما الرئيس التونسي فقد قام بزيارة رسمية للجماهيرية الليبية في 6 أوت 1988.

ومن أهم مكاسب و إنجازات التصالح التونسي الليبي تقرير ما يلي :

1- حرية إنتقال الأشخاص والممتلكات بين البلدين.

2- القيام بإنجاز مشاريع تكاملية مشتركة بين البلدين، كربط الطرق السريعة بين رأس جدير في ليبيا وصفاقس وتونس.

3- الإتفاق على الإستغلال المشترك للحرف القاري لما يتوفر عليه من خيرات، وإحالة حل النزاع المثار حوله إلى محكمة العدل الدولية.

ثانياً – التصالح المغربي الجزائري :

لقد أدى النزاع القائم بين الجزائر والمغرب منذ سنة 1975 إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وغلق الحدود المشتركة بينهما، كما فرضت المغرب نظام التأشيرة على حركة الأشخاص المتنقلين من و إلى البلدين.

[6] نفس المرجع، ص74

ونظرا إلى الخصوصيات التاريخية والجغرافية على وجه التحديد كانت هناك رغبة للبلدين في عودة التآخي والتماسك والإتحاد إلى البلدين.

وفي ماي سنة 1987 وبعد وساطة المملكة العربية السعودية في فبراير من نفس السنة تم تصالح وعودة التفاهم بين البلدين. وتم على إثره فتح الحدود المشتركة بين البلدين كما ألغت المغرب نظام التأشيرات التي كانت قد فرضته على الجزائريين المتوجهين إليها.

وبموجب هذا الوفاق تم تكوين لجنة مشتركة جزائرية مغربية تتألف من ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والإتصالات والنقل.

ومن أهم إنجازات هذه المرحلة مايلي :

1- فتح الحدود المشتركة وإلغاء فرض التأشيرات على الأشخاص المتنقلين بين البلدين، وهذا ما أدى إلى إعادة الحركية والنشاط الإقتصادي بين البلدين.

2- تقوية أواصر التعاون والتقارب بين البلدين بإقرار حرية تنقل الممتلكات والأشخاص مع العمل على إنجاز المشاريع الوحدوية بصورة مشتركة.

المطلب الثاني : الإعلان عن إنشاء إتحاد المغرب العربي

تعتبر التجارب الوحدوية بين دول المغرب العربي خطوة أساسية في بناء وتحقيق الوحدة المغاربية، حيث ساهمت هذه التجارب في إحداث نوع من التقارب وتقوية روابط التعاون والأخوة بين دول المنطقة في إطار تحقيق المصالح المشتركة.

وبالتالي إستطاعت الدول المغاربية ومن خلال إستفادتها من التجارب التكاملية السابقة أن تمهد وتباشر وتهيأ عملية إنشاء إتحاد مغاربي يشمل الدول الخمس وهي: الجزائر والمغرب وليبيا وتونس وموريتانيا.

كما كشفت هذه التجارب عن تطابق وجهات نظر الدول المغاربية حول مسألة ضرورة وحتمية التكامل والإتحاد من أجل مواجهة مختلف التحديات والتغيرات العالمية، ومن جهة أخرى تعظيم الإستفادة الإقتصادية والسياسية من مختلف الخيارات والإمكانيات التي تزخر بها هذه المنطقة.

ومن خلال هذا المطلب سوف نعرض أساس إنشاء تكتل إتحاد المغرب العربي.

قبل الإعلان الرسمي عن ميلاد إتحاد المغرب العربي سنة 1989، إجتمع القادة المغاربة في 10 جوان 1988 على هامش مؤتمر القمة العربية الإستثنائية المنعقدة في الجزائر من 08 إلى 10 جوان سنة 1988، وتشاوروا بخصوص بحث المشروع المغاربي. سميت هذه القمة المغاربية ببلاغ زيرالدا التاريخي نظرا لإنعقادها بمدينة زيرالدا الجزائرية في10 جوان 1988 وبذلك أعتبرت قمة زيرالدا أول إجتماع في تاريخ المغرب العربي يجتمع فيه جميع رؤساء دول المغرب العربي الخمس، ولقد صرح القادة المغاربة في هذه المناسبة تصريحا مشترك جاء فيه كالتالي: "إجتمع قادة دول المغرب العربي وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي".

وبعد إنعقاد دورة زيرالدا تم إنعقاد القمة المغاربية في مدينة مراكش المغربية[7] في 17 فيفري 1989 لتدخل بها منطقة المغرب العربي مرحلة تاريخية جديدة وحاسمة في مسيرتها التكاملية، حيث تعتبر هذه القمة آخر خطوات تشكيل الإتحاد المغاربي، وفي نفس الوقت القانون التأسيسي للإتحاد، ولقد وقع القادة المغاربة من خلال هذه القمة على وثائق ثلاث وهي [8] :

- إعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي.
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية[9].
- معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.

لقد أصدر القادة المغاربة في هذه المناسبة إعلان رسمي مشترك [10]جاء فيه ذكر كل الخصوصيات التاريخية والثقافية والجغرافية والدينية المشتركة، وإعادة التأكيد على تجسيد ما تم الإتفاق عليه في معاهدة زيرالدا، والتأكيد على التضامن وتظافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف المنشودة. كما تم التأكيد على ضرورة تدعيم العمل المشترك وتعميق التعاون والتنسيق بين الدول المشاركة في مختلف المجالات.

[7] للاطلاع على نص معاهدة مراكش ، أنظر الملحق رقم 03.

[8] نفس المرجع، ص80 .

[9] تم إنشاء اللجنة المغاربية و فروعها بموجب بلاغ زرالدا المنعقد في 10 جوان1988،و أسند للجان الفرعية مهمة إعداد تصورات لمشاريع التي سترفع إلى اللجنة المغاربية

[10] للاطلاع على النص الكامل للاعلان الرسمي للقادة المغاربة أنظر الملحق رقم 04.

المطلب الثالث : التعريف بالدول الأعضاء و أحكام العضوية داخل الإتحاد المغاربي

الفرع الأول : التعريف بالدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي

يتألف إتحاد المغرب العربي من الدول العربية المتواجدة في غرب القارة الأفريقية وعددها خمس دول وهي: الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا.وفيما يلي التعريف بهذه الدول :

أولاً – الجزائر :

إسمها الرسمي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عاصمتها الجزائر، لغتها الرسمية العربية ودينها الرسمي الإسلام. إنضمت الجزائر إلى الأمم المتحدة سنة 1962، وإنضمت إلى الجامعة العربية سنة 1962 ثم إلى الوحدة الإفريقية سنة 1963، وأخيرا إلى إتحاد المغرب العربي سنة 1989.[11]

تقدر مساحتها 2.381.741كم^2، أي ما يقدر بـــ 39.28% من مساحة منطقة المغرب العربي والبالغ مساحتها 6.062.941كم^2، وتعتبر الجزائر الثانية مساحة في أفريقيا بعد السودان والعاشرة في العالم ومساوية في مساحتها بأوربا الغربية.

وتمثل 90 % من مساحة الجزائر صحراء، وتضم 48 ولاية، لها شاطئ بـــ 1.200كم على البحر الأبيض المتوسط.

يبلغ عدد سكانها 30.800.000نسمة(2001) أي ما يقدر بـــ38.5 % من إجمالي عدد سكان المغرب العربي ككل و البالغ 80.000.000 سنة (2001)، إضافة إلى2 مليون نسمة في المهجر، وتقدر القوة العاملة في الجزائر حوالي 28 % من عدد السكان، و25% من القوة العاملة تمثل نسبة البطالة، ويقدر معدل النمو الديمغرافي 2.2%.

تتمثل العملة النقدية للجزائر في الدينار الجزائري، وتتبع في سعر صرفها نظام صرف المعوم المدار. ويبلغ ناتجها الوطني المتوسط 47.50 مليار دولار. وهي مصنفة في المرتبة 47 عالميا من بين 226 دولة. أما الدخل الفردي المتوسطي يقدربـــ 1.500 دولار أمريكي.

أما المصادر الرئيسية للدخل الوطني فهي مقتصرة بشكل كبير على قطاع المحروقات.

[11] طيبي بن علي، العالم العربي والألفية الثالثة، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، طبعة 2002، ص: 123.

بالنسبة للنفط: يبلغ إنتاج الجزائر من النفط الخام 60 مليون طن لسنة 2001 (ترتيب عالمي 16)، وإحتياط يقدر بـــ 1.260 مليون طن (ترتيب عالمي 14).

أما الإنتاج الوطني من الغاز الطبيعي فقد بلغ 65.8 مليار مترمكعب (ترتيب عالمي 7). وإحتياطي من الغاز الطبيعي 3.650 مليار مترمكعب (ترتيب عالمي 8).و يمكن تلخيص إنتاج وإحتياطي الجزائر من النفط والغاز في الجدول رقم 12.3.

الجدول رقم 12.3: إنتاج الجزائر من النفط والغاز

للفترة الممتدة بين (2000-2005)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إنتاج النفط الخام(ألف برميل يوميا)	-	842.4	850.0	1110.8	1311.4	1350.0
إحتياطي الغاز (مليار متر مكعب)	-	4523	4523	4545	4545	4545
قيمة صادرات النفط الخام مليون دولار	-	11736	12370	12300	13862	22218
إحتياطي النفط (مليار برميل)	-	11.31	11.31	11.80	11.35	11.35
إجمالي طاقات التكرير (ألف برميل/يوميا)	513	513	513	513	513	513

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006

أما القطاعات الأخرى فمتمثلة في :

الصناعة: الحديد والصلب، أدوات كهربائية، الخشب ...الخ

الفلاحة: الأراضي الفلاحية 40 مليون هكتار (ترتيب 18 في العالم).

الحيوانات : الغنم 17 مليون رأس.

و يمكن تلخيص بعض المعلومات المالية عن الجزائر في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13.3 : مؤشرات مالية عن الجزائر

للفترة 2000-2005

المؤشرات المالية	2000	2001	2002	2003	2004(1)	2005(2)
الايرادات العامة والمنح (مليون دولار)	20.945	19.485	20.118	25.508	30.936	42.010
نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	38.27	35.33	35.26	37.51	36.39	40.99
إجمالي الانفاق العام (مليون دولار)	15.651	17.272	19.986	19.843	24.887	26.975
نسبة إجمالي الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	28.6	31.32	35.03	29.18	29.28	26.32
الفائض في ميزانية الحكومة (مليون دولار)	5.294	2.213	1.32	5.665	6.049	15.035
نسبة الفائض في ميزانية الحكومة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	9.67	4.01	0.23	8.33	7.12	14.67

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات و تقديرات أولية.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006

ثانياً – المغرب :

إسمها الرسمي المملكة المغربية، عاصمتها الرباط، لغتها الرسمية العربية، ودينها الرسمي الإسلام، إنضمت المغرب إلى الأمم المتحدة سنة 1956 وإلى الجامعة العربية سنة 1958 وأخيرا إلى إتحاد المغرب العربي سنة 1989[12].

وتبلغ مساحة المغرب 458.730 كم^2، أي 7.56 % من المساحة الكلية للمنطقة المغاربية. يبلغ طول شاطئها 2.934كم على المحيط الأطلسي و12كم على البحر الأبيض المتوسط. ويفصلها 14كم فقط عن القارة الأوروبية. تقسم المغرب إلى 35 ولاية أومحافظة[13].

[12] نفس المرجع، ص: 113.

[13] نفس المرجع، ص: 113.

يبلغ عدد سكان المغرب 30.122.000 نسمة (2001)، وما مقداره 2 مليون نسمة في المهجر، وتمثل القوة العاملة 38% من عدد السكان نصفها يعمل في القطاع الفلاحي الذي يساهم بـــ17% من الناتج الداخلي الخام. تقدر البطالة بـــ16% من القوة العاملة، أما معدل النمو الديموغرافي فهو حوالي 2.8 % .

تتمثل العملة النقدية للمغرب في الدرهم المغربي الذي يتبع نظام صرف المتعلق بالعملات المثبتة قيمتها لسلة عملات رئيسية. يقدر الإنتاج الوطني المتوسط 37.2 مليار دولار وتصنف بذلك في الرتبة 56 عالميا من بين 266 دولة، أما الدخل الفردي المتوسط فيبلغ 1.296 دولار أمريكي (ترتيب عالمي145 من225 دولة).

وتتمثل أهم المصادر الرئيسية للدخل الوطني في المغرب في مايلي:

- **الفلاحة** : 20% فقط من الأراضي القابلة للزراعة، تساوي حوالي 40 مليون هكتار.
- **الفوسفات** : إنتاج حوالي 21 مليون طن سنويا (ترتيب 3 في العالم)، و75% من إحتياط العالم.
- **الرصاص** : 70.000 طن، (ترتيب 10 في العالم).
- **السياحة** : حوالي 2 مليون سائح سنويا.
- **الصناعة الميكانيكية والكيميائية والغذائية.**
- **تكرير البترول:** حيث يقدر إجمالي طاقات التكرير بالمغرب 165 الف برميل يوميا، وهي قدرة تكرير ثابتة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2005 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 14.3 : إجمالي طاقات التكرير بالمغرب

(ألف برميل/يوميا) للفترة 2000–2005

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي طاقات التكرير	165	165	165	165	165	7165

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006

وفيما يخص المعلومات المالية عن المغرب يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 15.3 : مؤشرات مالية عن المغرب

للفترة 2000-2005

المؤشرات المالية	2000	2001	2002	2003	2004(1)	2005(2)
الايرادات العامة والمنح (مليون دولار)	08.726	10.291	09.009	10.531	12.860	14.350
نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	26.22	31.05	24.86	24.03	25.70	27.97
إجمالي الانفاق العام (مليون دولار)	10.499	10.242	10.570	12.351	15.400	16.228
نسبة إجمالي الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	31.55	30.90	26.16	28.19	30.78	31.19
العجز أو الفائض في ميزانية الحكومة (مليون دولار)	1.773-	49	1.561-	1.820-	1.540-	1.678
نسبة الفائض في ميزانية الحكومة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	05.33-	0.15	04.31-	04.15-	05.08-	03.23-

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات و تقديرات أولية.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006

ثالثاً – ليبيا :

إسمها الرسمي الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، عاصمتها طرابلس لغتها الرسمية اللغة العربية والاسلام دينها الرسمي، تتربع على مساحة قدرها 1.775.500كم^2، أي ما يقدر بـــ29.28% من مساحة منطقة المغرب العربي، وتقسم ليبيا إلى أربع مناطق كبيرة.

يبلغ طول شاطئها الواقع على البحر الأبيض المتوسط 1.820كم.يبلغ عدد سكانها 5.400.000 نسمة (2001) أي مايعادل 6.75 % من التعداد السكاني الإجمالي لمنطقة المغرب العربي.ويبلغ معدل القوة العاملة ما يقارب 29 % من عدد السكان، أما معدل النمو الديمغرافي فهو يقترب من 3,6%[14].

[14] نفس المرجع، ص: 141.

تتمثل العملة النقدية الليبية في الدينار الليبي و التي تتبع نظام صرف المتعلق بالعملات المثبتة قيمتها لسلة عملات رئيسية. ويبلغ الإنتاج الوطني الليبي 55 مليار دولار (ترتيب عالمي60 من 266دولة)، أما الدخل الفردي فهو جيد ومقدر بـــ 7.900 دولار أمريكي (ترتيب عالمي 74 من 266دولة). وتتمثل أهم مصادر الدخل الوطني لليبيا في مايلي :

- **النباتات** مثل الزيتون و الحبوب.
- **الحوامض**.
- **الحيونات** :7,2 مليون رأس غنم.

ومن أهم الصناعات القائمة في ليبيا نجد: تكرير النفط – مشتقات النفط– الحديد والصلب.

أما في مجال النشاط الفلاحي، تبلغ مساحة الأراضي الفلاحية 1% من المساحة الاجمالية للدولة.

- **النفط** : إنتاج 68,2 مليون طن (ترتيب عالمي 14)، أما الغاز فيقدر إنتاجه بـــ 6,4 مليار متر مكعب.

والجدول التالي يلخص حجم إنتاج وإحتياط كل من الغاز والنفط لليبيا للفترة الممتدة بين 2000-2005.

الجدول رقم 16.3: إنتاج ليبيا من النفط والغاز

للفترة الممتدة بين (2000–2005)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إنتاج النفط الخام	-	1323.5	1315.8	1427.5	1580.7	1640.0
إحتياطي الغاز (مليار متر	-	1314	1503	1491	1491	1491
إحتياطي النفط (مليار برميل)	-	36	36	39.13	39.13	39.13
قيمة صادرات النفط الخام		10875	10482	12780	18653	27804
إجمالي طاقات التكرير	380	380	380	380	380	380

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006

و يمكن تلخيص بعض الإحصائيات عن مالية ليبيا في الجدول التالي :

الجدول رقم 17.3 : مؤشرات مالية عن ليبيا

للفترة 2000-2005

المؤشرات المالية / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004(1)	2005(2)
الايرادات العامة والمنح (مليون دولار)	11.744	12.980	8.947	12.636	17.759	28.325
نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	33.97	43.22	43.85	51.48	55.53	68.04
إجمالي الانفاق العام (مليون دولار)	10.816	14.125	8.230	10.362	13.254	16.292
نسبة إجمالي الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	31.28	47.03	40.34	42.22	41.44	39.13
الفائض في ميزانية الحكومة (مليون دولار)	10.816	14.125	8.230	10.362	13.254	16.292
نسبة الفائض في ميزانية الحكومة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	10.816	14.125	8.230	10.362	13.254	16.292

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات و تقديرات أولية.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006

رابعاً – تونس :

إسمها الرسمي الجمهورية التونسية، عاصمتها تونس، لغتها الرسمية العربية والإسلام دينها الرسمي. إنضمت تونس إلى الأمم المتحدة سنة 1956 وإلى الجامعة العربية سنة1958 ثم إلى الوحدة الافريقية سنة 1956 وأخيراً إلى اتحاد المغرب العربي سنة1989[15]. تبلغ مساحتها 162.155كم^2، وتعتبر بذلك الدولة الأصغر مساحة في منطقة المغرب العربي.وهي مقسمة إلى أربع و عشرون ولاية ولها شاطئ طوله 1298كم على البحر الأبيض المتوسط.

يبلغ عدد سكانها 9.600.000 نسمة تمثل 35% منها معدل القوة العاملة 16% منها معدل البطالة.

[15] نفس المرجع، ص: 133.

وتتمثل العملة النقدية لتونس في الدينارالتونسي والتي تتبع في سعر صرفها نظام صرف معوم مدار. وتبلغ قيمة الإنتاج الوطني 20 مليار دولار مصنفة في مرتبة 66 عالميا من بين 266 دولة، ويبلغ الدخل الفردي 2.243 دولار أمريكي (ترتيب119من266 دولة)[16].

وتتمثل أهم المصادر الرئيسية لدخلها الوطني في :

- **المعادن** :

- الفوسفات: 6.5 مليون طن (ترتيب عالمي5).
- نباتات : الزيتون — حوامض.
- الحيوانات : العجول (مليون رأس). الغنم (3.500.000 رأس).
- السياحة : (حوالي 5 مليون سائح).
- النفط : تنتج تونس حوالي 44 طن من النفط، كما لديها إحتياطي من النفط يقدر بـ 78 مليارمتر مكعب. ويمكن تلخيص إنتاج وإحتياطي تونس من النفط والغاز في الجدول التالي:

الجدول رقم 18.3: إنتاج تونس من النفط والغاز

للفترة الممتدة بين (2000-2005)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إنتاج النفط الخام (ب ألف برميل يوميا)	-	69.6	72.2	65.8	69.7	72.0
إحتياطي النفط (مليار برميل)	-	0.13	0.13	0.13	0.13	0.13
إحتياطي الغاز (مليار متر مكعب)	-	78	78	78	78	78
قيمة صادرات النفط الخام(مليون دولار)	-	-	-	-	-	-
إجمالي طاقات التكرير(ألف برميل يوميا)	35	35	35	35	35	35

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006

- **الصناعة** : تتمثل في النسيج، الملابس، الإلكترونية، الميكانكية.

وتبلغ مساحة الأراضي الفلاحية 18.3 % من المساحة الكلية.

[16] نفس المرجع، ص: 133.

وفيما يخص المعلومات المالية لتونس يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 19.3 : المؤشرات المالية لتونس

للفترة 2000-2005

المؤشرات المالية / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004(1)	2005(2)
الايرادات العامة والمنح (مليون دولار)	5.710	5.967	7.019	7.994	8.748	8.819
نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	29.38	29.75	30.33	29.71	29.90	30.60
إجمالي الانفاق العام (مليون دولار)	6.084	6.511	7.385	8.808	9.299	9.336
نسبة إجمالي الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	31.31	32.47	31.91	32.74	31.79	32.40
العجز في ميزانية الحكومة (مليون دولار)	374-	544-	367-	814-	551-	517-
نسبة الفائض في ميزانية الحكومة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	374-	544-	367-	814-	551-	517-

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات و تقديرات أولية.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.

خامساً – موريتانيا :

إسمها الرسمي الجمهورية الموريتانية الإسلامية، عاصمتها نواكشط، لغتها الرسمية العربية، ودينها الرسمي الإسلام، إنضمت إلى الأمم المتحدة سنة 1961 وإلى الجامعة العربية سنة 1973 وأخيرا إلى إتحاد المغرب العربي سنة 1989.

تتربع موريتانيا على مساحة قدرها 1.030.700كم، 40% منها صحراوية، ولها شاطئ بطول 600كم على المحيط الأطلسي، وهي مقسمة إلى 12محافظة[17].

تتمثل عملتها النقدية في الأوقية المخزأة إلى 5 أخماس والتي تتبع في سعر صرفها نظام صرف معوم مدار، ويقدر إنتاجها الوطني 1.1 مليار دولار وهو ضعيف جدا، فهي مصنفة في مرتبة 165 عالميا من بين 226 دولة من ناحية الدخل الوطني. أما الدخل الفردي فهو كذلك ضعيف والمقدر بـــ 500 دولار أمريكي (ترتيب عالمي 181 من 226).

[17] نفس المرجع، ص: 105.

ومن أهم مصادر دخلها الوطني الرئيسية، مايلي :

- **الحديد** : مصنفة في الرتبة 11 عالميا.
- **الفوسفات** والأسماك والجمال.

أما **الفلاحة** فهي ضعيفة جد بسبب قلة الأراضي الفلاحية والمقدرة بـــ: 0.2% من المساحة الكلية.

- **الصناعة** في موريتانيا تقتصر فقط على الحديد وتعليب وتصدير الأسماك.

- **تكرير البترول**، حيث يقدر إجمالي طاقات التكرير بموريتانيا25 ألف برميل يوميا، وهي قدرة تكرير ثابتة منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2005 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 20.3 : إجمالي طاقات التكرير بموريتانيا

(ألف برميل/يوميا) للفترة 2000-2005

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي طاقات التكرير	25	25	25	25	25	25

المصدر : التقرير الاقتصادي الموحد 2006

أما فيما يخص المعلومات المالية لموريتانيا، يمكن تلخيص بعضها في الجدول التالي:

الجدول رقم 21.3 : بعض الإحصاءات المالية لموريتانيا

للفترة 2000-2005

المؤشرات المالية / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004(1)	2005(2)
الايرادات العامة والمنح (مليون دولار)	288	325	434	533	556	549
نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	3.75	29.58	38.92	39.80	36.67	28.35
إجمالي الانفاق العام (مليون دولار)	238	282	299	346	383	443
نسبة إجمالي الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي %	25.35	25.73	29.75	25.80	25.26	22.88
الفائض في ميزانية الحكومة (مليون دولار)	51	42	136	188	173	106
نسبة الفائض في ميزانية الحكومة إلى الناتج المحلي الاجمالي%	5.40	3.86	12.17	14.00	11.41	5.47

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات و تقديرات أولية.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006

ولتوضيح أهم التباينات بين مختلف مؤشرات دول المغرب العربي، يمكن عرض أهم المعلومات السابقة في الجدول التالي (رقم 22.3) :

الجدول رقم 22.3 : المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي

الدول / المؤشرات	المغرب	موريتانيا	الجزائر	تونس	ليبيا
المساحة (كم^2)	458.730	1.030.700	2.381.741	162.155	1.775.500
طول الشاطئ (كم)	2946	600	1200	1298	1820
عدد الولايات	35	12	48	24	----
العاصمة	الرباط	نواكشط	الجزائر	تونس	طرابلس
تاريخ الإنضمام إلى الأمم المتحدة	1956	1961	1962	1956	----
تاريخ الإنضمام إلى الجامعة العربية	1958	1973	1962	1956	----
نسبة الأراضي الفلاحية من المساحة الكلية (%)	20	0.2	40 مليون هكتار	18.3	1
عدد السكان (نسمة)	27.867.000	2.598.000	30.774.000	9.460.000	5.471.000
الكثافة السكانية (ساكن /كم^2)	62,4	2,5	12,9	60,9	3,1
النمو السنوي للسكان 2000-1995 (%)	1,8	2,7	32	1,4	2,4
سكان المدن (%)	55,3	56,4	59,6	64,8	87,1
معدل البطالة (%)	16	24	28	16	----
معدل النمو الديمغرافي (%)	2.8	2.5	2.2	1.1	3.6
اليد العاملة (%)	38	45	28	35	29
العملة النقدية	الدرهم	الأوقية	الدينار الجزائري	الدينار التونسي	الدينار الليبي
الناتج الداخلي الخام (مليون دولار)	91795	3953	143387	50448	70927
الدخل الفردي (دولار أمريكي)	1,291	500	1500	2,243	7900
معدل النمو1988-998(%)	2,7	3,2	1,7	4,6	0,7
معدل النمو الاقتصادي 1999 (%)	0,2	4,1	3,4	6,5	2,0
معدل التضخم (%)	0,8	4,0	2,6	3,1	6,0
معدل التغطية من الطاقة (%)	11,5	0,2	473,9	97,8	523,1

المصدر:

1- خير المغرب الكبير الإقتصاد والمجتمع، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد1 /2002،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر، ص135.

2 – طيبي بن علي، العالم العربي، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، طبعة 2002.

الفرع الثاني: أحكام العضوية

إن مسألة العضوية من أهم الركائز الرئيسية لإقامة وإستمرار التكتل الإقتصادي، ومن أهم ضوابط وأحكام العضوية هو التحديد الواضح للأعضاء الأصليون لأي إتحاد والتصريح بإمكانية التوسع عن طريق ضم أعضاء جدد أومن عدمه، وكذلك تنظيم عضوية الأعضاء.

وإتحاد المغرب العربي كغيره من التنظيمات الإقليمية يحوي على قواعد وقوانين تنظم آليات العضوية داخله.

إن الأعضاء الأصليون لإتحاد المغرب العربي هم الدول الخمس التي وقعت على معاهدة التأسيس المنعقدة بمدينة مراكش سنة 1989 وهم: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.

ولقد نصت معاهدة التأسيس من خلال المادة السابعة عشر على إمكانية قبول أعضاء جدد من المنطقة العربية الإفريقية دون تحديد، وذلك بشرط توافر شروط، وبهذا يفتح أفاقا لبناء خطوة على طريق الإندماج الكلي.

ومنذ قيام إتحاد المغرب العربي لم يقدم للاتحاد أي طلب إنضمام، إلا طلباً واحداً تم تقديمه من طرف جمهورية مصر العربية للإنضمام إلى إتحاد المغرب العربي. والذي تم تقديمه بصفة رسمية من طرف وزير خارجية مصر في مناسبة إنعقاد الدورة السابعة عشر لمجلس وزراء الخارجية المغاربة، والتي حضرها الوزير المصري بصفة ملاحظ فقط.

كما تقدمت الجماهيرية العربية الليبية بإقتراح يقضي بإنضمام دول الجوار الإفريقي إلى إتحاد المغرب العربي، ثم تنازلت عنه بسبب رفض الجزائر والمغرب وتونس له.

أولاً – شروط عضوية الاتحاد :

لقد إتفقت دول المغرب العربي المؤسسة للإتحاد على مجموعة من الشروط التي تمثل شروط العضوية للإتحاد، حيث ورد في المادة السابعة عشر من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي الشروط التالية [18] :

[18] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره ، ص 135.

1 – الشروط الموضوعية :

وهي شروط إلزامية يجب توفرها في الدول طالبة عضوية إتحاد المغرب العربي، تتمثل في مايلي :

أ– أن تكون دولة :

تقتصر عضوية الإتحاد على الدول القائمة والمستقلة فقط مهما كان نظامها السياسي، ولا تشمل الأشكال الأخرى كالجماعات والمنظمات الدولية أو دول مستعمرة لم تستقل بعد أي حكومات مؤقتة.

ب– أن تكون دولة عربية أو أفريقية :

يجب أن تكون الدولة طالبة العضوية تنتمي للمنطقة العربية أو الأفريقية، كما يجب أن تكون سياساتها تتفق مع أهداف ومبادئ الإتحاد.

جـــ– أن تكون دولة مستقلة :

يجب أن تكون الدولة طالبة الإنضمام لإتحاد المغرب العربي مستقلة وذات سيادة على أراضيها (وبالتالي تستطيع تحمل تنفيذ الإلتزامات)، ولا يشترط أن تكون مستقلة إستقلالا كاملا، أي يكفي أن تكون الدولة معترف بها كدولة مستقلة على الصعيد الدولي.

2 – الشروط الشكلية :

وتتمثل في مجموعة إجراءات شكلية التي يجب أن تقوم بها الدولة طالبة عضوية الإتحاد المغاربي، وتتلخص هذه الشروط في إجراءين أساسيين :

1- أن تتقدم الدولة الراغبة في الإنضمام بطلب الإنضمام إلى الإتحاد المغاربي، وذلك بعد إستفائها الشروط الموضعية. ويتكفل الأمين العام للإتحاد المغاربي بتلقي طلبات إنضمام الدول، والذي يقوم بدوره بإبلاغ مجلس الرئاسة الذي له سلطة القبول أوالرفض.

2- بعد تلقي الأمين العام للإتحاد المغاربي طلبات الإنضمام، يقوم بإحالتها إلى مجلس رئاسة الإتحاد أين يتم التصويت على إنضمام طالبي العضوية، حيث يتم قبول إنضمام دولة جديدة بإجماع كافة الدول المكونة للإتحاد بإعتبارها القاعدة العامة للتصويت فيه.

ثانياً – حقوق وإلتزامات الدول الأعضاء

تتمتع الدول الأعضاء في إتحاد المغرب العربي بمجموعة من الحقوق. كما أنها مجبرة على إلتزامها بكل واجباتها، وتتمثل حقوق وواجبات دول الأعضاء في الإتحاد مايلي[19] :

1– حقوق الدول الأعضاء :

يترتب على ثبوت وصف العضوية في الإتحاد الحقوق الآتية :

- حق التمثيل في كافة الأجهزة الرئيسية في الإتحاد.
- يكون لها صوت واحد في كافة أجهزة ولجان الإتحاد.
- طلب عقد دورة إستثنائية لأي من مجلس الرئاسة أو مجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد كلما دعت الضرورة إلى ذلك.
- أن ترشح مواطنيها لوظائف الإتحاد.
- طلب تعديل الوثيقة المنشئة للإتحاد شريطة موافقة كافة الدول الأعضاء، وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في ذات الوثيقة.

2 – إلتزامات الدول الأعضاء :

– تنسيق سياستهم العامة في ميادين التعاون الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والدبلوماسي والدفاعي.

– العمل على تطبيق المبادئ التي ذكرتها الوثيقة المنشئة للإتحاد.

– الإلتزام بالقانون الدولي كنمط للسلوك الذي يجب أن تتبعه الدول المغاربية الأعضاء في علاقاتها المتبادلة.

– مراعاة الإلتزام بمبدأ حسن النية في العلاقات بين الدول.

– إحترام الدول الأعضاء قرارات الإتحاد.

– تتحمل كل دولة نفقات الإتحاد حسب الأنصبة المحددة باللوائح الداخلية.

– تقديم المساعدة إلى الإتحاد كلما إحتاج إليها، والإمتناع عن مساعدة أي دولة يتخذ الإتحاد إزاءها عملا من أعمال القمع والمنع.

[19] نفس المرجع، ص: 143.

- التعهد بعدم السماح لأي نشاط أوتنظيم على تراها يمس أمن أوحرية تراب أي منها نظامها السياسي.
- التعهد بعدم الإنضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي.
- الإلتزام بتسجيل المعاهدات المبرمة في إطار الإتحاد والتصديق عليها وإيداع وثائق التصديقات لدى الأمانة العامة للإتحاد وللأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثالثاً – حالات فقدان العضوية

يمكن أن تتعرض الدول الأعضاء في الإتحاد إلى إحدى حالات فقدان العضوية، وهذا بالرغم من عدم تضمن وثيقة الإتحاد أي إشارة أونص صريح يسمح بإنتهاء وفقد عضوية أحد دول الإتحاد، وتتمثل الحالات العامة لفقد العضوية فيما يلي :

1- فقدان العضوية بسبب زوال الصفة :

و تتمثل في فقدان أو عدم إكتساب الدول صفة دولة عربية أو إفريقية، وهذا على إعتبار أن العضوية في إتحاد المغرب العربي مقتصر على الدول العربية أوالإفريقية، ويحدث فقدان هذه الصفة للدول عند فقدان أحد الدول المذكورة سيادتها وإستقلالها بإندماجها مع دولة أخرى مما يؤدي إلى فناء كيانها.

2- الإنسحاب من العضوية :

من المحتمل أن تحدث حالة إنسحاب أحد أعضاء من الإتحاد المغاربي، وهذا بالرغم من عدم إحتواء معاهدة الإنشاء على أي نص صريح يعطي حق لأي من الدول الخمس في الإنسحاب من الإتحاد.
وعلى العموم فإن حرية الإنسحاب متاحة لدول إتحاد المغرب العربي من عضوية الإتحاد متى رغب فيه.
ويمكن أن يكون عدم ورود نص صريح بالإنسحاب في الوثيقة المنشئة للإتحاد أحد أساليب حرص الدول المؤسسة على ضمان الإستقرار والدوام للإتحاد. وعادة ما تقترن عملية إنسحاب أي عضو من تنظيم إقليم معين بمجموعة من الشروط مثل إتباع القواعد المحددة في الميثاق أوعدم الإنسحاب إلا بعد تثبيت أوضاعها والإستمرار في تحقيق أهدافها.

ويرى بعض المفكرين أنه في حالة إنسحاب دولة عضو من الإتحاد يكون من السهل إقناعها عن العدول عن رأيها بالعودة إلى الإتحاد، وخاصة أن الإنسحاب غير منصوص عليه في معاهدة التأسيس.

3 – إيقاف العضوية :

يتمثل إيقاف العضوية في إنهاء مؤقت لعضوية دولة معينة لمدة زمنية معينة يتم تحديدها من طرف جهاز مختص في الإتحاد ويطبق التوقيف في حق الدولة التي تخل بإلتزاماتها المنصوص عليها في الوثيقة المنشئة للإتحاد، وبموجب هذا الحكم تفقد الدولة ممارسة حقوقها التي تضمنتها وثيقة الميثاق التأسيسي.

إن إتحاد المغرب العربي وأغلب التنظيمات والهيئات الإقليمية الإقتصادية لا تحتوي مواثيقها الأساسية على نصوص تقر إيقاف عضوية أحد الأطراف الأعضاء، ويرجع ذلك إلى حجم الأضرار الناجمة عن هذا الإجراء.

وبالرغم من أن الوثيقة المغاربية جاءت خالية من أي نص يسمح بتوقيف عضوية أي عضو في الإتحاد نتيجة الإخلال بالإلتزامات المترتبة على العضوية، إلا أنه يمكن القول بأن الجهاز المختص في الإتحاد له سلطة إتخاذ قرار بوقف العضوية لمدة معينة وبصفة كاملة أوجزئية كالحرمان من بعض المزايا نتيجة إخلالها بالإلتزامات الملقاة على عاتقها بموجب الوثيقة المنشئة للإتحاد، وذلك قصد حملها على إحترام إلتزاماتها سواء كانت مالية أو غير مالية المترتبة على العضوية.

و يترتب على إيقاف العضوية النتائج التالية[20] :

أ– إن إيقاف عضوية عضو معين لا تعفيه من إلتزامات العضوية كدفع الحصة المالية في الإتحاد.

ب– يحرم من كافة الخدمات التي يقدمها الإتحاد لكافة الأعضاء في المجالات الإقتصادية والسياسية والثقافية.

جـ – يحرم من مباشرة حقوق وإمتيازات العضوية والتي تتمثل في حق الإشتراك في الجلسات وحق التصويت في كل الهياكل.

[20] نفس المرجع، ص :155.

4- فصل العضوية :

عبارة عن إجراء يتم بموجبه إنهاء العلاقة القانونية التي تربط بين الدولة والإتحاد نهائيا، وبالرجوع إلى إتحاد المغرب العربي نجد أنه لم تتضمن معاهدة تأسيسه نصوصا تتعلق بإنتهاء العضوية بناء على قرار يصدر من السلطة المختصة في الإتحاد بفصل أي عضو من أعضائها في حالة الإخلال بأي إلتزام من الإلتزامات التي تفرضها وثيقة تأسيس الإتحاد المغاربي. ولكن يرى بعض الكتاب أن لإتحاد المغرب العربي سلطة فصل أي عضو من أعضائه بشرط أن يكون العضو قد أخل إخلالاً معتمداً بالإلتزامات الملقاة على عاتقه وإنتهاكه بإستمرار لأحكامه.

المبحث الثاني : البنية المؤسسية لإتحاد المغرب العربي ومقومات وأهداف قيامه

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للإتحاد المغرب العربي

يضم إتحاد المغرب العربي عدة مؤسسات، يمكن تقسيمها إلى أربعة أصناف، وهي[21]:

الأجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي والتي تضم مجلس الرئاسة، مجلس الوزراء الأول ومجلس وزراء الخارجية.

والأجهزة ذات الطابع الإداري والإستشاري والقضائي والتي تضم الأمانة العامة ومجلس الشورى والهيئة القضائية.

وكذلك الأجهزة المختصة بالتنسيق والتنفيذ والمتابعة والتي تضم لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة والمجالس الوزارية القطاعية.

والأجهزة ذات الطابع التخصصي والتي تشمل الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم والمصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية .

و الشكل رقم 5.3 يوضح الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي.

[21] نفس المرجع، ص: 159.

الشكل رقم 5.3 :الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي

المصدر : جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 160.

الفرع الأول : الأجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي

تضمنت المواد من 4 إلى 10 من معاهدة الإتحاد الأجهزة ذات الطابع التقريري والمتمثلة في :

أولاً– مجلس الرئاسة :

يتألف هذا المجلس من رؤوساء الدول المغاربية وهو السلطة الوحيدة لإتخاذ القرار[22]. يصدر قراراته على أساس قاعدة الإجماع ويعتبر السلطة العليا للإتحاد. ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة كل سنة وتتم رئاسته بالتناوب السنوي بين رؤساء الدول الأعضاء المرتبين حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي. وحول ممارسة رؤوساء الدول الأعضاء الرئاسة نجد أنه كان من المفروض أن تنعقد القمة المغاربية السادسة خلال شهر ديسمبر 1993 لتنتقل من خلالها رئاسة المجلس من الدولة التونسية إلى الدولة الجزائرية غير أنه ولأسباب موضوعية تم تأجيل هذا الإجتماع إلى أفريل سنة 1994، أين تم إنتقال السلطة إلى الجزائر، وفي إجتماع جانفي 1995 رفضت ليبيا تسلم الرئاسة إحتجاجا على تقيد الدول المغاربية بالحظر الدولي المفروض عليها، ومن جراء هذا الحدث عادت رئاسة الاتحاد إلى الجزائر وإستمرت رئاسة الجزائر إلى غاية ديسمبر 2003 أين تم إنعقاد إجتماع المجلس وإنتقال رئاسة الاتحاد إلى ليبيا.

ويتولى مجلس الرئاسة العديد من الإختصاصات من أهمها :

- العمل على تحقيق أهداف الإتحاد .
- النظر في قضايا الدول الأعضاء، كقضايا الخلافات أو النزاعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء.
- إنشاء لجان وزارية متخصصة لإتحاد المغرب العربي مع تحديد مهامها.
- المصادقة على الجداول الزمنية المقدمة من طرف اللجان الوزارية بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.
- المصادقة على التعديل الوارد بشأن معاهدة التأسيس، كما تشمل صلاحياته تعيين الأمين العام للإتحاد وكذلك الموافقة على تعيين مقر هيئات الإتحاد والموضحة في الشكل السابق.

---

[22] جمال لعمارة، التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004م، ص: 03.

- دراسة طلبات الإنضمام إلى الإتحاد من طرف دول أخرى طبقا للمادة السابعة عشر من معاهدة الإتحاد.

ثانياً– مجلس وزراء الأول :

يتألف هذا المجلس من الوزراء الأول للدول الأعضاء أومن يقوم مقامهم مثل حالة ليبيا التي تتميز بغياب منصب وزير أول، وبالتالي فإن مجلس وزراء الأول المغاربي يتكون من أربعة وزراء الأول لدول الإتحاد وممثل ليبي يملك صلاحية هذا المنصب.

ثالثاً– مجلس وزراء الخارجية :

يتكون هذا المجلس من وزراء خارجية الدول الأعضاء، يجتمع في دورة عادية كل ثلاثة أشهر مع جواز الدعوة لعقد دورات إستثنائية، ويرأس هذا المجلس الدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة لمجلس الرئاسة.

ومن مهام هذا المجلس مايلي كما أدرج في المادة 8 و9 من وثيقة المعاهدة:

- التحضير لإجتماعات المجلس الرئاسي، وتنسيق جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة، ووضع الخطط والجداول الزمنية لتنفيذ التوصيات والقرارات المصادق عليها من قبل مجلس الرئاسة[23].
- إقتراح السياسات ووضع الدراسات الهادفة إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.
- النظر في نتائج أعمال لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة في وضع الخطط.
- الإهتمام بكافة الملفات التي تخص الساحة المغاربية، سواءا على مستوى داخل الإتحاد أوالملفات المغاربية المرتبطة بالعالم الخارجي .
- التدخل لوضع إستراتيجية الدفاع والأمن الجماعي لضمان أمن المنطقة المغاربية.
- الإهتمام بالملف المغاربي الأوروبي قصد إقامة الحوار المسؤول والبناء بين المجموعتين.

ويتخذ هذا المجلس قراراته عن طريق تطبيق نظام التصويت، حيث لكل دولة صوت واحد، ولايحق لأي دولة أن تمثل دولة أخرى أو تصوت نيابة عنها.

[23] طيبي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

الفرع الثاني : الأجهزة ذات الطابع الإداري والإستشاري والقضائي

تتمثل هذه الأجهزة فيمايلي :

أولاً– الأمانة العامة :

تتكون الأمانة العامة من عضو واحد من كل دولة (المادة11)، ومجموعة من الموظفين الدوليين يمثلون دولهم إلى جانب أعوان محليين. ويرأس الأمانة العامة الأمين العام الذي يعين من طرف مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة التجديد.

وطبقا للمادة الخامسة من النظام الأساسي للأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي تمتلك الأمانة مجموعة من الإختصاصات كالتالي :

- التحضير لنشاط المجلس الرئاسي ومتابعة تنفيذ قراراته وبرامجه وإعداد مشروع الميزانية والسهر على تنفيذها.
- التنسيق بين أجهزة المجلس وتتابع قضاياه وعلاقاته الخارجية.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية والبرامج لعمل الإتحاد بالتنسيق مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير الوثائق والمعلومات وعند الحاجة الإستعانة بالكفاءات المغاربية.
- إعداد التقارير الدورية عن مدى بناء الإتحاد المغاربي.
- الإشراف على سير أعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتوثيق هذه الأعمال.
- حفظ الوثائق والمستندات الرسمية لهياكل الإتحاد بما فيها وثائق التصديق على الإتفاقيات الجماعية المبرمة في نطاق الإتحاد.
- توطيد العلاقة بالأمانات العامة للتجمعات العربية قصد تعزيز العمل العربي المشترك.

وتتميز الأمانة العامة بالإستقلال المالي، حيث بموجب النظام المالي للإتحاد يتم إعداد ميزانية الأمانة والتي تساهم فيها جميع دول الإتحاد بحصص متساوية، ولقد بلغت ميزانية سنة 1993 مبلغ 1.842.000دولار أمريكي مقسمة بالتساوي على الدول الأعضاء بحيث حصة كل دولة 368402 دولار أمريكي.

ثانياً – مجلس الشورى :

يعد هذا المجلس بمثابة "هيئة برلمانية" ممثلة للشعوب المغاربية، وكان يتكون في البداية من50 عضو ممثل عن هيئات نيابية مغاربية أي بمعدل 10 أعضاء عن كل دولة، غير أنه تم إدخال تعديلات على تشكيلته وذلك برفع عدد أعضائه من 50 إلى 100 عضو ثم إلى 150 عضو[24].

وتم إنعقاد الدورة الأولى لمجلس الشورى المغاربي يومي 20 و21 أكتوبر 1989 وتم خلال الدورة إنتخاب رئيس وأعضاء المكتب.

ويقع مقر هذا المجلس في الجزائر كمقر دائم وهذا طبقا لإتفاقية المقر الموقعة بين الحكومة الجزائرية وأمانة المجلس في 09 جوان 1994. ويضطلع المجلس بمهمة إبداء الآراء حول مشروعات القرارات التي تعرض عليه من قبل مجلس الرئاسة، وبالإضافة إلى ذلك له صلاحية رفع توصيات تتعلق بتعزيز عمل الإتحاد من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بالإتحاد.

وللمجلس خمس لجان هي :

1- لجنة الشؤون القانونية برئاسة موريتانيا.

2- لجنة الشؤون السياسية برئاسة المغرب.

3- لجنة شؤون البنية الأساسية برئاسة الجزائر.

4- لجنة الموارد البشرية برئاسة تونس.

5- لجنة الإقتصاد والمالية والتخطيط والأمن الغذائي برئاسة ليبيا.

ثالثاً–الهيئة القضائية :

تتشكل هذه الهيئة من 10 أعضاء، أي قاضيين من كل بلد (الفقرة الأولى المادة الثالثة عشر)، يعينون لمدة 6 سنوات، ويتجدد نصفه كل ثلاث سنوات، ويتم تعيينهم من طرف الدولة المعينة، ويرأس هذه الهيئة أحد أعضائها لمدة سنة واحدة عن طريق الإنتخاب (حسب ما جاء في المادة الخامسة عشر).

[24] نفس المرجع ، ص:84.

ويقع مقر الهيئة في مدينة نواكشط بموريتانيا ويجوز أن تنعقد جلساتها بأي دولة من الدول المغاربية إذا رأت ذلك مناسبا، وقد تم التوقيع على إتفاقية المقر بين الحكومة الموريتانية والهيئة القضائية.
وتتولى هذه الهيئة نوعين من الإختصاصات كالتالي[25]:

1- **الإختصاص القضائي**: و تشمل النظر في :

- المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والإتفاقيات التي تبرم في إطار الإتحاد المغاربي.
- المنازعات التي تنشأ ما بين أجهزة الإتحاد أوموظفيه وفقا لما ينص عليه النظام الخاص بكل جهاز إتحادي.

2- **الإختصاص الإستشاري** : تصدر الهيئة أراء إستشارية في مجال المسائل القانونية التي تحال إليها من قبل الرئاسة.

الفرع الثالث : الأجهزة المختصة بالتنسيق والمتابعة

تشمل هذه الأجهزة الهيئات التالية:

أولاً- لجنة المتابعة:

بموجب المادة التاسعة من معاهدة إنشاء الإتحاد تتألف لجنة المتابعة من الأعضاء الحكوميين الذين تعينهم الدول الأعضاء، واحد عن كل دولة لمتابعة قضايا الإتحاد.
وهي عبارة عن هيئة مختصة بتنفيذ ما صدر من قرارات عن مجلس رئاسة الإتحاد وتقديم الإقتراحات البناءة بشأن تنفيذ هذه القرارات.

وتتولى هذه الهيئة مجموعة من المهام من أهمها مايلي :

1- متابعة القرارات المتخذة من طرف مجلس رئاسة الإتحاد في كل المجالات.
2- دراسة تقارير اللجان الوزارية المتخصصة وإتخاذ ما يلزم بشأنها من توصيات.

[25] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

3- تحضير مشاريع القوانين والقرارات، وإحالة المشاريع المعدة إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها إلى مجلس الرئاسة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

4- متابعة الدراسات القائمة في إطار العلاقات مع التجمعات الجهوية ومؤسسات التمويل وتطوير الأعمال لكل أجهزة الإتحاد.

ثانياً – اللجان الوزارية المتخصصة :

نصت المادة العاشرة من إتفاقية تأسيس الإتحاد المغاربي على تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة، ومن خلال إجتماع المجلس الرئاسي المنعقد بتونس من 21-23 يناير1990 تم تحديد إختصاص هذه اللجان، حيث تم إنشاء أربع لجان وزارية[26] مكلفة بإنجاز برامج مشتركة في قطاعات معينة.

أ- لجنة الأمن الغذائي :

تتولى هذه اللجنة وضع الخطوط الرئيسية لرسم السياسات الخاصة بالإستراتيجية الزراعية والمائية لدول الإتحاد. فهي تهتم بقطاعات الفلاحة، الثروة الحيوانية، المياه والغابات، الصناعات الفلاحية والغذائية، إستصلاح الأراضي.

ب- لجنة المالية والإقتصاد :

تهتم هذه اللجنة بميادين التخطيط، الطاقة، التجارة، الصناعة، السياحة، المالية، الجمارك، التأمين، المصارف وتمويل الإستثمار، الخدمات.

كما تركز هذه اللجنة على إبراز مجالات العمل المشترك فيما يتعلق بالتخطيط الإقتصادي و الإجتماعي والتنسيق بينهما من أجل تحقيق التجانس بين الخطط الإقتصادية الوطنية ووضع الأسس لتطوير تخطيط مستقبلي متكامل قصد الوصول إلى التكامل الإقتصادي بين الدول الأعضاء.

جـــ – لجنة البنية الأساسية :

تهتم هذه اللجنة بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، الإسكان والعمران، والتعاون في مجال النقل البحري والبري والإتصالات المختلفة، والعمل من أجل التنسيق في إقامة مشاريع البنية الأساسية

[26] عباس بالفاطمي، مرجع سبق ذكره،ص:55.

وفي سياسات الطيران والنقل الجوي بين دول الإتحاد وكذلك وضع الإطار الملائم للتكامل في ميدان البريد والمواصلات.

د – لجنة الموارد البشرية :

تتولى هذه اللجنة إستنباط مجالات العمل المشترك في التربية والتعليم والثقافة بوضع إستراتجية تربوية في بلدان الإتحاد، والعمل على تنسيق سياسات وبرامج البحث العلمي في الدول الأعضاء بهدف التكامل وإقتراح مجالات العمل المشترك كإنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية.

كما تسعى إلى توحيد التشريعات في ميدان العمل وممارسة مختلف الحرف والمهن القانونية، وتعمل كذلك على تنسيق سياسة بلدان الإتحاد لرعاية حالياتها من المغتربين خاصة في أوروبا قصد المحافظة على أصالتها العربية الإسلامية.

ثالثاً – المجالس الوزارية القطاعية :

نصت المادة الخامسة من إتفاقية الإتحاد على تفرع اللجان الوزارية المتخصصة السابقة الذكر إلى مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما تقتضيه عملها.

وتطبيقا لهذه المادة تم إنشاء عدد من هذه المجالس القطاعية مكونة من الوزراء المعنيين، وتعمل على تجسيم أهداف الإتحاد المغاربي في المجالات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية أي في المجالات غير السياسية.

ومن أهم المجالس الوزارية القطاعية التي تم تشكيلها هي[27]:

1- المجلس الوزاري المغاربي للتربية والتعليم والبحث العلمي.
2- المجلس الوزاري المغاربي للثقافة والإعلام.
3- المجلس الوزاري المغاربي للنقل.
4- المجلس الوزاري المغاربي للصحة.
5- المجلس الوزاري المغاربي للطاقة.
6- المجلس الوزاري المغاربي للداخلية.

[27] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

الفرع الرابع : الأجهزة ذات الطابع التخصصي

تتمثل هذه الأجهزة في تلك الهيئات التي يقتصر نشاطها على بعض الموضوعات التي تعتبر محل تعاون الدول الأعضاء في مجالات معينة كالتعليم العالي والبحث العلمي والمجالات الإستثمارية والتجارية والمالية. وتتمثل هذه الأجهزة في الهيئات التالية[28]:

1- الجامعة المغاربية.

2- الأكاديمية المغاربية للعلوم.

3- المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية.

أولاً- الجامعة المغاربية :

تعتبر الجامعة المغاربية إحدى المؤسسات العلمية لإتحاد المغرب العربي، أنشئت بموجب القرار الصادر عن مجلس رئاسة الإتحاد في دورته الثانية المنعقدة بالجزائر في الفترة 21 – 23- 1991، ويقع مقرها بمدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية، وتتوزع وحداتها على دول الإتحاد حسب مقتضيات مهماتها والإمكانات المتاحة.

ولقد تضمنت المادة الرابعة من النظام الداخلي مختلف مهام الجامعة المغاربية والتي يأتي في مقدمتها المساهمة في التكوين والتعليم العالي والبحث العلمي على المستوى المغاربي.

ثانياً – الأكاديمية المغاربية للعلوم :

تعتبر هذه الأكاديمية من أهم إنجازات الإتحاد في مجال التعاون والبحث العلمي ولقد نصت المادة الأولى من النظام الداخلي للأكاديمية على تمتع هذه الأكاديمية بالشخصية القانونية والتي تتيح لها إمكانية إبرام إتفاقيات حول التعاون مع مؤسسات دولية أخرى، كما أنها تتمتع بالإستقلالية المالية، ولقد أختيرت الجماهيرية الليبية مقرا لها مع توزيع نشاطاتها على أقطار المغرب العربي بكيفية متوازنة وحسب مقتضيات مهمتها.

[28] نفس المرجع، ص :230.

ومن الأهداف الرئيسية لهذه الأكاديمية إقامة إطار مناسب للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في أقطار المغرب العربي وكذلك التعاون العلمي بين دول الإتحاد والدول الأجنبية الأخرى.

ثالثاً – المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية :

يعتبر المصرف المغاربي مؤسسة مالية دولية مستقلة لإتحاد المغرب العربي، ويتمتع بالشخصية القانونية والإستقلال المالي اللازم للقيام بمهامه، ولقد تم إنشاؤه بناءاً على قرارات القمة.

ويقع مقر هذا المصرف في مدينة تونس ويجوز للمصرف أن يحدث وكالات أو فروعا أو مكاتب داخل أوخارج دول الإتحاد وذلك بناء على قرار من مجلس الإدارة يكون لهذه الفروع والمكاتب والوكالات جميع الإمتيازات الممنوحة للمقر الرئيسي للمصرف.

ويشمل هذا المصرف ثلاث أجهزة رئيسية :

- الجمعية العمومية للمصرف.
- مجلس إدارة المصرف.
- مكتب المراقبة المالية.

وتتمثل المصادر الرئيسية لتمويل هذا المصرف في ثلاثة مصادر رئيسية وهي[29]:

1- رأس مال المصرف المغاربي :

وهو ما دفع من أنصبة في حصص الإكتتاب في رأس مال المصرف من طرف الدول الأعضاء، و قد تقرر في الإتفاقية المنشئة للمصرف المغاربي مبلغ 500مليون دولار أمريكي كرأسمال للمصرف. ورأس مال المكتتب فيه عند التأسيس 150 مليون دولار أمريكي مقسمة إلى مائة وخمسين ألف سهم قيمة كل منها ألف دولار أمريكي ويكتتب فيه بالتساوي بين مساهمي دول الإتحاد.

[29] نفس المرجع، ص:243.

2- الإقتراض :

ويتضمن الإقتراض من الأسواق المالية العالمية بالعملة القابلة للتحويل شريطة عدم الإخلال بأغراضه وسلامة وضعه المالي، كما يمكن الإقتراض من الأسواق المالية لدول الإتحاد.

3- الودائع :

وتتضمن إستلام الودائع بالعملة التابعة للتحويل شريطة عدم تعارضها مع القواعد السارية عن كل دولة من دول الإتحاد ومن ثم لا يقبل المصرف الودائع بالعملات المحلية.

المطلب الثاني: أهداف إتحاد المغرب العربي

تتماثل إلى حد بعيد أهداف إتحاد المغرب العربي ككيان إقليمي مع الأهداف العامة لأغلب التكتلات الإقتصادية الإقليمية، والتي عادة ما تركز على الجانب الإقتصادي، حيث يرجى من التكامل الإقتصادي تحقيق عدة أهداف إقتصادية من أهمها توسيع حجم السوق وبالتالي التشجيع على إقامة صناعات كبيرة الحجم تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وتحسين شروط التبادل التجاري والإستفادة من العمالة المؤهلة، وهذا ما يساهم في الأخير في تحقيق التنمية الإقتصادية الوطنية.

ويمكن التفرقة هنا بين الأهداف التي يسعى الإتحاد المغاربي إلى تحقيقه كونه كيان إقتصادي إقليمي، وبين الأهداف الوطنية للدول الأعضاء التي تسعى كل دولة عضو إلى تحقيقها من وراء التكامل الإقتصادي، وفيما يلي تفصيل حول أهداف إتحاد المغرب العربي ككيان إقليمي والأهداف الوطنية لكل دولة من الدول الأعضاء.

الفرع الأول: الأهداف العامة للإتحاد المغاربي

لقد نصت المادتان الثانية والثالثة على مجموعة من الأهداف المرجو تحقيقها والتي يمكن تقسيمها حسب عدة مجالات: سياسية وإقتصادية وأمنية وثقافية كالتالي :

أولاً – الأهداف السياسية :

ويندرج ضمن هذا النوع أهم الأهداف التي يسعى الإتحاد المغاربي إلى تحقيقها. وترتكز هذه الأهداف على هدف رئيسي ومتمثل في تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها وتمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

كما يهدف الإتحاد في هذا الإطار إلى المحافظة على إستقلالية الدول الأعضاء والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات والخلافات الإقليمية، ولهذا الغرض تسعى الدول بالمساهمة في صيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف وتحقيق الوفاق بين الدول، وذلك بإقامة تعاون ديبلوماسي وطيد بينهم يقوم على أساس الحوار.

ثانياً – الأهداف الأمنية :

يهدف الإتحاد المغاربي إلى صيانة إستقلال كل دولة من دولة وإحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، وتتضمن الأهداف السياسية مسألة بالغة الأهمية والمتمثلة في التحسب للعدوان الخارجي حيث نصت المادة الرابعة على مايلي:" كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداءا على الدول الأعضاء الأخرى".

وجاء في المادة الخامسة :" تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي".

وكذلك نصت مواد المعاهدة على مايلي :

" كما تتعهد بالإمتناع عن الإنضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجه ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى ".

من خلال هذه الأهداف يتجلى لنا أن الإتحاد المغاربي يطمح بدرجة الأولى إلى تفادي كل الخلافات والنزاعات السياسية القائمة بين دول أعضائه، ثم يسعى إلى تحقيق قوة سياسية قادرة على مواجهة العدوان الخارجي بمختلف صوره.

ثالثاً – الأهداف الإقتصادية :

تركز الأهداف الإقتصادية للإتحاد المغاربي على مسألة تحقيق التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي من خلال العمل والتعاون الجماعي لتحقيق هذه الأهداف، ويمكن حصر الأهداف الإقتصادية للإتحاد في مايلي[30] :

– تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.

– تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.

– إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في إطار التنظيم المغاربي.

– تطوير الموارد البشرية وتدريبها لإستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة، وتكوين إطارات بشرية قادرة على تسيير المؤسسات المالية والإقتصادية والإتحادية.

– تطوير التجارة البينية الجهوية وتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال السماح بحرية حركة السلع والعمل ورأس المال. ولقد نصت المادة الثانية من إتفاقية الإنشاء على تعهد دول المغرب العربي على إتباع سياسة مشتركة لأعضائه في ميادين متنوعة، والعمل تدريجيا على تحقيق حركة تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

– تحقيق التنمية الصناعية، الزراعية، التجارية والإجتماعية للدول الأعضاء وإتخاذ ما يلزم إتخاذه من وسائل لهذه الغاية، كإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا المجال.

– تنسيق السياسات في ما يتصل بدخول الأسواق الأوروبية.

– تنسيق الجهود من أجل التعامل مع الأزمات الإقتصادية التي أثرت على كل دول المنطقة المغاربية خلال عقد الثمانينات.

– تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العالمية لتحقيق أعلى معدل للنمو الإقتصادي المغاربي.

[30] نفس المرجع، ص94.

رابعاً – الأهداف الثقافية :

تتمثل الأهداف الثقافية للإتحاد المغاربي في إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستوحات من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية والقومية العربية.

إن من أهم الوسائل الكفيلة لبلوغ هذا الهدف إنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية، وإقامة مناسبات التعاون العلمي.[31]

الفرع الثاني: أهداف دول الإتحاد من التكامل الإقتصادي

تهدف كل دولة من دول الإتحاد إلى تحقيق أهداف معينة من وراء إقامة تكامل إقتصادي، والتي تساهم في تحقيق مصالحها الوطنية. وتختلف الأهداف الوطنية لكل دولة بإختلاف الخصوصيات الإقتصادية لكل دولة. وفيمايلي سنذكر أهم أهداف إقامة الإتحاد حسب كل دولة من دول الإتحاد:

أولاً – ليبيا :

لقد تركزت أهداف ليبيا من إقامة الإتحاد المغاربي على بعض المكاسب السياسية من أهمها :

1- إضفاء طابع سياسي دفاعي على الإتحاد بحيث يصبح الإتحاد قوة ردع إقليمية للتهديدات الخارجية والإعتداءات التي تتعرض لها دولة ليبيا وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

2- تفادي تعرض دولة ليبيا إلى العزلة العربية، وخاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية ومحاولات الوحدة مع السودان، وإنتقال علاقاتها مع تونس من مجال التعاون إلى دائرة التوتر من وقت لأخر.

3- طموح ليبيا من أن يصبح الإتحاد المغاربي نواة الوحدة العربية الشاملة، وبالتالي تستطيع من خلاله أن تلعب دورا هامًا في المنطقة العربية.

[31] بن ذيب شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

4- دعم دور ليبيا في المجال الإفريقي، حيث دعت ليبيا إلى ضرورة إدخال النيجر ومالي وتشاد والسودان إلى إتحاد المغرب العربي.

ثانياً – تونس :

تمثلت أهداف دولة تونس من خلال دخولها إلى الإتحاد المغاربي فيما يلي :

1- تحقيق مكاسب إقتصادية في ظل تواضع الإمكانيات الإقتصادية الوطنية.

2- محاولة إحداث توازن وتقارب إقتصادي بين تونس وباقي الدول الأعضاء الأخرى القوية نسبيا.

3- إقامة تعاون أكثر مع ليبيا في إطار صيغة العمل الجماعي داخل الإتحاد، وذلك من أجل تحقيق فائدة إقتصادية من خلال العمالة التونسية في ليبيا دون تعرض لضغوط سياسية منها.

4- تعزيز دور تونس في الإقتصاد العربي، وتوازن دورها مع باقي الدول العربية من خلال الإتحاد المغاربي وذلك بعد إدراكها بمحدودية وهامشية دورها في جامعة الدول العربية.

ثالثاً – الجزائر :

هدف الجزائر من دخولها إلى الإتحاد المغاربي إلى تحقيق ما يلي :

– تحقيق وضع أفضل لتجارها الخارجية خاصة مع الدول الأوروبية فيما يتعلق بالغاز الطبيعي الذي ستصدره الجزائر إلى أوروبا عن طريق المغرب مرورًا بإسبانيا.

– الإستفادة الإقتصادية من المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء خاصة في مجال التجارة الخارجية، ثم العمل على التخلص من حالة البطالة والأزمات الإقتصادية والإجتماعية التي تعيشها البلاد.

– إستغلال الإتحاد في تصفية الخلافات والصراعات الخارجية التي تواجهها الجزائر على الصعيد الإقليمي والدولي.

– أهمية وكبر الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في المنطقة العربية والإفريقية، وخاصة بعد تجاوز أزمتها الداخلية.

رابعاً – المغرب :

يسعى المغرب إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال دخوله إلى الإتحاد المغاربي، يتمثل أهمها في:

– الإستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبية التي ستساعد على حركة التجارة الخارجية، وكذلك الإستفادة من المشاريع المشتركة التي ستقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول، وتم تحديد هذا الهدف بعد رفض السوق الأوروبية المشتركة إنضمام المغرب إليها.

– مواجهة البطالة التي تتعرض لها المغرب وخاصة بعد طرد العديد من المغربيين من دول أوروبية وخاصة فرنسا.

– رغبة المغرب في التوصل إلى صيغة مناسبة لتسوية الخلافات بينها وبين دول المغرب العربي الأخرى خاصة خلافاتها مع كل من الجزائر وموريتانيا.

– تجاوز بعض المحاور التي كانت ضد المغرب مثل المحور: الليبي–الجزائري، والمحور الجزائري–الموريتاني، والمحور الليبي– التونسي.

رغبة المغرب في إستخدام الإتحاد المغاربي لإنهاء النزاعات وخاصة فيما يتعلق بجبهة البوليساريو بالتوصل إلى حل لمشكلة الصحراء الغربية. حيث أصبحت مشكلة الصحراء الغربية عبءًا عسكريًا وإقتصاديًا وسياسيًا وخاصة عند إعتراف الأمم المتحدة بالجمهورية الصحراوية منذ إعلانها عام 1976، وهو الأمر الذي أدى لجوء المغرب للخيار العسكري لحل هذه المشكلة وهو ما أدى بها إلى إستنزاف قوتها العسكرية وتهميشها من المنطقة المغاربية.

خامساً – موريتانيا :

من أهم ما تهدف إليه موريتانيا من إنضمامها إلى الإتحاد المغاربي مايلي :

– الإستفادة من التعاون والتنسيق الإقتصادي بين دول الإتحاد الذي سيركز على التخصص وتقسيم العمل في المشروعات المشتركة، وذلك في ظل ندرة الموارد الطبيعية لموريتانيا بالإضافة إلى المصاعب التي تواجهها وأخطار الجفاف وهجمات الجراد.

– إقامة علاقات متوازنة مع كل من الدولتين الجارتين الجزائر والمغرب، وخاصة مع المغرب التي تتميز علاقتها بها بالتوتر والإضطراب وعدم التفاهم.

– تدعيم وتقوية الأغلبية العربية الموريتانية في مواجهة التيارات الإنفصالية داخل موريتانيا خاصة بعد المحاولة الإنقلابية التي قامت بها عناصر زنجية كانت تهدف إلى قيام نظام عنصري.

– إستخدام الإتحاد المغاربي في دعم دور موريتانيا في منظمة دول غرب إفريقيا.

المطلب الثالث : مقومات التكامل المغاربي

يتوفر إتحاد المغرب العربي على خصائص ومقومات تمنحه المواصفات المطلوبة لجعله فضاءاً وتكاملاً إقتصادياً ذو أهمية إستراتيجية معتبرة، فهو يمتلك عوامل بالغة الأهمية تمكنه من تشكيل كيان إقليمي متماسك ومنسجما وذو قوة تفاوضية كبيرة. وفيمايلي أهم مقومات إتحاد المغرب العربي:

الفرع الأول : المقومات التاريخية والحضارية

وتتمثل في :

أولاً– وحدة الدين واللغة :

تعتبر وحدة الدين عاملا مساعد على تكوين وإستمرار التكامل الإقتصادي، وبالتالي فإن الدين الإسلامي يعتبر دعامة أساسية للوحدة المغاربية، فهو الدين الذي إعتنقته شعوب الدول المغاربية منذ أربع عشر قرنا بعدما عرفت منطقة المغرب العربي الوثنية بمختلف أنواعها قبل فتح الإسلام. وبالنظر في الدساتير نجد أنه يتضح بجلاء أن كافة الدساتير المغاربية قد أكدت إرتباط شعوب المنطقة بالدين الإسلامي.

أما فيما يخص بوحدة اللغة، نجد أن اللغة الرسمية والرئيسية لدول المنطقة هي اللغة العربية. وهو الأمر الذي ساعد ودعم قيام الإتحاد، على أساس أن وحدة اللغة يعني تسهيل سبل التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء، وكذلك تجعل الدول الناطقين بها جماعة متميزة ومرتبطة أكثر فأكثر ببعضها البعض.[32]

ويمكن التنويه أن اللغة العربية هي لغة دخيلة على المنطقة، فقبل الفتوحات الإسلامية كانت المنطقة المغاربية تحوي عدة لهجات وتضم العديد من الثقافات، ومع الفتح العربي الإسلامي إستقرت اللغة

[32] جمال عبد الناصر مانع، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

العربية كلغة للعبادات والمعاملات اليومية والعامة وأخذت تزداد إنتشارا وشيوعا إلى أن أصبحت لغة الحياة وحلت مكان اللغات واللهجات الإقليمية والمحلية السابقة لها.

ولقد تم التصريح في كافة دساتير الدول المغاربية على إعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وطنية للشعب والدولة، ووصفها أنها من المقومات الأساسية التي تعبر عن وحدان الشعوب المغاربية.

ثانياً– وحدة التاريخ :

تعيش دول المغرب العربي منذ القدم تاريخا واحدا، والذي كان محفوفا بالتضحيات الجسام ومقاومة الغزاة المحتلين الذين كانوا يهدفون بإستمرار إلى إحتلالهم وبسط نفوذهم عليهم وإستغلال مواردهم الطبيعية منها والبشرية.

إن وحدة التاريخ التي تربط الدول المغاربية تعد من أهم عوامل وحدة التكامل الإقتصادي، ذلك أن التاريخ المشترك يساهم في تأليف شعوب الدول وشعورها، فضلا عن ما يحمله هذا التاريخ من ذاكرة الشعوب المغاربية من آمال و ألام.

ثالثاً – وحدة النسيج الإجتماعي:

تحتوي منطقة المغرب العربي على كتلة بشرية تناهز 80 مليون نسمة وتتسم هذه الساكنة رغم تنوعها العرقي وخصائصها المحلية بالتماهي الثقافي والانسجام الإجتماعي و وحدة المعتقدات والقيم والتقاليد مما سهل إندماجها ضمن مجتمعات متجانسة منذ القدم.

كما أن المنطقة المغاربية تتوفر على الرغبة في المعيشة المشتركة المتولدة من إتحادهم في العقيدة واللغة والمصالح الإقتصادية والتاريخ المشترك وهو ما خلق لديهم الشعور المشترك والرغبة في العيش معا.

رابعاً – وحدة الثقافة:

إن سكان المغرب العربي على إختلاف أعراقهم وأصولهم قد إنتظموا في مجتمعات منديجة و تكونت لديهم بحكم المساكنة والتمازج ألفة وتناغم سيكلوجي وإجتماعي شكل أساسا قويا للهوية الثقافية الواحدة التي ترتكز عليها الشعور المتين لدى كل المغاربيين على إختلاف أجناسهم بالإنتماء إلى كيان واحد وموحد.

خامساً – العامل الجغرافي[33]:

تمثل منطقة المغرب العربي حيزاً جغرافياً متصلاً لا يفصل بين أجزائها فاصلا طبيعيا ويغطي مساحة إجمالية تزيد عن 6 ملايين كم^2، وتشكل هذه المساحة جزءا لا يتجزء من مجال أوسع وأرحب يناهز بدوره 13.5 مليون كم^2 ألا وهو فضاء الأمة العربية. ومن المعلوم أن الفضاء المغاربي يحتل موقعا حيواستراتيجيا مركزيا إذ تقع هذه المنطقة شمال إفريقيا وتطل على كل من البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي ويقابل الشواطئ الأمريكية والأوروبية.

ومنه فإن الوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة في الوحدة المغاربية، وتدعم وتساعد على قيامه.

الفرع الثاني: المقومات الطبيعية

يمتلك المغرب العربي مقومات طبيعية مهمة حيث تبلغ مساحته الإجمالية 6 مليون كم^2، منها 5000كم شريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى 700كم على المحيط الأطلسي مع تعدد مناخه "جبلية-غابات-سهول-أنهار"وصحاري شاسعة تشكل غالبية مساحة المنطقة.

كما تتوفر المنطقة على ثروة حيوانية ومعدنية هائلة ومتعددة وإن كان جزؤها الأكبر غير مستغل حتى الآن، ويحتاج إلى إستثمارات كبيرة لإستخدامها وإستغلالها بكفاءة أفضل.

وتتمثل الإمكانيات الطبيعية للمنطقة المغاربية فيمايلي:

أولاً– الأراضي الزراعية :

تتوفر المنطقة المغاربية على مساحة صالحة للزراعة متنوعة تسمح بزراعة مختلف أنواع الحبوب الشتوية والصيفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه.

كما تمتد بلدان الاتحاد المغاربي على مساحة شاسعة تقدر بـــ468.8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك البلدان، وتأتي في مقدمتها الجزائر بـــ283.2 مليون هكتار، ثم ليبيا بـــ176 مليون هكتار ثم موريتانيا بـــ 102.5مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44.6 مليون هكتار، وتونس 15.5مليون هكتار[34].

---

[33] نفس المرجع، ص: 40.

[34] صالح صالحي، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات و الاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004م.ص 02.

الجدول رقم 23.3 : الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي

القطـــر	المساحة بالمليون هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة بالمليونI	نسبة I إلى المجموع(%)	الأراضي المروية كنسبة منI (%)	الأراضي الرعوية كنسبة من المجموع
الجزائر	238.2	07.5	03	07	02
المغرب	44.6	08.5	19.4	13	17.8
تونس	15.5	03.0	19.5	7.5	4.1
ليبيا	176	01.7	01.1	11	0.4
موريتانيا	102.5	00.2	0.2	10	4.8
المجموع	468.8	21.1	4.5	04	

المصدر: صالح صالحي، الاتحاد المغاربي: الإمكانيات والاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة و الشراكة المتوازنة، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية-الأوروبية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص 02.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الأراضي الزراعية المتاحة للاستغلال تشكل ما نسبته 4.5% من المساحة الكلية من دول الإتحاد، وتشكل 30% من المساحة المزروعة في العالم العربي إلا أنها معتبرة بالمقارنة مع مجموع المساحة، فهي تبلغ 21 مليون هكتار.

ونلاحظ من الجدول كذلك أن نسبة الأراضي المروية هي نسبة ضعيفة مقارنة مع الموارد المائية التي تتوفر عليها دول إتحاد المغرب العربي، وهذا نتيجة عدم استغلال الثروة المائية وعدم الاستفادة من كمية الأمطار التي يعتمد عليها في الزراعة في أغلب البلدان المغاربية وهي غير مضمونة دائما.

كما توجد مساحة كبيرة من الأراضي الرعوية الطبيعية تعمل على زيادة وزن الثروة الحيوانية البرية في منطقة المغرب العربي، بالإضافة إلى ساحل كبير يمتد من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمملكة المغربية إلى البحر الأبيض المتوسط على شواطئ المغرب والجزائر و تونس وليبيا، حيث يمكن الاستفادة من إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الدولية والإقليمية.

ويلاحظ كذلك أن إختلاف المساحة الصالحة للزراعة في المنطقة المغاربية إضافة إلى تنوعها أعطى ميزة نسبية للدول المغاربية، وهو أحد أسس التخصص وتقسيم العمل الزراعي في المنطقة بهدف تحقيق التكامل المنشود.

ثانياً– الثروات المعدنية والطاقوية :

يتوفر إتحاد المغرب العربي على موارد معدنية وطاقوية كبيرة ومتنوعة، حيث يملك كمًا وافراً من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح، ولقد قدر إحتياطي النفط للمنطقة بـــ54 مليار والغاز الطبيعي بحوالي 41 مليار متر مكعب في كلا من البلدين ليبيا والجزائر.

كما يمتلك الإتحاد المعادن كالفوسفات والتربة النادرة والحديد والنحاس والذهب والماس وغيرها. ويمثل المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم، حيث بلغ إحتياطه أكثر من47 % من الإحتياطي العالمي، وتحتل تونس المرتبة الخامسة عالميا. ولقد قدر إحتياطي الحديد بـــ 90 مليار طن في كلا من الجزائر وموريتانيا كما أن هناك إحتياطيات غير مستغلة من النحاس، الزنك، الرصاص اليورانيوم، الذهب.

إن من أهم ما يميز الثروات المعدنية الطاقوية لمنطقة المغرب العربي هو توزيعها الجغرافي الذي يساعد ويشجع على قيام التعاون والتكامل. وخاصة إذا علمنا أن جزءا كبيرا من هذه الثروات متواجدة بالقرب من المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان الخمسة. وهو الأمر الذي يدفع إلى قيام تعاون مشترك من أجل إستغلال هذه الثروات بقيام مشاريع مشتركة ومتكاملة.

ثالثاً– الثروات الحيوانية :

تتوفر منطقة المغرب العربي على ثروات حيوانية كبيرة من شأنها أن تساعد وبدرجة كبيرة في سد الفجوة الغذائية لسكان المنطقة، ومن أبرزها الثروة السمكية في موريتانيا واللحوم.

الفرع الثالث: المقومات الإقتصادية

يتوفر المغرب العربي على مقومات إقتصادية معتبرة تمكنه من أن يكون قوة إقتصادية كبيرة وفعالة. ومن أهم هذه الخصائص مايلي:

أولاً– رأس المال :

إن الإقتصاديات المغاربية مقسمة إلى صنفين، صنف يمتلك الفائض وقد يفقد القدرة على التصنيع والإستثمار، وصنف ثاني يعاني العجز وقد يمتلك القدرة على التصنيع، غير أن القدرة على التمويل مازالت ضعيفة نتيجة إلى أن الدولة هي الممول الوحيد بسبب أحادية التصدير (المحروقات حالة الجزائر والتي تشكل نسبة عالية جدا من مجموع الصادرات الجزائرية) إضافة إلى ضعف أداء الأسواق المالية لدول المنطقة.

ثانياً– حجم السوق المغاربية:

تلعب السوق المغاربية دورا هاما في إستيعاب المنتجات الصناعية، ويعتمد على إتساع رقعة مستهلكيها داخليا وإيجاد المنافذ في الأسواق الخارجية. وتعاني هذه الأسواق من ضيق بسبب النظرة التجزيئية في إطار التصنيع الثقيل، حيث يعتمد هذا الأخير على شروط وجود موارد مالية ومادية كبيرة وإعتماد التكامل.

ثالثاً– العمالة :

تتوفرالإقتصاديات المغاربية على تعداد سكاني يناهز 80 مليون نسمة يضم قوة عمل شبابية مهنية وجامعية متخصصة، إلا أنها تعاني من التذمر وعدم الرضي مما قضى على الرغبة في المشاركة في عملية التنمية والدفع بقطاع عريض أن يعمل في خارج الدورة الاقتصادية الرسمية أو يهاجر إلى دول أخرى، وبالتالي تم تهميش فاعلية إستخدام الموارد البشرية.

وعلى العموم يمكن التأكيد على أن الدول المغاربية تملك فائض في قوة العمل وإن كانت مواهب غير مستغلة بشكل واضح وجيد.حيث تقدر القوة العاملة القادرة والراغبة في العمل بحوالي 32% من عدد السكان أي حوالي 27.2 مليون نسمة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة نتيجة إرتفاع مساهمة السكان خاصة العنصر النسائي لسوق العمل و بدخول من هم أقل من 20 سنة لسوق العمل في المستقبل القريب[35].

[35] نفس المرجع، ص 03.

رابعاً– مناخ الإستثمار:

والذي يشمل العناصر التالية :

- الإستقرار النسبي النقدي والمالي.
- المنظومة القانونية المنظمة للإستثمار ومدى مرونتها وتكيفها مع الحالة الإقتصادية.
- التسهيلات والإغراءات الضريبية والجمركية الهادفة.

الإعانات المقدمة من طرف الحكومة والمشجعة للإستثمار.

وتتميز دول المغرب العربي بتشابه إقتصادياتها، وبمواجهتها منافسة شديدة من الدول الأوروبية المحاذية للبحر الأبيض المتوسط نظرًا لتشابه المنتوجات الزراعية للدول المغاربية وهذه الدول الأوروبية، وذلك بحكم التشابه المناخي.

كما يتميز إقتصاد الدول المغاربية بالتبعية للغير، بسبب عجزه عن تلبية حاجياته الغذائية، وبالتالي أصبحت الدول المغاربية تستورد حاجياتها الغذائية من غيرها وهو ما أدى إلى إستنزاف جزءا كبيرا من إيراداتها من العملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى حدوث إختلال في التوازنات المالية والإقتصادية، مما دفع البلدان المغاربية إلى الإستدانة من البنوك الدولية وبفوائدها المرتفعة من أجل توفير الغذاء وشراء المواد المصنعة وإقامة المشاريع الخاصة بها ومن ثم تراكم المديونية. وبالتالي تظهر هنا الحاجة إلى ضرورة التعاون والتنسيق الإقتصادي بين الدول المغاربية لتشكيل كيان إقتصادي متلاحم وفعال له القدرة التفاوضية الكافية في مجال المساومة الدولية، والخروج من دائرة العمل المنفرد إلى دائرة العمل الجماعي.

خامساً– التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة:

هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة، مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالبلدان المغاربية، التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة يمكن عن طريق التكامل بين عنصر الأرض في دولة مثل ليبيا وعنصر العمالة في دولة كالمغرب أو تونس لتحقيق منافع كثيرة

متبادلة وأن حركية الطاقات البشرية بين الأنشطة والقطاعات في السوق الاتحادية من شأنه أن يضمن تعظيم مصلحة الاقتصاديات القطرية من مدخل مقدرتها التنافسية المتعلقة بالأحور[36].

سادساً– المقومات المالية التي تتجاوز القدرات القطرية المحدودة:

خاصة مع ارتفاع أسعار البترول مما نتج عنه فوائض مالية لليبيا والجزائر، و يمكن استغلال هذا في انجاز مشاريع وخلق مؤسسات مالية مؤهلة لتحسين مستوى الإستثمارات والتجارة البينية.

سابعاً–وحدة التحديات التي تواجه بلدان المغرب العربي:

في ظل المنافسة القائمة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على حيرات منطقة المغرب العربي وزيادة نفوذهما في المنطقة والتحكم في إقتصاديات دولها وإيجاد سوق استهلاكية لتسريب منتجاتهم، لذلك يستدعي التقارب في وجهات نظر الدول المغاربية التنسيق في سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية والاستغلال الأمثل لثرواتها لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة.

وعلى الرغم من حجم العوامل والمقومات والموارد الاقتصادية المتاحة لبلدان المغرب العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي إلا أنه هناك معوقات كثيرة لازالت تقف حاجزا أمام قيام التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد المغاربي، بالإضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التكامل الاقتصادي بين دول الإتحاد.

الفرع الرابع : المقومات السياسية والقومية

والتي تتمثل في مايلي :

أولاً– أنظمة الحكم المغاربية :

تتباين الأنظمة السياسية لدول المغرب العربي بين النظام الجمهوري والنظام الملكي، حيث نجد أن نظم دول الإتحاد هي عبارة عن نظم جمهورية عدا المغرب الذي يتبع النظام الملكي. وعلى الرغم هذا الإختلاف في طبيعة الأنظمة إلا أن أغلب الكتاب يؤكدون على تشابه هذه الأنظمة،

[36] نفس المرجع، ص 09.

ذلك أن الدول المغاربية دخلت سنة 1988 في طور جديد من حياتها السياسية تمثلت خصوصا في الدستورية ودول القانون وما يترتب عليه من تحويلات تشريعية ودستورية.

ثانياً– الظروف السياسية :

لقد شهدت الدول المغاربية الخمس عدة تغيرات سياسية متشابهة إلى حد كبير، فمنذ سنة 1989 دخلت هذه الدول في عهد جديد يضمن تغيير هذه الدول توجهاتها القومية القديمة، حيث جعل العمل والممارسة السياسية قائمة على صيغة التعدد الحزبي بعدما عاشت عقودا زمنية مارست من خلالها نظام الحزب الواحد الذي ينفرد بنظام الحكم.

ومن جهة أخرى تتميز الحالة السياسية العامة للدول الخمس بالتمزق والضعف السياسي و العسكري، وبالتالي من الممكن إنتهاج هذه الدول أسلوب التكامل الإقتصادي لتقوية وتحقيق الأهداف والغايات السياسية المنشودة.

وإضافة إلى ما سبق، تملك الدول المغاربية رابطا مشترك فيما بينها يشجعها ويجعلها دائما تسعى إلى تحقيق الوحدة القومية والمتمثل في الإنتماء إلى أمة واحدة تشترك في اللغة والتاريخ والعقيدة والإقليم الجغرافي والمصير الواحد، وكل مقومات تدعيم وتقوية التكامل والوحدة الإقتصادية والسياسية.

المبحث الثالث: التجارة البينية بين الدول المغاربية

ترتبط عملية إقامة منطقة تبادل حر ثم إقامة إتحاد جمركي مغاربي بالواقع الحقيقي للتجارة البينية للبلدان المغاربية، ولمعرفة هذه الأخيرة يجدر بنا أولاً إلقاء الضوء على واقع التجارة الخارجية لكل بلد من الدول الخمس، وكذلك التعرف على مختلف الأنظمة الإنتاجية الوطنية ونوعية علاقتهما مع بقية دول العالم.

وفي هذا المبحث سنحاول الوقوف على حجم ومستوى التجارة البينية بين الدول المغاربية بعد التطرق للتجارة الخارجية لكل قطر، ثم النظر في مدى إمكانية قيام إتحاد جمركي مغاربي.

المطلب الأول : التجارة الخارجية للدول المغاربية

إن دراسة التبادلات التجارية للدول المغاربية تعكس واقع إقتصاد كل بلد ومستوى تطوره ومدى إندماجه في السوق العالمية. وتتميز دول المغرب العربي بهشاشة تجارتها الخارجية وإقتصارها على مواد معينة، حيث يلاحظ إقتصار صادرات كل من ليبيا والجزائر على الهيدروكاربونيات، ومنتوجات الصيد والحديد بالنسبة لموريتانيا، أما بالنسبة لكل من تونس والمغرب فإن صادراتهما تعرف تنوعاً نسبياً.

وفيمايلي سنعرض أهم خصائص التجارة الخارجية لكل دولة من دول المغرب العربي.

الفرع الأول : التجارة الخارجية الجزائرية

يتميز هيكل إقتصاد الجزائر بإختلال التوازنات الكبرى وهذا على الرغم من إدخال إصلاحات هيكلية على المستويين الكلي والجزئي للإقتصاد الوطني. ويلاحظ بعض الإقتصاديين أن الإقتصاد الجزائري ومنذ السبعينيات يعاني من تبعية إقتصادية متعددة الأبعاد، إذ أنه يعاني من التبعية الغذائية والمتمثلة في إستيراد مايقارب ثلثي إحتياجات السكان من الغذاء وخاصة الحبوب بمختلف أنواعها، وهو أمر ناتج عن ضعف الإنتاج الزراعي الجزائري على الرغم من السياسات الإصلاحية المطبقة.
كما يعاني الإقتصاد الجزائري من تبعية تكنولوجية ناجمة أساسا عن طبيعة الإختيارات التكنولوجية في عملية التصنيع التي إتبعتها الجزائر خلال عقد التسعينات.

ويعاني الإقتصاد الجزائري كذلك من تبعية مالية والمرتبطة بالإختيارات التمويلية التي إعتمدت عليها الجزائر في تمويل برامجها التمويلية الإقتصادية، حيث إعتمدت الجزائر على إيرادات المحروقات إلى جانب الإستدانة الخارجية كمصدرًا أساسيا في عملية تمويل المشروعات.
وفيما يخص التجارة الخارجية الجزائرية فإنها تتميز بعدة سمات من أهمها مايلي :
أولاً– تتميز التجارة الخارجية الجزائرية بوجود فائض تقليدي، والمتمثل في إيرادات المحروقات. إن هذه الأخيرة عرفت إنخفاض منذ 1986 نظرًا لإنحدار أسعار الهيدروكاربونات[37]، حيث فقدت الجزائر في هذا الإطار أكثر من 30 مليار دولار بين عامي1986 و1995، وهو ما يفوق ديونها الخارجية بسبب إنخفاض السعر الدولي للنفط والغاز الطبيعي.

[37] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1997م، ص:108.

ومع بداية سنة 2000 شهدت أسعار النفط إرتفاعا كبيرًا ومستمرًا إلى غاية يومنا هذا الأمر الذي سمح بتحقيق فوائض في الميزان التجاري الجزائري. والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة بين سنتي 1975 و2005.

الجدول رقم 24.3: تطور الميزان التجاري الجزائري بملايين الدولارات

للفترة الممتدة بين : 1975-2005

السنوات / الميزان التجاري	1975	1980	1989	1994	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
الواردات	5452	9596	8188	7500	9900	9522.7	10466	11699	12363	14231.7
الصادرات	4501	13652	94652	9200	10537	19136.5	18690.7	26387.9	31358.1	47194.6
الميزان التجاري	950-	4056	1288	1700	637	9610	6710	11140	14270	26810.0

(*) تقديرات أولية

المصدر:1 -عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 1996م ص :317بتصرف

2- التقرير الاقتصادي العربي، 2006م.

ثانياً– عدم تغير بنية واردات الجزائر منذ 1990، والتي تتوزع كالتالي :

- من 30.8 % إلى 35 % من إجمالي الواردات الجزائرية موجهة لتموين الصناعة .
- من 22.3 % إلى 29 % للماكنات.
- من 19.4 % إلى 29.1 % للأطعمة و المشروبات.
- من 6.7 % إلى 14.9 % للنقل.
- من 4.3 % إلى 8.7 % للسلع الإستهلاكية.
- من 0.5 % إلى 2.4 % للوقود.

والجدول التالي يبين تطور واردات الجزائر حسب الأصناف (1990 – 1995).

جدول (25.3) : تطور واردات الجزائر حسب الأصناف

(1990 – 1995) (الوحدة بـــ : %)

السنوات / المـــواد المستوردة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الأطعمة والمشروبات	19.4	21.4	25.5	23.9	29.1	26.6
تموينات الصناعة	30.8	35	33.1	34	33.5	31.1
الوقود	1	2.4	1.3	1.3	0.5	1
الماكنات	29	28.7	24.7	25.8	22.3	25.2
النقل	14.9	7.9	7.3	7.3	6.7	7.3
السلع الإستهلاكية	4.8	4.3	8	7.6	7.9	8.7

المصدر :بن ديب شفيق، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآفاق الاندماج الاقتصادي المغاربي، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2004ص: 103

ثالثاً–تتسم بنية الصادرات الجزائرية بالموقع الغالب والتقليدي للمواد الهيدروكاربونات التي تتدحل بنسبة95 % من إجمالي الصادرات، وبالتالي نصيب المواد الأخرى يبقى جد متواضع ويتوزع على المواد التالية :

(الزراعة والصيد البحري، المواد الطاقوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والملابس...).

والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1992 – 1998.

جدول (26.3) : تركيبة الصادرات الجزائرية لفترة (1992 – 1998)

(الوحدة بـــ % من إجمالي الصادرات)

السنوات / المـــواد المصدرة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الزراعة و الصيد البحري	0.6	0.6	0.2	0.8	0.5	0.2	0.3
المواد الطاقوية	0.6	0.1	0.8	0.1	0.1	0.0	0.0
المحروقات	95.4	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	96.4
المواد المنجمية	0.2	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3
صناعة الحديد و الصلب	1.5	1.0	0.9	1.4	1.3	1.1	0.9
الصناعة الكيماوية و البلاستيكية	1.4	2.1	1.4	1.8	3.5	2.0	1.8
الصناعات الغذائية + تبغ وكبريت	0.1	0.4	0.2	0.3	0.5	0.1	0.1
صناعة المنسوجات و الملابس	0.0	0.2	0.0	0.3	0.3	0.0	0.0
صناعة الجلود و الأحذية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
صناعة الخشب، الفلين، الورق	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، العدد 21 جوان 2004 ، قسنطينة، الجزائر، ص: 112.

إن تحليل التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية الجزائرية يبين أن الإتحاد الأوروبي يحتل مكانة كبرى من الصادرات الجزائرية، حيث يتدخل الإتحاد الأوروبي في 58.3 % من الواردات و70% من الصادرات الجزائرية. وتأتي فرنسا في مقدمة الدول الأوروبية التي تتعامل مع الجزائر حيث تستحوذ على نسبة 25% من الواردات الجزائرية ونسبة 17% من الصادرات.

أما باقي الدول الأخرى فيتمثلون في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا، الذين يتدخلون في الواردات الجزائرية بالنسب التالية على الترتيب 16، 4 %، 2 % [38].

وبالنسبة للمبادلات التجارية مع دول المغرب العربي تبقى دائما ضعيفة، حيث لا تتجاوز واردات الجزائر من تونس 1.24 % ومن المغرب 0.7 %، أما صادرات الجزائر الموجهة إلى تونس فهي 0.66% وإلى المغرب 0.69% من إجمالي صادرات الجزائر.

[38] نفس المرجع، ص:109.

ويشير بعض الكتاب أن التجارة الخارجية الجزائرية تبقى دائما خارج فضاء منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، كما أنها حد متواضعة فهي لا تتجاوز 4% من القيمة الإجمالية للمبادلات.

الفرع الثاني : التجارة الخارجية المغربية

تتميز التجارة الخارجية المغربية بعدة خصائص من أهمها:

أولاً – يتميز الميزان التجاري للمغرب بالعجز البنيوي، حيث يبلغ معدل تغطية الصادرات بالنسبة للواردات نسبة 52.4%، ولقد إرتفعت هذه النسبة أكثر بفعل إرتفاع سعر النفط إلى غاية عام 1986، وكذلك بسبب تعاظم ثقل الفاتورة الغذائية (سنوات الجفاف كسنة 1995).

والجدول الموالي يبين ديمومة وتزايد عجز الميزان التجاري المغاربي للفترة الممتدة (1970 – 2005).

الجدول رقم 27.3 : تطور الميزان التجاري للمغرب

(1970-2005) بالملايين الدولارات.

السنوات / الميزان التجاري	1970	1975	1980	1989	1991	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
الواردات	624	2266	3770	4991	6692	11511.4	10788.7	11881.3	15344.0	17814	20372.4
الصادرات	487	1529	2414	3312	3956	7405.7	6978.1	7870.7	9459.6	9915	10662
الميزان التجاري	137-	737-	1356-	1279-	2736-	3421-	2954.7-	3073.9-	4679-	6486.8-	8100.1-

(*) تقديرات أولية.

المصدر: 1–عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص : 317 بتصرف.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006م.

ثانياً – ترتكز واردات المغرب على التموينات الصناعية حيث تحتل نسبة متوسطة قدرها 38.9% من إجمالي الواردات، وهذا راجع إلى إهتمام السياسات الإقتصادية المغربية بالصناعات التصديرية، أما باقي الواردات فتتوزع على المواد التالية وبالنسب التقريبية من إجمالي الواردات، كالتالي[39]:

- 18% ماكنات.
- 9% النقل.
- 15% الوقود.
- 5.9% الإستهلاكية السلع.
- 13% الأطعمة والمشروبات.

ويشير بعض الكتاب أن نسبة مهمة من مشروبات المغرب من مواد الإستهلاك تتسرب إلى السوق الداخلية عبر مسالك التهريب غير المنظمة عن طريق مدينتي تبسة ومليلة بل وحتى موانئ الأطلسي. والجدول الموالي يبين تركيبة واردات المغرب.

الجدول رقم 28.3 : تطور واردات المغرب

حسب الأصناف (1990 – 1996)الوحدة بـــ : %

السنوات / المـــواد المستوردة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الأطعمة و المشروبات	8.7	8.7	12.2	14.2	12.3	16.7	16.1
تموينات الصناعة	39.8	41.6	38.5	36.5	39.2	40.6	38.4
الوقود	16.7	14.3	15.1	14.1	15.2	13.5	15.2
الماكينات	19.2	20.1	20.4	21.8	18.3	16.5	16.9
النقل	10.4	9.8	8.1	7	8.7	6.6	6.8
السلع	5	5.4	5.4	6.1	6.2	6	6.7

المصدر : بن ذيب شفيق ، التكتلات الإقتصادية الإقليمية، مذكرة ماجيستر،جامعة الجزائر ، 2004ص: 105.

[39] بن ذيب شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

ثالثاً– أما بالنسبة لصادرات المغرب، نجد أنها متنوعة وتشمل مواد مختلفة حيث تأتي منتوجات الإستهلاك النهائي (ألبسة، مواد الأقمصة والجلود) في صدارة الصادرات المغربية والتي تتدخل بنسبة متوسطة تقدر بـــ30.4% من إجمالي الصادرات ثم تليها المواد الغذائية (المشروبات، التبغ...) بنسبة متوسطة قدرها 25.9 % من إجمالي الصادرات ثم تليها المواد النصف مصنعة (أسمدة، حامض الفوسفوريك ...) بنسبة متوسطة 22.7%.

أما باقي الصادرات فتتوزع على المواد التالية :

الطاقة (2.1%)، مواد خام من أصل حيواني ونباتي (3.21%)، مواد للتجهيزات الصناعية (5.5%)، مواد خام من أصل منجمي مثل الفوسفات والزنك (7.98%).

والجدول الموالي يوضح تركيبة الصادرات المغربية للفترة الممتدة ما بين (1993 – 2000).

الجدول رقم 29.3: تركيبة الصادرات المغربية للفترة الممتدة ما بين (1993 – 2000) (الوحدة بـــ % من قيمة الصادرات).

السنوات / المـــواد المصدرة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مواد غذائية، مشروبات وتبغ	26.3	28.3	30.7	31.5	29.4	20.8	20.2	20.3
طاقة	2.7	2.1	2.2	1.6	1.9	1.5	2.7	2.6
مواد خام من أصل حيواني و نباتي	2.8	3.9	4.1	3.8	4.2	2.0	2.5	2.4
مواد خام من أصل منجمي: فوسفات و زنك	10.2	11.0	10.0	11.0	13.2	8.9	8.1	8.2
مواد نصف كاملة :أسمدة وحامض الفوسفوريك	24.2	24.9	25.9	25.7	26.0	18.2	18.6	18.4
مواد كاملة للتجهيزات الصناعية	5.0	3.6	3.3	3.2	3.2	7.7	9.2	9.0
سلع نهائية للإستهلاك: ألبسة و مواد	28.8	26.2	23.8	23.2	22.1	40.9	38.7	39.1
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : عابد شريط، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 21، الجزائر، 2004 ، ص 113.

وفيما يخص الأقطار التي تتعامل مع المغرب، يوحد الإتحاد الأوروبي والذي يمثل المتعامل الأول للمغرب في مجال المبادلات الخارجية، ففي سنة 1993 وقبل توسع الإتحاد الأوروبي بلغت نسبة صادرات المغرب الموجهة للإتحاد 4.4 % من إجمالي الصادرات، أما الواردات فقد بلغت الواردات المغربية المتأتية من الإتحاد الأوروبي نسبة 62.4 % من الواردات الإجمالية للمغرب. وتوحد فرنسا على رأس المتعاملين التجاريين مع المغرب بنسبة 30 % من الواردات و 33 % من الصادرات[40].

وفيما يخص التبادلات المغربية مع الدول المغرب العربي فهي لا تتجاوز 24 % من الواردات المغربية و7% من الصادرات المغربية.

الفرع الثالث : التجارة الخارجية التونسية

تتميز المبادلات الخارجية التونسية بالخصائص التالية:

أولا– يتميز الميزان التجاري التونسي بالعجز البنيوي، ففي سنة 1993 إرتفعت الواردات إلى 6236 مليون دينار مقابل 3818 مليون دينار للصادرات، أي أن معدل تغطية الميزان التجاري يصل إلى 62% ويتعاظم العجز في السنوات التي ينخفض فيها سعر الهيدروكربونات.

والجدول التالي يقدم بعض الاحصائيات حول تطور الميزان التجاري التونسي.

الجدول رقم 30.3:تطور الميزان التجاري التونسي

(1975 - 2005) بملايين الدولارات

السنوات / الميزان التجاري	1975	1980	1989	1994	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
الواردات	1238	3139	4137	6260	5829.9	6628	7537.2	8618.8	9337.8	11324.2
الصادرات	799	2158	2931	4035	8548.8	9552.7	10446	11699	12363	14231.7
الرصيد	439-	981-	1206-	2225-	2248.7-	2376.6-	2334.3-	2436.8-	2348.7-	2124.7-

(*) تقديرات أولية

المصدر: 1– عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 317 بتصرف.

2 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2006.

[40] فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص: **111**.

ثانيا- تتمحور واردات تونس على التموينات الصناعية بالدرجة الأولى حيث بلغت نسبتها 44.2% سنة 1996 مقابل 15.3 % سنة1981، وهذا راجع لتغيير إتجاه إهتمام الحكومة بإنعاش الصناعات التصديرية.

كما وصل نصيب المنتوجات التجهيزية نسبة 25.3% في سنة 1993[41].

أما باقي الواردات فتتوزع على المواد الغذائية والوقود وسلع أخرى كما هو موضح في الجدول رقم 31.3.

الجدول رقم 31.3: تطور واردات تونس حسب الأصناف

(1990 – 1996) (الوحدة بـــ : %)

السنوات / المـــــواد المستوردة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الأطعمة و المشروبات	8.6	6	6.2	6.3	7.8	10.5	7.4
تموينات الصناعة	43.8	44.6	45.4	42.8	43.4	44.4	44.2
الوقود	9	8	7.4	7.7	7.5	7.2	8.3
الماكينات	18.6	22.3	20.8	22	19.8	17.8	19.3
النقل	9.3	7.7	9.5	10.3	9.6	8.1	7.9
السلع الإستهلاكية	10.6	11.2	10	10.6	11.8	12	12.8
سلع أخرى	0.1	0.1	0	0.2	0.1	0.1	0

المصدر: بن ذيب شفيق، لتكتلات الإقتصادية الإقليمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003/ 2004، ص: 107

ثالثا – تتهيكل الصادرات التونسية من المنتوجات الصناعية والطاقوية وكذلك من الفوسفات ومشتقاته والمواد الغذائية. فبالنسبة للصادرت الصناعية فإنها قد عرفت إرتفاعا كبيرا حيث وصلت نسبتها إلى 67.8% من إجمالي الصادرات سنة 1993 مقابل 22.8% سنة 1981. وتتمثل الصادرات الصناعية التونسية في منتوجات النسيج والجلود التي بلغ نصيبها 46.5% من إجمالي الصادرات سنة 1994، ومنتوجات الصناعات المكانيكية والكهربائية 13.6 % سنة 1994.

[41] بن ذيب شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

أما صادرات الطاقة فقد عرفت إنخفاض حيث إنخفضت نسبتها من 54% إلى 14% للسنتين 1981 و1994، ونفس الشيء بالنسبة للصادرات التونسية لمادة الفوسفات ومشتقاته حيث إنخفضت نسبة تصديرها من 21% لسنة 1981 إلى 9.4% لسنة 1993.

أما بالنسبة للصادرات التونسية للمواد الغذائية فلقد عرفت إستقرارا نسبيا حيث بلغت النسب التالية 9، 12، 11.4% للسنوات التالية 1981، 1986، 1993 على الترتيب.

والجدول رقم 32.3 يوضح محتوى الصادرات التونسية للفترة الممتدة بين السنتين 1993 و2000.

الجدول رقم 32.3: تركيبة الصادرات التونسية

للفترة (1993 – 2000) الوحدة بـــ % من قيمة الصادرات

السنوات / المـــواد المصدرة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
زراعة و صناعات زراعية	11.7	13.0	10.0	7.5	11.1	9.6	11.4	8.8
طاقة	12.1	9.4	8.3	10.5	9.0	6.4	7.1	12.1
مواد منجمية، فوسفات و مشتقاته	9.5	9.8	10.2	11.5	10.9	10.8	10.2	9.0
صناعات نسيجية ، ألبسة وجلود	47.2	47.6	49.9	51.1	48.7	50.5	48.8	46.6
آلات و معدات النقل	0.9	0.6	0.8	0.5	0.8	0.8	0.8	1.0
صناعات ميكانيكية	3.3	5.6	5.6	4.1	4.0	4.6	5.6	5.4
صناعات كهربائية	7.5	7.0	7.4	7.9	8.8	10.6	9.6	10.1
صناعات أخرى تقليدية	7.8	6.9	7.8	6.9	6.7	6.7	6.5	7.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : عابد شريط، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، ، عدد 21، الجزائر، 2004 ، ص 112.

رابعاً – تتم غالبية المبادلات التجارية التونسية مع الإتحاد الأوروبي، حيث بلغت واردات تونس من الإتحاد الأوروبي نسبة 72 % لسنة 2000 من إجمالي الواردات التونسية، كما تتوجه 80% من الصادرات التونسية إلى الإتحاد الأوروبي. أما باقي الدول الأخرى فتتمثل في بلدان مجموعة التبادل الحر الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية حيث تقدر أنصبتهم من الصادرات التونسية 3.7% و6.2% على التوالي.

أما فيما يخص التبادل التجاري بين تونس وبلدان المغرب العربي، يلاحظ أن الإقتصاد التونسي هو أكثر الإقتصادات المغاربية إنفتاحا على البلدان المجاورة فالواردات والصادرات التونسية مع باقي دول المغرب العربي تمثل على التوالي 4.5% و7.5% من مجموع المبادلات التونسية[42].

الفرع الرابع: التجارة الخارجية الليبية

إن من أهم الأحداث التي تعرض لها الإقتصاد الليبي هوتعرضه لفرض الحظر الجوي والعسكري عليها من طرف القوى الغربية منذ 15 أبريل 1992، والذي كان له إنعكاس سلبي على الإقتصاد الوطني، وذلك نظرا لما تحتله التجارة الخارجية من مكانة كبيرة وبالغة في الإقتصاد الوطني. فالتجارة الخارجية تمثل المورد الأول للبلاد لأن كل من الخانات الأخرى لميزان الأداءات الجارية تتميز بالعجز: الأسفار – مداخيل الإستثمار- تحويلات المهاجرين ...إلخ.

و تميزت التجارة الخارجية الليبية بعدة خصائص من أهمها :

أولاً- يتميز الميزان التجاري الليبي بوجود فائض تقليدي (أكثر من 4 مليار دولار سنة 1990). لكن هذا الفائض إنقلب إلى عجز محدود بعد سنة 1993 (508 مليون دولارسنة 1993)، والجدول الموالي يوضح تطور الميزان التجاري لليبيا للفترة الممتدة بين 1970 وعام 2005.

الجدول رقم 33.3: التطور الميزان التجاري الليبي

(1970 – 2005) بملايين الدولارات

السنوات / الميزان التجاري	1970	1975	1980	1989	1993	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
الواردات	674	4424	10368	5753	8260	3740.2	4419.3	4398.2	4306.1	6301.7	8001.4
الصادرات	2397	6418	21919	5644	7680	13481.6	10948.5	9852	17438.4	21319.1	31316.8
الميزان التجاري	1723	1994	11551	-109	- 508	9360.9	6139.5	2444.1	7349.2	12618.3	20103.8

(*) تقديرات أولية

المصدر: 1- عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 152، بتصرف.

2 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2006

[42] فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره. ص:119.

ثانياً- تتهيكل الصادرات الليبية من المعادن والصناعات التحويلية والزراعة، إلا أن صادراتها من المحروقات تحتل الموقع الغالب حيث تقدر نسبتها 95% من إجمالي الصادرات. ويرجع ذلك إلى ضخامة إنتاجها من المحروقات والتي تمثل 5.7 % من إنتاج بلدان الأوبيك بـــ 1.4 مليون برميل يوميا ونوعيته الخفيفة.

ثالثاً- رغم الحظر المفروض على ليبيا إلا أن وارداتها عرفت إرتفاعا متزايدا، حيث تمحورت الواردات الليبية حول التموينات الصناعية بنسبة 35 % من إجمالي الواردات، الماكينات بنسبة 24%، الأطعمة والمشروبات بنسبة 19 %[43].

ولقد بلغت قيمة الواردات الليبية 8.5 مليار دولار سنة 1981 ثم إنخفضت إلى 7.5 مليار دولار سنة 1990، و9.6 مليار دولار سنة 1994.

رابعاً- وبالنسبة للدول التي تتعامل تجاريا مع ليبيا نجد أن أهم متعامل معها الإتحاد الأوروبي، والذي يعتبر أول متعامل تجاري للإقتصاد الليبي. وتعتبر إيطاليا الأولى في قائمة زبائن النفط الليبي ثم تليها ألمانيا ثم فرنسا، كما تعتبر أوروبا المزود الأساسي للسوق الليبية للمواد الغذائية والمواد الوسيطية ومواد التجهيز.

ولقد بلغت نسبة واردات ليبيا من الإتحاد الأوروبي نسبة 65% من إجمالي الواردات الليبية لسنة 2000 أما نسبة الصادرات الليبية الموجهة إلى الإتحاد الأوروبي فقد بلغت 82 % من إجمالي الصادرات الليبية سنة 2000.

أما بالنسبة للمبادلات الليبية العربية فتبقى دائما متواضعة فهي لا تتجاوز نسبة 1 % من إجمالي التجارة الخارجية الليبية.

[43] بن ذيب شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

الفرع الخامس: التجارة الخارجية الموريتانية

تتميز التجارة الخارجية لدولة موريتانيا بالخصائص التالية :

أولاً- تتسم التجارة الخارجية لدولة موريتانيا بتواضع حجمها، نظرا لضعف مستوى الإنتاج حيث لم تتجاوز قيمة الصادرات مضافا إليها قيمة الواردات 1.2مليار دولارسنة 1992. ويعاني الإقتصاد الموريتاني من تنامي ظاهرة التهريب والتجارة غير المنظمة التي تخرب الاقتصاد الوطني.

ثانياً- لقد شهد الميزان التجاري الموريتاني عجزا ماليا دائماً منذ سنة 1975 إلى غاية 2005، حيث بلغ قيمة العجز في سنة 2005 ما مقداره 406.5 مليون دولار. كما شهد الميزان التجاري الموريتاني فائضاً مالياً للسنوات 1970 و1989. والجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري الموريتاني للفترة الممتدة بين 1970-2005.

الجدول رقم 34.3 : تطور الميزان التجاري الموريتاني

2005-1970 (بالملايين الدولارات)

السنوات / الميزان التجاري	1970	1975	1980	1989	1991	1994	2000	2001	2002	2003	2004	*2005
الواردات	72	208.5	321.3	335	470	650	603.5	374.1	355.1	386.5	1298.8	1341.4
الصادرات	97.2	167.3	196.3	449	438	500	342	346.8	319.6	320.6	421.4	452.5
الميزان التجاري	25.2	-41.2	125-	144	32-	150-	114.1-	115.8-	104.7-	234.1-	494-	406.5-

(*) تقديرات أولية

المصدر: 1- عبد الحميد براهيمي، مرجع سبق ذكره،ص 152 ، بتصرف.

2 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2006.

ثالثاً- تتكون بنية الواردات الموريتانية من جزء معتبر من المنتوجات الغذائية والتي تستحوذ على نسبة 23% من إجمالي الواردات الموريتانية، المحروقات (الزيوت النفطية، بترين، كازوال، ...) والتي تمثل نسبة 13% من إجمالي الواردات. كما تمثل واردات الآلات ووسائل النقل 40% من المجموع لسنة 2000.

رابعاً- تتمثل الصادرات الرئيسية لموريتانيا في مواد الصيد البحري بالدرجة الأولى، حيث يمثل 56% من إجمالي صادرات موريتانيا، ثم يليها في المركز الثاني الحديد والذي كان يمثل في السابق غالبية صادرات موريتانيا، حيث كانت نسبة الحديد المصدر 93.2% من إجمالي الصادرات سنة 1965 ثم بدأت هذه النسبة بالإنخفاض إلى أن بلغت نسبة 87.1% سنة 1970 ثم نسبة 66.2% سنة 1977. وتصدر موريتانيا كذلك الذهب المستخرج من النحاس نحو أستراليا.

خامساً- إن من أهم الدول التي تتعامل معها موريتانيا نجد فرنسا وإسبانيا والجزائر وألمانيا والولايات الأمريكية المتحدة، وذلك فيما يخص الموردين، أما بالنسبة لزبائن موريتانيا فنجد أن اليابان تأتي على رأس القائمة حيث تزودها موريتانيا بالرخويات (30 %) ثم تليها إيطاليا وروسيا وفرنسا وإسبانيا وذلك فيما يتعلق بمنتوجات الصيد البحري[44].

وعلى العموم يحتل الإتحاد الأوروبي نسبة 60.2% من واردات موريتانيا، كما أن نسبة 62.7 % من صادرات موريتانيا توجه إلى الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني : التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي

تبين الدراسة التاريخية للتبادلات التجارية بين البلدان المغاربية ضعف ومحدودية حجمها، حيث بعد مرور ثلاث عقود من إستقلال كل أقطار المغرب العربي لم تتغير نسبة التبادل بين هذه الدول تغيرا كبيرا.

فعلى الرغم من تحقيق بعض الخطوات الإيجابية في مسار الإتحاد المغاربي على المستوى التأسيسي والبنية المؤسساتية وإبرام بعض الإتفاقيات التجارية إلا أنه بقي مستوى التبادل بين الدول المعنية حد متواضع، حيث بلغ حجم التبادلات التجارية البينية سنة 1989 نسبة 1% من إجمالي التجارة الخارجية للدول المغاربية، وبلغت هذه النسبة 3% من إجمالي التجارة الخارجية للدول سنة 1992. ومن خلال هذا المبحث سنقدم صورة عن حجم التجارة البينية بين دول المغرب العربي.

[44] فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره. ص: 116.

الفرع الأول: المبادلات المغربية في منطقة المغرب العربي

تصل تجارة المغرب مع باقي بلدان إتحاد المغرب العربي إلى مايزيد بقليل على 6% من مجموع مبادلاته الخارجية. وتقدر نسبة الصادرات المغربية الموجهة لمنطقة المغرب العربي 7% من إجمالي الصادرات المغربية، أما بالنسبة للواردات المغربية من دول الإتحاد فهي تمثل 2.5% من إجمالي الواردات المغربية[45]. ولقد بلغت قيمة الواردات المغربية من الجزائر وتونس مبلغ 9.3 مليون دولار سنة 1958 و33.5 مليون دولار سنة 1968 و699 مليون دولار سنة 2000 .

والجدول رقم 35.3 يلخص المبادلات المغربية مع باقي بلدان إتحاد المغرب العربي.

نلاحظ من الجدول رقم 35.3 ضعف مبادلات المملكة المغربية مع باقي دول المغرب العربي وعدم إستقرارها وتذبذب قيمها، كما نلاحظ زيادة المبادلات مع الجزائر من ناحية الصادرات وتراجعها من ناحية الواردات. أما بالنسبة لتونس، فإننا نلاحظ تراجع مبادلات المملكة مع تونس في السنوات الأخيرة.كما نلاحظ تطور واردات المملكة المغربية من ليبيا وضعف صادراتها منها.

وتأتي على رأس قائمة المتعاملين المغاربيين للمغرب كل من ليبيا على مستوى الصادرات والجزائر بالنسبة للواردات.

[45] نفس المرجع ، ص: 117.

الجدول رقم 35.3 :المبادلات المغربية مع بلدان إتحاد المغرب العربي

(بملايين الدولارات)

السنوات / المبادلات التجارية المغربية		الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا
الواردات	1966	5.7	0.2	-	-
	1967	6.4	0.4	-	-
	1968	9.29	0.29	-	-
	1970	3.2	1.45	-	-
	1980	1.3	4.9	-	0.5
	1986	-	10.9	73	-
	1992	91	51	102	-
	1993	107.9	36.4	17.27	-
	1994	119.3	29.05	82.645	-
	1995	111.29	32.93	55.62	-
	1996	102.16	42.2	139.1	-
	2000	8.5	60.5	121.5	-
	2005	347.2	124.9	69.9	0.9
الصادرات	1958	23.3	1.3	-	-
	1966	3.7	0.8	-	-
	1967	4.8	1	-	-
	1968	5.8	0.61	-	-
	1970	31.9	0.86	-	-
	1980	-	-	7.8	2.3
	1992	72	51	131	-
	1993	77.7	39.2	136.89	-
	1994	96.6	41.86	99.01	-
	1995	55.9	52.99	161.4	-
	1996	35.4	59.2	125.23	-
	2000	124	26.5	30	0.2
	2005	50.5	46.1	19.3	21.7

(-) معلومات غير متوفرة.

المصادر: 1- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، مصر، 2004 – ص:206.

2- بن ذيب شفيق، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004 ص 106.

3 - عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1983.ص،156.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006

تتضمن المبادلات التجارية للمملكة عدة مواد مختلفة، بالنسبة لواردات المغرب نجد أن من أهم وارداتها منتوجات الطاقة والتمور والحديد والفولاذ ومواد غذائية وأسمدة طبيعية وكيماوية ...
أما بالنسبة لأهم صادرات المغرب فتتمثل في أنصاف المنتوجات والأدوية، الرصاص الخام، عجين الورق ...
والجدول التالي يلخص مضمون المبادلات التجارية المغربية.

الجدول رقم 36.3: مكونات المبادلات التجارية المغربية

الدول / المبادلات التجارية	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا
الواردات	طاقة، تمور حديد، زنك، فولاذ خام أجزاء الحديد مسطحة ومدورة مواد أولية أسمدة.	مواد كيماوية، موادغذائية، أسمدة ، زيوت نباتية خام، منتوجات قطنية، تمور، عرف، أنصاف المواد، بلاستيك ، مردودات.	نفط، بلاستيك، مسطحات حديدية و فولاذ، كيمياويات، جلود، مواد بلاستيكية.	جلود خام، الصخور من الحديد.
الصادرات	إنصاف المواد، أدوية، مواد غذائية، رصاص خام، عجين الورق مختلفات.	زيوت نفطية ودهنيات، مواد غذائية، عجين الورق، أنصاف المواد، مواد غذائية الزيوت نفطية ودهنيات، مواد غذائية، عجين الورق، أنصاف المواد، مواد غذائية للإستهلاك أدوية، عجلات مطاطية، قطع الغيار للسيارات، رصاص، خطوط الأنياف.	أسمدة طبيعية وكيماويات، أدوية، مواد إستهلاك غذائية، أقمطة، عطور وأدوية، مواد التجهيز.	مستحرج مادة ، آلات صناعية للإستهلاك، أدوية، أقمصة، مصبرات، السمك، أحذية، الحرير.

المصدر: فتح الله ولعلو: المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1997، ص124.

وعلى العموم تتميز المبادلات المغربية مع باقي دول المنطقة المغاربية بوجود فائض تجاري بفضل المستوى المرتفع نسبيا للصادرات المغربية الموجهة إلى السوق الليبية.

الفرع الثاني : المبادلات الجزائرية مع باقي دول المغرب العربي

تتميز المبادلات الجزائرية مع دول المنطقة المغاربية بالضعف الكبير لمستواه و بتذبذب قيمها من سنة إلى أخرى. وتقدر نسبة المبادلات الجزائرية المغاربية1.7 % من التجارة الخارجية الجزائرية، حيث نسبة الواردات تقدر بـــ1.9 % و1.6 % بالنسبة للصادرات. وتتميز المبادلات الجزائرية بوجود فائض بإستثناء المبادلات مع تونس.

ويمكن تلخيص تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المغرب العربي في الجدول رقم 37.3:

الجدول رقم 37.3: المبادلات الجزائرية مع باقي بلدان إتحاد المغرب العربي

(بملايين الدولارات)

السنوات / المبادلات التجارية الجزائرية		المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
الواردات	1964	7.5	5.1	-	-
	1965	11.5	4.7	-	-
	1966	3.7	30	-	-
	1967	4.86	1.3	-	-
	1968	5.83	31.9	-	-
	1970	31.95	8.4	-	-
	1980	-	-	11.69	-
	1986	-	102	-	24
	1991	65	986.5	-	-
	1992	96.93	123.6	-	-
	1993	84.77	122.4	-	-
	1994	120.5	138.4	-	-
	1995	46.9	130.1	-	-
	2000	124	83	0.1	23
	2005	47.7	138	2.6	19.3
الصادرات	1964	9.3	4	-	-
	1965	6	2.4	-	-
	1966	5.7	1.7	-	-
	1967	6.45	0.9	-	-
	1968	9.29	0.5	-	-
	1970	32.05	5.9	-	-
	1986	-	39	-	1.5
	1991	50.7	101.09	7.13	29.89
	1992	137	78	2.7	16.23
	1993	70.6	62.17	2.54	31.3
	1994	101.3	113.06	7.43	15.8
	1995	74.2	9.92	1.867	18.07
	2000	8.5	64	2	2
	2005	288	174.2	14.1	0.2

(-) معلومات غير متوفرة

المصدر: 1- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، مصر، 2004 – ص:206.

2- بن ذيب شفيق، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004 ص 105.

3 - عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1983ص : 156.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006.

تتضمن المبادلات التجارية للجزائر مع دول المغرب العربي مجموعة من المواد يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 38.3: مكونات المبادلات التجارية الجزائرية مع دول المنطقة المغاربية

السنوات / المبادلات التجارية الجزائرية	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
الواردات	أنصاف المواد أدوية، مواد غذائية رصاص خام، عجين الورق مختلفات.	منتوجات كيمياوية مواد البناء إسمنت أبيض، جلود، ورق، خشب، أليات، محركات.	/	/
الصادرات	طاقة، تمور، حديد، الفولاذ، أجزاء حديد مواد أولية.	محروقات مواد كيمياوية بلاستيك.	/	مواد هيدروكربونية.

المصدر: فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1997، ص124.

وعلى العموم يتضح من الأرقام السابقة أن المبادلات التجارية للجزائر مع دول المغرب العربي ضعيفة جدا، وتأخذ الواردات الجزء الأكبر من هذه المبادلات، أما بالنسبة للصادرات فهي ضعيفة كذلك من ناحية تنوعها، حيث تركز فقط على منتوجات المحروقات المتجهة إلى موريتانيا والمغرب. كما يلاحظ كذلك الضعف الكبير للمبادلات الجزائرية مع ليبيا والتي تشكل سوقا حيويا لكل من تونس والمغرب وهذا نظرا لتشابه وإقتصار إعتمادهما في صادراتهما على المحروقات بشكل بالغ.

الفرع الثالث : المبادلات التجارية التونسية مع باقي دول المغرب العربي

تعتبر المبادلات التجارية التونسية مع دول المغرب العربي ضعيفة، حيث تمثل 5% من مجموع تجارتها الخارجية. ولكنها تعتبر أحسن مستوى في التجارة البينية المغاربية مقارنة بباقي الدول المغاربية.

ولقد عرفت نسبة الصادرات إرتفاعا إيجابيا حيث تمثل نسبة 7.6% من إجمالي الصادرات التونسية[46]. ويوضح الجدول التالي تضاعف الصادرات التونسية نحو دول المغرب العربي ومع ليبيا على وجه الخصوص حيث إنتقلت قيمتها من 156مليون دولار سنة 1994 إلى301 مليون دولار سنة 2000.

أما بالنسبة لنسبة الواردات التونسية من الدول المغاربية فهي ضعيفة حيث تقدر بـــ 4.5% من إجمالي الواردات التونسية. ويمكن تقديم بعض القيم حول المبادلات التجارية التونسية مع دول المغرب العربي في الجدول رقم 39.3.

الجدول رقم 39.3: المبادلات التونسية مع باقي

بلدان إتحاد المغرب العربي(بملايين الدولارات)

السنوات / المبادلات التجارية التونسية		المغرب	ليبيا	موريتانيا	الجزائر
الواردات	1980	14.6	10.1	0.5	7.2
	1986	17	2.1	-	80.5
	1992	74.4	51.3	-	152
	1993	48.6	52.13	-	99.03
	1994	46.7	120.76	-	124.93
	1995	59.74	203.87	-	179.83
	1996	58.641	234.67	-	127.111
	2000	26.5	277.5	2	64
	2005	64.8	550.8	1.6	146.2
الصادرات	1993	35.06	188.52	-	66.62
	1994	27.76	156.46	-	106.09
	1995	26.79	192.37	-	185.4
	1996	37.53	195.9	-	96.09
	2000	60.5	301.5	1.8	83
	2005	64.8	550.8	1.6	146.2

المصدر : 1- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، مصر، 2004 – ص:206.

2- بن ذيب شفيق، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004 ص 108.

3 – عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1983ص : 156.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2006.

[46] نفس المرجع، ص:128.

يمكن كذلك تقديم بعض الإحصائيات حول التجارة التونسية مع دول المغرب العربي المحسوبة بالدينار التونسي في الجدول التالي :

الجدول رقم 40.3: تطور المبادلات التجارية التونسية مع باقي بلدان المغرب العربي

(ب مليون دينار تونسي)

السنوات / الدول	2005		2006		6 أشهر 2006		6 أشهر 2007	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
	999.1	917.3	1212	13170.2	610.9	660.8	761.2	544.7
ليبيا	611.6	661.9	823.2	963.2	421.7	497.0	458.0	370.4
الجزائر	237.2	175.7	237.4	259.1	120.2	119.7	180.1	122.6
المغرب	141.6	77.9	140.8	94.3	63.9	43.9	112.6	50.8
موريتانيا	8.7	1.8	10.6	0.6	5.1	0.2	10.5	0.9

المصدر: وزارة التجارة والصناعات التقليدية الجمهورية التونسية

وتتضمن المبادلات التجارية التونسية مع الدول المغاربية مجموعة من المواد المختلفة يمكن تلخيصها في الجدول التالي.

الجدول رقم 41.3: مكونات المبادلات التونسية المغربية

السنوات / المبادلات التجارية	المغرب	الجزائر	ليبيا	موريتانيا
الواردات	زيوت نفطية ودهنيات، مواد غذائية ، عجين ورق،أصناف المواد ،مواد نهائية الإستهلاك ، أدوية ، عجلات مطاطية ، قطع غيار للسيارات ،خيوط ،خردوات.	محروقات، مواد كيماوية مواد بلاستيكية	نفط، الإضاءة، حرارات كاوية	/
الصادرات	مواد كيماوية ، مواد غذائية ،مجمعات ، أسمدة هيدرولي، زيوت نباتية حام ، منتوجات قطنية تمور حرف أصناف المواد ، خردوات	منتوجات كيماوية، مواد البناء، إسمنت أبيض ورق ، حشب آليات ، محركات	مواد إستهلاك ،فرطال، إسمنت أبيض أسلاك وقطبان حديدية	/

المصدر: فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1997، ص124.

وعلى العموم تعتبر تونس البلد المغاربي الأكثر إنفتاحاً من الناحية التجارية على باقي دول منطقة المغرب العربي. تمثل صادراتها النسبة الأكبر 7.6% في مبادلاتها مقارنة بوارداتها المقدر بـــ 4.5% من مجموع وارداتها، وهذا ما يفسر أن الميزان التجاري التونسي يعرف فائضا تقليديا مع باقي دول المنطقة بإستثناء علاقتها مع المغرب وموريتانيا[47].

الفرع الرابع : المبادلات التجارية الليبية مع دول المغرب العربي

تتميز المبادلات التجارية الليبية مع دول المغرب العربي بغلبة وارداتها من المنطقة على صادراتها نحوها، بحيث أنها تتدخل في التجارة المغاربية كمستورد من المغرب وتونس على وجه الخصوص أكثر منها كمصدر.

وتمثل نسبة الواردات الليبية من دول المغاربية 8.4 % من إجمالي الواردات الليبية. وهي أكبر نسبة من بين الدول المغاربية، أما نسبة الصادرات فهي ضعيفة جدًا حيث تمثل نسبة1% من إجمالي الصادرات الليبية كما يلاحظ إنعدام المبادلات التجارية بين ليبيا وموريتانيا.

والجدول الموالي يوضح حجم المبادلات الليبية مع دول المنطقة المغاربية.

الجدول رقم 42.3 : المبادلات الليبية مع باقي بلدان المغرب العربي

(بالملايين الدولارات)

الدول / التجارة الليبية		الجزائر	تونس	مغرب	موريتانيا
الواردات	1990	6.71	122.54	120.94	-
	1991	8.40	114.62	191.03	-
	1993	3	207	155	-
	1994	3	174	167	-
	2000	2	301.5	30	00
	2005	17.1	222.2	47.7	00
الصادرات	1986	7.5	1.5	1.8	-
	2000	0.1	277.5	121.5	1
	2005	13.7	642.5	50	00

(-) معلومات غير متوفرة

المصدر :1- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، مصر، 2004، ص:206.

2 - بن ذيب شفيق، التكتلات الاقتصادية الاقليمية، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر،2004/2003، ص:110

[47] نفس المرجع ، ص:119.

تتضمن المبادلات التجارية الليبية مجموعة من المواد، يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم 43.3 : مكونات المبادلات التجارية الليبية مع دول المغرب العربي

الدول / التجارة الليبية	الجزائر	المغرب	تونس	موريتانيا
الواردات	/	أسمدة طبيعية وكيماوية، أحذية، مواد إستهلاك نهائية، أغطية، عطور، أدوية، مواد تجهيز.	مواد إستهلاك فرطال، إسمنت أبيض، أسلاك و قطبان حديدية.	/
الصادرات	/	نفط، بلاستيك، مسطحات حديدية، فولاذ، كيماويات جلود مواد بلاستيكية.	نفط الإضاءة حرارات كاوية	/

المصدر: فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1997، ص124.

وعلى العموم تقتصر المبادلات التجارية لليبيا داخل المنطقة على تعاملها مع المغرب وتونس، حيث تعتبر ليبيا الزبون الأول لكليهما، أما صادراتها نحو المنطقة فهي جد ضعيفة نظرا لإقتصارها وبشكل كبير على المحروقات فقط.

الفرع الخامس : المبادلات الموريتانية مع دول المغرب العربي

تعتبر المبادلات التجارية الموريتانية مع دول المغرب العربي جد ضعيفة، وخاصة فيما يخص نسبة الصادرات، حيث تقدر نسبة الصادرات الموريتانية الموجهة للدول المغاربية 0.07 % من إجمالي صادرات موريتانيا، أما بالنسبة للواردات فهي تمثل نسبة 3.5% من إجمالي واردات موريتانيا.
والجدول التالي يعطي فكرة واضحة حول مستوى المبادلات الموريتانية مع دول المغرب العربي.

الجدول رقم 44.3 : المبادلات الموريتانية مع باقي دول المغرب العربي

(بملايين الدولارات)

الدول / التجارة الموريتانية		الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا
الواردات	1992	18	0.2	2.5	0.0
	2000	2	1.8	0.2	1
	2005	5.2	4.3	6	00
الصادرات	1992	0.02	-	0.36	0.0
	2000	23	2	0.0	0.0
	2005	00	00	0.5	00

المصدر : 1- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، مصر، 2004 ، ص:206.

2- عبد العزيز شرابي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد : 10. 1998، ص34.

يبين الجدول أعلاه أن التجارة الموريتانية المغاربية جد ضعيفة، وتتميز بوجود فائض في الميزان التجاري الموريتاني بالنسبة لمبادلاتها مع الجزائر لسنة 2000 وذلك بعد تسجيل عجز في سنة1992. أما بالنسبة لمبادلاتها مع تونس نلاحظ من الجدول السابق تسجيل تطور إيجابي للمبادلات بين البلدين والذي حافظ على نفس مستوى عجز الميزان التجاري الموريتاني بالنسبة للمبادلات مع تونس.

أما بالنسبة للمبادلات الموريتانية المغربية والليبية فهي مبادلات ذات إتجاه واحد والمتمثل في إستراد موريتانية من هذين البلدين من دون التصدير لهما.

وفيما يخص طبيعة المواد التي تستوردها وتصدرها موريتانيا نجد أن موريتانيا تستورد مواد هيدروكربونية من الجزائر، وأدوية، أقمصة، أحذية، حرير، مصبرات السمك. وتصدر حلود حام والصحون الحديدية.

تعتبر التجارة البينية لدول المغرب العربي محدودة وضئيلة ومتقلبة، فخلال الفترة من سنة 1989-1993 إرتفعت التجارة الرسمية بين دول الإتحاد بحوالي 8 % سنويا وبلغت ملياري دولار في عام 1992 أي ما يعادل أقل من 4% من إجمالي تجارة دول الإتحاد، وبالتالي فإن مستوى التجارة المغاربية البينية ضعيفا جدا إذا ما قورن بحجم المبادلات التجارية البينية للإتحاد الأوروبي والذي يتجاوز نسبة 50%.

بالنسبة للصادرات المغاربية البينية يلاحظ أن حجمها إرتفع من نسبة 1.6% من إجمالي الصادرات المغاربية سنة 1964 إلى نسبة 3.1% سنة 1996 و 2.1 سنة 1997، وذلك بعد مرورها بعدة مستويات.

حيث نلاحظ أن نسبة الصادرات المغاربية البينية بقيت ثابتة من سنة 1964 إلى 1970 بنسبة 1.6% من إجمالي الصادرات المغاربية، ثم بدأت بالإنخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها سنة 1980 حيث قدرت بـــ0.2% ثم ترتفع إرتفاعا معتبرا إبتداءا من سنة 1990 إلى غاية سنة 1997 إلى نسبة متوسطة تقدر بـــ 3.2 % تقريبا.

أما بالنسبة للواردات المغاربية البينية فهي كذلك ضعيفة ودون المستوى المطلوب.وإضافة إلى ذلك فلقد عرفت إنخفاضا معتبرا في الفترة الممتدة بين سنة 1964 و1997، حيث بلغت الواردات المغاربية البينية من إجمالي الواردات المغاربية نسبة 4.4 % سنة 1964 وهي أكبر نسبة عرفتها التجارة المغاربية البينية. إذ بدأت هذه النسبة بالإنخفاض لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 1980 حيث بلغت نسبة الواردات المغاربية البينية 0.4 % من إجمالي الواردات المغاربية، ثم إبتداءا من سنة 1990 بدأت هذه النسبة بإرتفاع متزايد حيث وصلت إلى 2.8% سنة 1990 و3.8% سنة 1996، ثم إنخفضت إلى 2.8% سنة 1997.

الجدول رقم45.3 :تطور التجارة المغاربية للفترة

(1964 – 1997)

حجم التجارة / السنوات	إجمالي التجارة (مليون دولار)		نسبة التجارة بين بلدان المغرب العربي من إجمالي التجارة (%)	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
1964	1.695	1.996	4.4	1.6
1970	2.805	4.047	2.3	1.6
1975	13.827	13.418	0.8	1.0
1980	26.007	40.011	0.4	0.2
1985	22.148	27.911	1.4	1.1
1990	28.808	33.368	2.8	3.2
1993	28.858	27.340	3.3	3.5
1996	32.043	35.353	3.8	3.1
1997	29.719	36.702	2.8	2.1

Source: Aghreut Ahmed , from preferentail status to partnership . The Euro - Maghreb Relationship (alders hot : ashgate publishing LTd , 2000) p: 21

وتشير معطيات الجدول رقم 46.3 أن تونس تحتل المرتبة الأولى من حيث صادراتها التي تمثل نسبة 2.3% من إجمالي صادراتها للفترة الممتدة من 1990– 2001، و41% من إجمالي الصادرات البينية داخل المنطقة المغاربية[48].

تليها المغرب بنسبة 1.9%، ثم الجزائر، ثم ليبيا بنسبة 1%، ثم موريتانيا 0.07% من إجمالي صادرات موريتانيا.

أما بالنسبة للواردات المغاربية البينية نجد أن ليبيا تحتل المرتبة الأولى، حيث بلغت الواردات الليبية من الدول المغاربية نسبة 8.4% من إجمالي وارداتها أي ما يعادل نسبة 50.9% من إجمالي الواردات المغاربية البينية، ثم تليها موريتانيا والتي بلغت نسبة وارداتها من دول المغرب العربي 1.8% من إجمالي وارداتها وهو ما يعادل نسبة 21.21% من إجمالي الواردات البينية، ثم تليها تونس بنسبة 1.8% ثم 1.5 للمغرب و 14% للجزائر.

[48] بن ذيب شفيق، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

وعلى العموم تتصف التجارة المغاربية البينية بالضعف وتدني مستواها، وهو ما يعكس ضعف علاقات التشابك والتكامل بين هذه الدول.

الجدول رقم 46.3 : التجارة البينية لبلدان إتحاد المغرب العربي

(2001 – 1990)

نسبة التجارة البينية / الدول	نسبة الصادرات البينية %	نسبة الواردات البينية %
الجزائر	1.6	1.4
المغرب	1.9	1.5
تونس	2.3	1.8
ليبيا *	01	8.4
موريتانيا *	0.07	3.5
إتحاد المغرب العربي	1.3	3.3

(*) إحصائيات سنة 1992 .

المصدر: عباس بالفاطمي، التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مذكرة ماجستير،جامعة سطيف، الجزائر، 2003م، ص 56.

وبرغم من محدودية وضعف التجارة البينية المغاربية الرسمية إلا أن المبادلات غير المنظمة (المبادلات الباطنية) بين الأقطار المغاربية تعرف حركية مهمة تغذي إقتصادا باطنيا حيويا في جميع دول المنطقة المغاربية. وبرغم من سلبيات التجارة غير المنظمة على الإقتصاد الوطني لكل قطر كإحداثها للإختلالات على مستوى مكونات النظام الإنتاجي أوعلى مستوى التوازنات المالية الداخلية أو الخارجية، إلا أن لها إيجابيات يمكن حصرها في القدرة على توفير والاستجابة لطلبات المستهلكين وخاصة القاطنين في المناطق النائية والمهمشة من طرف السياسات الإقتصادية الوطنية.

المطلب الثالث: الإتفاقيات التجارية الثنائية ومشروع الإتحاد الجمركي

الفرع الأول : الإتفاقيات التجارية الثنائية

بالرجوع إلى مدونة الإتحاد المغاربي منذ نشأته، نجد بأن إتحاد المغرب العربي أعد من خلال إجتماعاته ترسانة قانونية مغاربية تحوي على 36 إتفاقية[49] في كافة المجالات، والتي أقرها مجلس الرئاسة. دخلت منها حيز التنفيذ 6 إتفاقيات فقط وهي :

1 -إتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية.

2 - إتفاقية خاصة بالحجز الصناعي

3 - إتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار.

4 -إتفاقية خاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون والتبادل في ميدان الضرائب على الدخل.

5- إتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور.

6- إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للتجارة والإستثمار.

وتأتي من بين إتفاقيات الإتحاد المغاربي الإتفاقيات التجارية والتعريفية الثنائية، والتي تعتبر ومن دون شك القاعدة الضرورية للمبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، كما تندرج هذه الإتفاقيات ضمن أفاق قيام منطقة تبادل حر بين دول المغرب العربي، ويمكن الإشارة إلى عدة أصناف من هذه الإتفاقيات[50]:

1- الصنف المنفتح الذي تنخرط فيه ليبيا بشكل إنفرادي وتلقائي والذي يتضمن إلتزام هذا القطر بإستراد السلع من أصل مغاربي عربي في إطار الإعفاء التام من الإلزام الجمركي.

2- الصنف الذي يميل إلى نوع من التعميم والذي نجد علاماته في الإتفاقيات التجارية حديثة العهد، التي تم توقيعها في أواخر الثمانينات بين الجزائر وتونس وبين تونس والمغرب، وبين كل من المغرب وتونس وليبيا.

[49] للاطلاع على جميع الاتفاقات المغاربية ، أنظر الملحق رقم 06 .

[50] فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص:131 .

ويعتمد هذا النوع من الإتفاقيات على الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للسلع المتبادلة بين الأطراف المتقاعدة على أساس إحترام قاعدة الأصل، ومن أمثلة الإتفاقيات التجارية الثنائية نجد الإتفاق الثنائي بين تونس والجزائر الموقع عليها في تاريخ (19جوان1992) و(17ماي 1994) والتي نصت على الإعفاء الجمركي لكافة المنتوجات الوطنية المتبادلة.

ونصت هذه الإتفاقيات على حرية التبادل وإلغاء الرخص المسبقة لقائمة السلع، وأنشئت وفقا لذلك عدة مشاريع مشتركة مثل :

1 - مصنع الإسمنت الأبيض.

2- المعهدين المعروفين بـــ: المعهد الجزائري التونسي للإقتصاد الجمركي والجبائي مقره الجزائر والمعهد الجزائري التونسي للإقتصاد والبنوك والتأمين مقره تونس.

3 - أنبوب الغاز الجزائري المار على تونس والمتجه إلى إيطاليا.

وعلى العموم فإن الإتفاقيات التجارية[51] الموقعة بين الجزائر وباقي الأقطار المغاربية تستند على قاعدة الإعفاء الجمركي لمنتوجات الأصل.[52]

أما ليبيا فهي تعرض على كل الأقطار المغاربية العربية الإستفادة من الإعفاء الجمركي لصالح سلعها ذات الأصل.

أما الإتفاقيات المغربية التونسية فهي تعتمد على نفس قاعدة الإعفاء التي تستفيد منها المنتوجات ذات الأصل، لكن هناك إجراءات تفضيلية تتحكم في تدابير المبادلات بين القطرين، والمتمثلة أساسا في فرض ترخيصات مسبقة على بعض السلع التي تبقى مستفيدة من الإعفاء الجمركي.

ونظرا لعدم قابلية تحويل العملات الوطنية المغاربية إعتمدت أقطار الإتحاد المغاربي سنة 1992 إتفاقاً بين ممثلي البنوك المركزية يهدف إلى تسهيل تطبيق مقتضيات الإتفاقيات التجارية التعريفية، ولقد توصلت البنوك المركزية إلى فتح خطوط إعتمادات متبادلة بعملات وطنية قابلة للتحويل، حيث تستطيع البنوك التجارية إستعمال خطوط الإعتمادات هذه لتمويل المبادلات داخل المنطقة دون إستعمال عملات أجنبية.

[51] للاطلاع على جميع الاتفاقيات المغاربية ، أنظر الملحق رقم 05 .

[52] نفس المرجع، ص:132.

ولقد تولد عن ذلك تعاون بين البنوك المركزية، حيث إذا كان إحداها في حاجة إلى عملة بلد أخر يحصل عليها من البنك المركزي لهذا البلد، وتختم الأرصدة شهريا بين البنوك المركزية بالعملات القابلة للتحويل.

الفرع الثاني : مشروع الإتحاد الجمركي ومنطقة التبادل الحر

لقد أشارت معاهدة مراكش المؤسسة لإتحاد المغرب العربي إلى إقامة إتحاد جمركي بين الدول المغربية، حيث نصت المادة الثانية من معاهدة التأسيس على ضرورة العمل على تحقيق تحرير إنتقال الأفراد والمواد والخدمات ورؤوس الأموال بصفة تدريجية، وبالتالي يمكن إعتبار هذا النص كقاعدة نظرية تؤكد على أهمية تحرير المبادلات وعلى ضرورة دعمها في إطار التعاون الإقتصادي بهدف الوصول إلى مرحلة إقامة إتحاد جمركي فعال.

ولقد تم إتخاذ القرار الرسمي المغاربي بإقامة إتحاد جمركي مغاربي في يوليوز من سنة 1990 بالجزائر، وتم حينها تحديد المباديء الأساسية لذلك، والتي من أهمها [53]:

أولاً- تأكيد الإعفاءات من الحقوق الجمركية والرسوم المشابهة لها لصالح السلع ذات الأصل والمتبادلة بين بلدان المغرب العربي مع السهر على الإزالة التدريجية للعراقيل غير الجمركية.

ثانياً- إقرار سياسات مشتركة في مجالات التجارة الخارجية إزاء باقي الأقطار عن طريق إحداث نظام موحد للواردات والصادرات، ومدونة تعريفية مشتركة قبل1991 والعمل على خلق أدوات الإنسجام بين السياسات الوطنية في ميدان التقنين والإجراءات الجمركية.

ثالثاً- تطبيق تعرفة جمركية موحدة قبل نهاية 1995 إزاء الغير مع السهر على إسترجاع الموارد المشتركة الناتجة عن إنشاء هذه التعريفة وكذا طرق إعادة توزيعها بين الدول الأعضاء.

[53] نفس المرجع، ص: 131

رابعاً – منح صفة التعامل الوطني للمتعاملين الإقتصاديين لكل قطر من أقطار الإتحاد وضمان المنافسة الشريفة بين المنتجين في البلدان المغاربية.

خامساً– تحديد شروط اللجوء إلى الإجراءات الإنقاذية عندما يكون إقتصاد بلد عضو معين في الإتحاد أوقطاع منتج داخله في واجهة إختلالات أوصعوبات كبيرة، وهذا يقتضي كذلك تحديد آليات تعويض مغاربية، ويدعو القرار في الأخير إلى عقد إتفاق تجاري وتعريفي مغاربي ليصبح إطارا قانونيا مؤقتا وصالحا لتنظيم المبادلات البينية.

وفي إطارتحقيق هذا المسعى والوصول إلى مرحلة تحرير إنتقال عناصر الإنتاج بين بلدان المغرب العربي إعتمد مجلس الرئاسة(بـــ:رأس لانوف في1991/03/11) وثيقة"الملامح الكبرى للإستراتيجية المغاربية للتنمية المشتركة" والتي نصت على البدء بتأسيس منطقة مغاربية للتبادل الحر، تقضي بإزالة كل العراقيل الجمركية وغير الجمركية، لكن الوصول إلى هذا الهدف كان يفترض إتخاذ العديد من الإجراءات القانونية والإدارة والمالية وبصفة خاصة عقد عدة إتفاقيات والقيام بالدراسات الضرورية لتسيير ذلك. وعلى إثر ذلك قام فريق عمل تابع للمجلس الوزاري للتجارة بإعداد مشروع "إتفاقية إطارية مغاربية للتبادل الحر" إنطلاقا من مشاريع وطنية (تونس والمغرب والجماهيرية).

وبرغم من عقد مجموعة من الإتفاقيات والإجتماعات من أجل إنشاء إتحاد جمركي مغاربي وإتخاذ بعض التدابير والإجراءات لتحقيق ذلك إلا أن العلاقات التجارية المغاربية البينية بقيت ضعيفة جدا ودون ماهو مطلوب لتحقيق إتحاد جمركي مغاربي.

المبحث الرابع: إنجازات ومعيقات إتحاد المغرب العربي وإمكانية إعادة تفعيله

المطلب الأول: إنجازات إتحاد المغرب العربي

بالرغم من الفشل والفتور الذي يسود العلاقات الإقتصادية داخل إتحاد المغرب العربي إلا أنه هناك عدة إنجازات ومشاريع مشتركة طموحة تم إقرارها من طرف دول المغرب العربي، لكن جزءا كبيرا من هذه المشاريع بقي حبرا على ورق والجزء الباقي تم تنفيذه.

فبالنسبة للإتفاقيات والبروتوكولات التي تم إبرامها من طرف إتحاد المغرب العربي، نجد أنه منذ نشأة الإتحاد في 17 فيفري 1989 إلى غاية يومنا هذا تم إبرام أكثر من 37 نصا بين إتفاقية إطارية وقرارت وبروتوكولات وتعليمات نصت كلها في مجال تقوية التعاون الإقتصادي، ولكن الأمر المؤسف هو عدم تنفيذ وتجسيد هذه الإتفاقيات سوى ست إتفاقيات تم تنفيذها[54].

وفي مجال البنية الهيكلية فلقد إرتكز إهتمام الإتحاد المغاربي على دعم وسائل الإتصال والتواصل بين كافة دول الإتحاد من أجل تكثيف التعاون وفي كل المجالات، وفي هذا الصدد تم تحديد جملة من المشاريع الكبرى المشتركة منها ما تم البدء في إنجازه ومنها ما زال قيد الإنتظار نذكر منها مايلي:

الفرع الأول : شبكة الطرق المغاربية

وهي عبارة عن مشروع مغاربي مشترك سوف يتم إعتماده من طرف أحد لجان الإتحاد وهي لجنة البنية الأساسية. وتعتبر هذه الشبكة أساسية لخدمة المواقع المهمة إدارياً وإقتصادياً وثقافياً ويصل طولها 30 ألف كم وتؤمن الربط بين الدول الأعضاء فيما بينها وبين أوروبا وإفريقيا.

الفرع الثاني : مشروع كابل إبن خلدون للألياف البصرية

يهدف هذا المشروع إلى تحسين الخدمات الهاتفية والخدمات الحديثة في مجال الإتصالات، يبلغ طوله 6200كم تم إنجاز 3500كم منه، وذلك في هذا المشروع على مستوى كل من: تونس، الجزائر، المغرب.

[54] للإطلاع على الاتفاقيات المغاربية التي دخلت حيز التنفيذ أنظر الملحق رقم 08.

الفرع الثالث : طريق الوحدة المغاربية

وهو عبارة عن طريق يربط العواصم المغاربية الخمس، يبلغ طوله 7300كم، ويمكن إمتداده ليربط المنطقة المغاربية بأوروبا وإفريقيا والشرق الأدنى، ولقد تم إنجاز أهم المقاطع فيه.

الفرع الرابع : مشروع العمر المغاربي للإتصالات

إنطلقت دراسة الجدوى الإقتصادية لهذا المشروع منذ سنة 2001، ولقد تم تكليف تونس بإعداد دراسته وتسيير تنفيذ ومتابعته.

وفيما يخص المجال المالي فلقد تم إنشاء المؤسسة الضرورية إلى ذلك والمتمثل في إنشاء إتحاد المصارف المغاربية، لكن هذه المؤسسة مازلت عاجزة على الإندماج المالي المغاربي ونفس الشيء بالنسبة لمسألة العملة النقدية الموحدة لدول المنطقة المغاربية، ففي أخر إجتماع لممثلي إتحاد المصارف المغاربية المنعقد يومي 14و15 من شهر نوفمبر سنة 2007 بتونس تبين عجز هؤلاء الممثلين للوصول إلى إتفاق مبدئي حول تحقيق الإندماج المالي وإصدار عملة نقدية موحدة، وهذا نظرا لإختلاف وتناقض وجهات نظرهم حول عواقب والموعد المناسب لذلك وخاصة بالنسبة للدول الثلاث وهي تونس والجزائر والمغرب.

المطلب الثاني : معيقات إتحاد المغرب العربي

يتميز إتحاد المغرب العربي بتعدد معيقات مساره التكاملي وتعمقها في كل المجالات، حيث يواجه الإتحاد عوائق مؤسساتية وأخرى إقتصادية وكذلك معيقات سياسية وأخرى مختلفة المجالات. وقبل ذكر أهم معيقات إتحاد المغرب العربي يجدر بنا أن نذكر بعض مظاهر تعطل هذا الإتحاد.

إن أهم مظهر من مظاهر تعثر هذا المشروع هو عدم قدرته على تحقيق ديناميكية فعالة للتبادل الإقليمي المغاربي والعربي وحتى الإسلامي على الرغم من مضي ما يقرب من تسعة عشر سنة على تأسيس الإتحاد.

وكذلك مستوى وقوة علاقات الدول المغاربية بالدول الأوروبية، حيث يلاحظ أن هناك تطور كبير في نسبة التجارة الخارجية لدول الإتحاد المغاربي منفردة مع تكتل الإتحاد الأوروبي ونفس الأمر بالنسبة للإستثمارات الأوروبية، حيث بلغت هذه الأخيرة من إجمالي الإستثمارات الأجنبية في

المنطقة المغاربية ما يتراوح بين 60% إلى 70% في الوقت الذي تتسم فيه التجارة البينية في المنطقة المغاربية بالضعف، فكما سبق وأن ذكرنا لا تتجاوز إلا 3% من جملة التجارة الخارجية لها. وتتمثل معيقات إتحاد المغرب العربي فيما يلي :

الفرع الأول : المعيقات المؤسساتية

نشأت هذه المعيقات من الطبيعة المتخلفة للمعاهدة المؤسسة للإتحاد، حيث تنص المعاهدة على تطبيق قاعدة الإجماع في إتخاذ القرارات (المادة السادسة) وهو عبارة عن إجراء يعطل سير الإتحاد، كما هو معاش في جامعة الدول العربية. إن هذا الإجراء المقرر يعكس وبشكل جلي عقدة السيادة داخل الإتحاد، والتي حالت دون رقي هذه المعاهدة إلى مستوى مشروع تكاملي إقليمي ومما زاد من تعقيد الأمور هو تبني المعاهدة شرط موافقة كل الأعضاء على أي إقتراح يتضمن تعديل أحكام هذه المعاهدة (المادة الثامنة عشر).

وتشترط أحكام معاهدة مراكش موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ إتفاقية وقع عليها، وبالتالي تعطل العمل المغاربي المشترك.

فمن بين 37 إتفاقية وقعت في إطار إتحاد المغرب العربي صادقت الجزائر على 29 منها وصادقت تونس على 27 إتفاقية وصادقت ليبيا على أقل من ذلك في حين لم يصادق المغرب إلا على ست إتفاقيات فقط، وعليه لم تدخل حيز التنفيذ غالبية الإتفاقيات إلا تلك الإتفاقيات المصادق عليها من طرف كل دول الإتحاد.

الفرع الثاني : معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية

تعد معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية أهم وأبرز معوقات العمل المغاربي المشترك. ويؤكد الكتاب على أنه من غير الممكن بناء إتحاد المغرب العربي بدون الجزائر أو المغرب وذلك بحكم ثقلهما السياسي والإقتصادي.

وتتلخص نقاط إختلاف البلدين في قضيتين هما: إعادة فتح الحدود والنزاع حول الصحراء الغربية. فبالنسبة لقضية إعادة فتح الحدود الجزائرية المغربية، نجد أن هذه الأخيرة ومنذ سنة 1994 عرفت جمودا تاما بسبب إقدام المغرب على غلق حدوده البرية مع الجزائر وتطبيق نظام التأشيرات على

المواطنين المتجهين إليها عن طريق الجزائر. وجاء هذا الإجراء المغربي كرد فعل على أحداث فندق أسني بمراكش وهي أحداث شارك فيها فرنسيون من أصل جزائري ومغربي.

وبالنسبة لموقف الجزائر إزاء هذه القضية فهي مازالت متمسكة بغلق حدودها مع المغرب،كما تبحث في محاربة التهريب ودخول المخدرات والأسلحة إلى التراب الجزائري عن طريق المغرب وهذا ما زاد القضية تعقيدا وإستمرارا.

أما بالنسبة لمشكلة الصحراء الغربية، فهي أزمة سياسية نشأة أساسا من تعارض موقفي جبهة البوليزاريو[55] والمغرب حول الصحراء الغربية. فالمغرب يعتبر الصحراء الغربية جزءا من ترابه الوطني، أما جبهة البوليزاريو فهي متشبثة بوحدة تراها، أما بالنسبة للجزائر فهي تسعى لإيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية، وذلك من خلال تمكين الشعب الصحراوي من تقريرمصيره عبر إستفتاء حر يترجم إرادة الشرعية والدولية ويحدد فيه السكان رغبتهم في الإنضمام إلى المغرب أوالإستقلال عنها أو قبول الإقتراح المغربي المتضمن منح الصحراء حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية.

الفرع الثالث : أزمة لوكيربي وموقف الدول المغاربية منها

لقد كان لقضية **لوكيربي** أثر كبير على أداء وسير الإتحاد، حيث إعتبرت ليبيا المعنية بهذه القضية أن الدول المغاربية لم تقف بجانبها بالشكل المطلوب ضد الحصار الذي فرض عليها، على الرغم من أن المعاهدة المؤسسة للاتحاد تنص في مادتها 14 على أن"كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يتعبر إعتداء على دول الأعضاء الأخرى". ونظرا لهذا الموقف الضعيف للدول المغاربية في مساندة ودعم ليبيا رفضت هذه الأخيرا رسميا وعلى لسان وزير خارجيتها تسلم ليبيا رئاسة إحدى الدورات الجديدة للإتحاد.

[55] – جبهة البوليزاريو تعني إختصار لـ الجبهة لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب،تأسست إبعقاد مؤتمرها التأسيسي في20ماي **1973** وهدف إلى إقامة دولة في إقليم الصحراء الغربية. و تحظى هذا الإقليم بإعتراف دولي، ومع بداية الثمانينات إستطاع المغرب أن يعزز وجوده العسكري في الصحراء ،مانعا هجمات البوليزاريو العسكرية من إختراق جداره المسمى.

الفرع الرابع : طبيعة الإدارة السياسية

تتميز الإدارة السياسية لدى الأعضاء بالتذبذب وغياب الديمقطراطية التي قضي عليها بفعل هذه الإدارة[56]، وكذلك بعدم إستعداد هذه الدول للتخلي عن جزء من سيادتها القطرية لصالح الكيان المشترك والمتمثل في إتحاد المغرب العربي.

الفرع الخامس : معوقات التبادل التجاري بين المغرب العربي

يرجع ضعف نسبة التجارة البينية بين الدول المغاربية إلى المعوقات التالية:

أولاً- التناقضات السياسية بين الأنظمة التي حالت دون التوصل لحلول الخلافات البسيطة عرقلت تطور التجارة البينية[57]، وكذلك عدم الإستقرار السياسي المتجذر داخل المنطقة والناجم عن قصور إقتصاديات الدول.

ثانياً - إختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية وعدم تنسيق وتوحيد التعريفات الجمركية[58].

ثالثاً- ضعف وسائل النقل البري والبحري وغياب الإنسجام بين أنشطة الأساطيل البحرية والجوية والبرية المغاربية، وكذلك صعوبات التمويل التي ترجع إلى ندرة العملة الأجنبية خاصة في موريتانيا والجزائر، وأزمة المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل دول الإتحاد المغاربي.

رابعاً- عدم قابلية عملات البلدان المغاربية للتبادل فيما بينها (إلاعبر عملة أجنبية أخرى)[59].

الفرع السادس: معوقات إقتصادية

ومنها أن الإقتصاديات المغاربية ظلت تحت رحمة الإستقطاب الجغرافي الأوروبي رغم كل ما يقال بصدد تحرير التجارة الخارجية[60]، إذ ظلت التجارة البينية في المغرب العربي ضعيفة جدا، وذلك بالرغم من مرور ما يقارب 17سنة على إنشاء الإتحاد. وبالرغم من أن الدول المغاربية تبنت خيار إقتصاد السوق فإن هذا لم يساهم في تحريك عملية الإندماج الإقتصادي الإقليمي.

---

[56] عبد العزيز شرابي، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة ، العدد 10، الجزائر ، 1998م، ص:36.

[57] http://sc.college.free.fr/3eme/g36.htm

[58] عبد العزيز شرابي، مرجع سبق ذكره، ص:36.

[59] نفس المرجع، ص:36.

[60] www.rezgar.com/deba/show.art.asp?aide=10. 20/02/2007. 10 h :00.

ويضاف إلى ذلك عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي وغياب تشجيع الاستثمارات البينية لدول الاتحاد، وهذا راجع لتذبذب المناخ الاقتصادي العالمي والوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها دول المنطقة من بطالة وفقر، حيث أشارت دراسة قدمها المعهد الأوروبي المتوسطي إلى أن جميع دول المغرب العربي تحتاج إلى تسريع نسق نموها من 4 و5% سنوياً إلى 8% من أجل تقليص مستويات البطالة وتحقيق الاندماج الفعلي، وبصفة عامة فإن كلفة عدم الاندماج تقدر بنقص في نسبة النمو يصل إلى 2%، وهذا كما أكده الأمين العام لإتحاد المغرب العربي في ندوة من 24 حتى 26 ماي 2006 بعنوان "تكلفة اللامغرب العربي" حين قال:" الواقع أن ذكر "اللامغرب العربي " من خلال جمع هاتين الكلمتين ليس إلا انعكاساً لمقاربة سطحية إن لم نقل سلبية، لمسار يتقدم بمكاسب ملموسة، مهما كانت دون تطلعات و آمال أكثر من 85 مليون مغاربي".

المطلب الثالث : إمكانية إعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي

لقد كان للمشاكل السابقة الذكر الدور الكافي لتجميد عمل الإتحاد، ولكن ومهما يكن من الأمر فإن منافع التكامل قائمة، وأن جميع دول المغرب العربي تدرك حق الإدراك المنافع الكبيرة للتشابك الإقتصادي للبلدان المغاربية، وبالتالي تظهر هنا الضرورة القصوى لعملية إعادة تفعيل هذا الكيان،كما يمكن إضافة جملة من الأسباب الداعية أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير التعاون المغاربي وعلى رأسها ضرورة تحسين ميزان القوى للتعامل مع أوروبا الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي وكذلك مواكبة عصر التكتلات الإقليمية كضرورة للبقاء. وبالتالي فإن كل هذه الأسباب وغيرها الأقل منها أهمية من الناحية الإستراتيجية والجيوسياسية وكذلك الجانب الأمني، تدعوا إلى ضرورة تفعيل وإعادة بعث هذا الكيان من جديد.

وتقترح بعض الدراسات إتباع إجراءات معينة لتفعيل وتحسين مستوى أداء التعاون الإقليمي بين دول الإتحاد من أهمها:

أولاً- التطبيع الضروري للعلاقات السياسية بين الأقطار المغاربية بالقضاء على كل الممارسات الماضية والحالية المعرقلة للتبادلات التجارية.

ثانياً- الحل التدريجي للمشكلات السياسية المطروحة على الساحة المغاربية، وذلك باللجوء إلى الحوار المباشر والبناء فيما بين هذه الدول، و لابد أن تقدم التنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي وشامل لجميع الخلافات السياسية.

ثالثاً- المصادقة الفعلية والفاعلة على الإتفاقيات التجارية والجمركية والبروتوكولات المرتبطة بها وإقامة مشاريع مغاربية مشتركة لدعم تنمية المنطقة ككل.

رابعاً- تنسيق وإنسجام السياسات الوطنية في كل المجالات الممكنة: الضرائب والجمارك والقروض...، مع التركيز على تنسيق سياسات الإستثمار وإقامة نوع من تقييم العمل يقوم على أساس الميزة النسبية، مما سيؤدي برفع القدرة التنافسية للإقتصاديات المغاربية.

خامساً- نشر وتبادل المعلومات التجارية والمالية فيما بين أقطار الإتحاد، وذلك لإتاحة فرص الإستثمار والتبادل التجاري بين المتعاملين المغاربين.

سادساً - الدفع بالتنمية الإقليمية في بعض القطاعات، خاصة في ميدان تمويل مشروع البنك المغاربي للتجارة الخارجية والإستثمار والتعاون بين الأنظمة البينية، وفي ميدان النقل والبنيات التحتية والطاقة وإدارة الموارد المائية.

سابعاً - العمل على إعادة إسترجاع وجذب الفوائض المالية المغاربية من الخارج، إذ تشير بعض التقديرات أن الأرصدة المغاربية في الخارج تتراوح ما بين 110 و300 مليار دولار، أي من 1 إلى6 أضعاف حجم مديونية بلدان المغرب العربي.

ثامناً - إعادة النظر في مقاربة الإندماج الإقليمي عن طريق القيام بعمليات تشاركية يساهم فيها الفاعلون المغاربيون في القطاعين العام والخاص لتشجيع الإستثمار الأجنبي.

تاسعاً - إنخراط كل بلدان المغرب العربي في إستراتيجية موحدة إزاء الإتحاد الأوروبي خاصة حول قطاعات التبادل الزراعي والطاقة والتمويل والهجرة والقضايا الثقافية.

عاشراً- دفع وتقوية المؤسسات السياسية المغاربية خاصة الأمانة العامة للإتحاد واللجان القطاعية بهدف تحويلها إلى أعمدة موحدة ودافعة للمشروع المغاربي.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا المبحث تبين أن للمغرب العربي إمكانيات إقتصادية ومالية هائلة تؤهله للبلوغ إلى أعلى درجات التكامل الإقتصادي كالسوق المشتركة...، ولكن واقع العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدان المغرب العربي يبين أن اتحاد المغرب العربي لم يرقى إلى أدنى أشكال التنظيمات التكاملية الإقليمية في سبيل تحقيق التكامل والوحدة الإقتصادية. حيث يؤكد بعض الكتاب أن الإتحاد المغاربي لم يصل حتى إلى مستوى منطقة التفضيل الجمركي[61].

ومن جهة أخرى يمكن القول أن الأخذ ببعض وسائل وأساليب دعم الاتحاد المغاربي سيزيد من فرص تجسيده في الواقع وبروزه كقوة إقتصادية وسياسية موحدة، وسيفتح أفاقا جديدة من النمو والاستقرار الاقتصادي والسياسي للمنطقة.

[61] عبد العزيز شرابي ، مرجع سبق ذكره، ص:35.

الفصـــل الرابع:

المقارنة بين الإتحاد الأوروبي و إتحاد المغرب العربي

تمهيد :

توضح كل المؤشرات الإقتصادية أن تكتل إتحاد المغرب العربي ما زال تكتل هش وغير ناجح، و ذلك نظرا لعدم قدرته للوصول لأهدافه المسطرة.

ويرجع سبب ذلك إلى وجود مجموعة من المعيقات والعراقيل التي تشكل حجر عثرة بالنسبة لمسيرة الإتحاد والتي أفرزت كل أشكال التفرقة بين الدول الأعضاء في الإتحاد.

وبالتالي تظهر هنا الحاجة إلى ضرورة تعزيز مختلف إمكانيات دعم هذا الإتحاد وجعله أكثر فعالية، ومن أجل ذلك سوف نحاول من خلال هذا الفصل الإستفادة من التجربة التكاملية الأوروبية وإستخلاص بعض الدروس التي يمكن أن تساهم في تفعيل الإتحاد المغاربي. وتم اختيار التجربة الأوروبية على إعتبار أنها تجربة تتصف بعدة صفات ومميزات جعلتها تكون التجربة التكاملية الفريدة والنموذجية لمختلف المحاولات التكاملية الإقليمية.

ومن خلال هذا الفصل سنبحث في أهم نقاط المقارنة بين التجربتين وذلك بتوضيح أهم العوامل المشتركة والمتشابهة بينهما، وكذلك أهم أوجه الإختلاف بينهما وإستخلاص أهم الدروس التي يمكن أن تساهم بشكل أو بآخر في إعادة بعث وتفعيل إتحاد المغرب العربي من جديد.

الفصل الرابع : المقارنة بين الاتحاد الأوروبي و إتحاد المغرب العربي

المبحث الأول : أوجه التشابه بين التجربتين التكامليتين الأوروبية والمغاربية

تتميز التجربتين التكامليتين الأوروبية والمغاربية بوجود عوامل تشابه بينهما، حيث يتكون كل إتحاد من مجموعة دول ذات سيادة سياسية وأحجام متباينة وإمكانيات إقتصادية مختلفة المستويات. وتشترك كل دول الإتحادين بروابط مشتركة ساعدتها على تسريع والتقدم أكثر في عملية التكامل. ومن خلال هذا البحث سنعرض أهم أوجه التشابه بين التكتلتين وذلك بالتركيز على ثلاث معالم رئيسية للمقارنة، وهي على أساس السياق التاريخي للتجربتين، وعلى أساس العوامل المشتركة بين دول كل إتحاد، وأخيراً إجراء المقارنة على أساس الفكرة الأساسية التي كانت وراء تأسيس كل إتحاد[1].

المطلب الأول : على أساس السياق التاريخي

يمكن حصر أوجه الشبه بين التجربتين من ناحية السياق التاريخي في النقاط التالية :

أولاً - تعتبر تجربة الإتحاد الأوروبي تجربة تكاملية تهدف إلى تحقيق الوحدة السياسية على مجموعة من المراحل وبشكل متدرج يتجنب القفزات السريعة والمفاجئة، وذلك بناءا على مصالح ومنافع متبادلة ومتكافئة.

لقد شهدت أوروبا عدة محاولات تكاملية منها ما كتب لها الإستمرار والتطور ومنها ما تفككت وإنهارت.

لقد تم إنشاء في الفترة الأولى إتحاد البنولوكس بثلاث دول ثم إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي ثم المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وكذلك رابطة التجارة الحرة الأوروبية الإقتصادية ثم الجماعة الأوروبية التي إنتهى بها التوسع إلى تكوين الإتحاد الأوروبي بالمستوى الذي يعرفه اليوم.

[1] حسن ناصف، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سبق ذكره، ص: 556.

وتقترب تجربة إتحاد المغرب العربي من هذه الكيفية وذلك من الناحية الشكلية، حيث نجد أن الدول المغاربية أقدمت على عدة محاولات تكاملية ترمي إلى تشجيع وتعزيز التعاون البيني في المجال الإقتصادي والسياسي. لقد كانت أول محاولة تكاملية مغاربية بإنشاء اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة بين كل من تونس والجزائر والمغرب وليبيا وذلك بموجب بروتوكول إتفاق أبرم في 11 أكتوبر سنة 1964 بتونس.

وفي المرحلة الموالية سنة 1983 تم إبرام بين كل من تونس والجزائر معاهدة الأخوة والوفاق بين البلدين ثم إنضمت إليها موريتانيا فيما بعد، وفي سنة 1984 تم التوقيع على معاهدة الوحدة بين المغرب وليبيا وفي المرحلة الأخيرة تقرر إنشاء إتحاد المغرب العربي وذلك في مؤتمر القمة الذي إنعقد في يومي 15 و 16 فيفري 1989 بمراكش.
وبالتالي نجد أن كل تجربة مرت بعدة محاولات ومراحل تكاملية مختلفة الظروف والأوضاع إلى أن تم الوصول إلى الصيغة التكاملية النهائية.

ثانياً - لقد عرفت كل من المنطقتين عدة مشاكل ونزاعات وصراعات بين الدول الأعضاء.
فبالنسبة لأوروبا نجد أن تاريخها مليء بالصراعات القومية والعرقية[2]، حيث برزت مجموعة من الصراعات بين الدول الأوروبية المختلفة في موازين القوة، وخاصة بين دول كبرى راودها في مرحلة أو في أخرى طموحات للهيمنة على القارة، وصراعات أوروبية إستعمارية خارجية حسدها تنافس هذه الدول للاستحواذ على أكبر قدر من المستعمرات خارج القارة الأوروبية عقب الكشوفات الجغرافية الكبرى، ولقد تفاعلت هذه الصراعات لتفرز حربين عالميتين فقدت من خلالها الدول الأوروبية مستعمراتها إضافة إلى مكانتها ودورها في النظام العالمي.
أما بالنسبة لإتحاد المغرب العربي فنجد أنه كان عرضة لخلافات وأزمات ومشاكل سياسية محض كان لها الدور الكبير في حدوث بعض الصراعات الدموية، حيث مازال يواجه إتحاد المغرب العربي أكبر عائقا سياسي وهو مشكل النزاع حول الصحراء الغربية موضوع النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، و إلى يومنا هذا لم يتم التوصل إلى حل يرضي طرفي النزاع. ويضاف إلى ذلك مسألة غلق الحدود الجزائرية المغربية وتعطيل وتجميد العلاقات بين البلدين.

[2] حسن ناظم، تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 136- 06/ 1990م، ص: 27.

كما عرفت دول الإتحاد المغاربي مجموعة من الأزمات في الماضي مثل النزاع ليبي المغربي وكذلك النزاع الجزائري التونسي وتم تصفيتهما من خلال إبرام المعاهداتان السابقة الذكر.

ما يلاحظ عن هذه الأحداث التاريخية أن أوروبا وبرغم من تاريخها المشحون بالصراعات الدموية إنطلقت من جديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، في عملية للتكامل والإندماج مستهدفة في المقام الأول إنقاذ أوروبا ونفسها، ثم تشكيل قوة إقتصادية تضاهي الأقطاب العالمية الكبيرة.

أما الإتحاد المغاربي فبرغم من توفره على كل مقومات تفعيله ظل حبيس خلافاته السياسية.

المطلب الثاني : الروابط المشتركة بين دول كل إتحاد

تظهر المقارنة بين التجربتين الأوروبية والمغاربية وجود عوامل تشابه بينهما، فكلاهما ينقسم إلى دول ذات سيادة تتباين في أحجامها وقوتها وثرواتها، وترتبط فيما بينهما بروابط مشتركة، ولكن من طبيعة مختلفة تدفعها للتعاون فيما بينها بروابط اللغة والتاريخ والثقافة[3].

فبالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي نجد أنها تتشابه نظمها السياسية إلى حد كبير، هي تشترك فيما بينها بروابط المصلحة الاقتصادية و السياسية أساسا، وتظللها روابط دينية وحضارية عامة. كما أن التجربتين إنطلقتا في وقت واحد تقريبا بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الثالث : الفكرة الأساسية لإنشاء كل إتحاد

تؤكد بعض الكتابات في التجربة الأوروبية أن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والتي تعتبر نواة الوحدة الأوروبية الشاملة، كانت مرتكزة على فكرة أساسية، والمتمثلة في تجاوز معضلة سياسة وأمنية رئيسية وهي مسألة التسلح الألماني وإسترجاع هيمنتها العسكرية على القارة[4].

لقد كان الهدف من وراء إنشاء هذه الجماعة هو خوف دول الجماعة الأخرى من زيادة تسلح وسيطرة ألمانيا مرة أخرى على القارة الأوروبية وبالتالي السعي إلى إحلال التعاون محل الصراع الذي أضر بدول القارة الأوروبية جميعا.

أما بالنسبة لتجربة المغرب العربي، فإن الفكرة الأساسية التي تأسست من خلالها مشابهة من حيث المبدأ لفكرة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب. حيث تمثلت هذه الفكرة في إنشاء إتحاد

[3] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/76F5808C-21CE-4C12-A591-8140068A2BC7.htm, 15/05/2007.12h :00.

[4] حسن نافعة، تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

المغرب العربي في سيرورة كفاح هذه الدول من أجل حصولها على إستقلالها، ثم تبلورت فكرة بناء إتحاد المغرب العربي في أحضان الحركات التحررية منذ فجر القرن الماضي.

كما شهدت المنطقة المغاربية نزاع عسكري بين المغرب والجزائر الذي أدى إلى نشوب حرب بين الطرفين في أكتوبر 1963 سميت بحرب الرمال وكانت بسبب مطالب ترابية مغاربية على حساب الجزائر.

وبالتالي يمكن التأكيد على أن الفكرة الأساسية لإنشاء الإتحادين تتشابه إلى حد قريب، والمرتكزة أساسا على تفادي ونبذ الحروب والصراعات الدموية من جهة والحاجة لتكثيف وتقوية الجهود لمواجهة الحركات الإستبدادية خاصة بالنسبة للجانب المغاربي.

المبحث الثاني : أوجه الإختلاف بين التجربتين التكامليتين الأوروبية والمغاربية

تظهر المقارنة السطحية بين التحربتين وجود مجموعة عوامل مشتركة بين التكتلين، ولكن المقارنة الأكثر عمقا تظهر وجود إختلافات عديدة بينهما من حيث الجوهر والمضمون. وفيما يلي سنذكر أهم هذه الإختلافات وعلى أهم المستويات: السياق التاريخي، الوزن العالمي والإقليمي.

المطلب الأول : على أساس السياق التاريخي

بالنظر إلى مسيرة وتاريخ التجربتين التكاملتين يمكن تحديد بعض أوجه الخلاف بينهما فيمايلي:

الفرع الأول: إن وقائع تاريخ التجربة الأوروبية تختلف إختلافا جوهريا عن الأحداث التاريخية التي عاشتها المنطقة المغاربية، وفي هذا السياق نجد أن التجربة الأوروبية إتسمت بعدة خصائص تميزها عن باقي التجارب التكاملية الأخرى والمتمثلة في :

أولاً– إن التجربة الأوروبية هي تجربة في التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول قومية متبلورة ومكتملة النضج لكل منها خصوصيتها وهويتها الثقافية والقومية[5]، وإنطلاقا من ذلك إستوعبت

[5] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/76F5808C-21CE-4C12-A591-8140068A2BC7.htm, 15/05/2007.12h :00.

جميع الأطراف أن الهدف من العملية التكاملية الأوروبية ليس إضعاف الخصوصيات الثقافية أوالعمل على توحيدها، وإنما دعم هذه الخصوصية والترحيب بالتنوع الثقافي والقومي وإزالة مابينهما من تنافر أوتناقض، وذلك تأسيسا على الإقتناع بأن تقوية الكل لا يكون إلا بتقوية الجزء، وبالتالي إقامة وحدة تقوم على التنوع وتحترمه وترفض التنميط.

ثانياً – إن التجربة الأوروبية هي تجربة في التكامل بين نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والمواطن، حيث يأكد التاريخ أن أوروبا أفرزت أفضل النظم الديمقراطية[6]، وهو ما يفسر تصميم الإتحاد الأوروبي منذ البداية على فرض الديمقراطية شرطا مسبقا للإنخراط في العملية التكاملية وإلى جانب ذلك يسجل التاريخ كذلك أن أوروبا أفرزت أسوأ النظم الإستبدادية أو التسلوطية، وذلك بدءا بأفكار الثورة الفرنسية المطالبة بالحرية والإخاء والمساواة، والتي حاول نابليون توظيفها لخدمة مشروعه للهيمنة على القارة الأوروبية، وإنتهاءا بالأفكار النازية العنصرية (محاولات هتلر للهيمنة على أوروبا)، مرورا بالفاشية على الطريقة الموسولينية، وبالإشتراكية على الطريقة الستالينية.
وبالتالي ومن خلال كل هذه الحركات الإستبدادية والتي ساقت القارة إلى الحروب والصراعات، إستوعبت أوروبا أن تحقيق السلام والوحدة للقارة لا يكون إلا بنظم ديمقراطية تحترم كرامة الإنسان وتحافظ على حقوقه.
ولقد كان الهدف الرئيسي لأوروبا من خلال تجربتها التكاملية هو تحقيق الوحدة السياسية، وتبنت في ذلك المنهج الوظيفي كمدخل لتحقيق هذا الهدف، والذي لم يكن خيارا إستراتيجيا بقدر ما كان حتمية أفرزها التاريخ الأوروبي المشحون بالصراعات والنزاعات القومية والعرقية.
حيث كان المنهج الوظيفي هوالسبيل الوحيد القادر على تحقيق وحدة أوروبا في ظل التنوع القومي والثقافي والعرقي الذي تتسم به القارة.

الفرع الثاني : لقد إتسم إتحاد المغرب العربي بمجموعة من الخصائص التاريخية مختلفة تماما عن الوقائع التي مرت بها التجربة الأوروبية، تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

[6] حسن ناصف، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سبق ذكره، ص: 558.

أولاً– إن منطقة المغرب العربي هي منطقة عربية ذات دين واحد ولغة واحدة وثقافة واحدة وتركيبة إجتماعية متماثلة، كما أنها عانت كلها من غزو المستعمر الأوروبي، وبالتالي فإن تجربة التكامل بين الأقطار المغاربية كانت بالأساس مبنية على فكرة التحرر من الإستعمار العربي الجاثم الذي طال بها سنوات عديدة. حيث شهد العمل المغاربي التحرري المشترك نشاطا يعكس بحجم كبير التماسك بين هذه الدول، وبإستقلال الدول المغاربية عرف العمل المشترك المغاربي فتورا وتدهورا كبيرا إذ أصبح حبيس الروئ القطرية والمزاج السياسي المتعكر لكل قطر.

ثانياً– إن تجربة المغرب العربي في التكامل الإقتصادي، هي تجربة بين دول غير مكتملة النمو والنضج وتفتقر بالتالي إلى مؤسسات سياسية قوية ومستقرة، وفي هذا السياق، كان من الطبيعي أن تتعرض التجربة التكاملية المغاربية للإهتزاز وعدم الإستقرار بسبب تعرض الأنظمة السياسية في بعض الدول المغاربية للإضطرابات السياسية وحالة عدم الإستقرار.

فقد أدى إفتقار هذه الدول إلى الشرعية وغياب آليات للتداول السلمي للسلطة فيها إلى تعرضها المستمر للإنقلابات العسكرية وأزمات سياسية داخلية، وبالتالي تعذر بناء مؤسسات تكاملية إقليمية فعالة.

المطلب الثاني : على الصعيد الدولي

لقد مرت القارة الأوروبية بمراحل تاريخية مثيرة ومتناقضة ومأساوية وذلك على مدى قرون عديدة.

ففي مرحلة سابقة كانت أوروبا تعاني من الحروب والصراعات الدموية التي كان سببها يدور حول محاولات بعض الدول الكبرى أوالقيادات التاريخية السيطرة على القارة من داخلها. ومن ناحية أخرى، حول تنافس هذه الدول للسيطرة على مستعمراتها وبناء مناطق نفوذ خارجية، غير أن هذا السياق الدولي بدأ يتغير جذريا بعد الحرب العالمية الثانية.

فبعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل نظام عالمي ثنائي القطبية وجدت أوروبا نفسها تقف فجأة خارج حلبة المنافسة على قيادة النظام العالمي، بل معرضة للوقوع أيضا تحت إحدى القوتين

العظمتين المتنافستين. حيث كان الإتحاد السوفياتي يفرض هيمنته على معظم دول أوروبا الشرقية[7]، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلقد عكفت على تدعيم دول أوروبا الغربية، والتي تحولت شيء فشيء إلى فاعل رئيسي في الحياة السياسية وأصبحت وكأنها تواجه وربما ولأول مرة في تاريخها أيضا مصيرا موحدا في مواجهة تهديد أكبرمن قدرتها على مواجهته ومن هذه المرحلة بدأت المسيرة التكاملية الأوروبية الحافلة بالنجاح بالبروز كقوة سياسية وإقتصادية عالمية ثانية.

ويمكن عرض أهم خصائص التجربة التكاملية الأوروبية على الصعيد العالمي، الذي أصبح تحت شبه هيمنة قطب واحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية [8]:

أولاً– إن التجربة الأوروبية في التكامل هي تجربة بلغت إلى مرحلة النضج وهذا ما يتيح لها التمتع بقوة دفع ذاتي تمكن الجماعة الأوروبية من حسم خياراتها وفقا لأولويتها المدرجة على جداول أعمالها و إمكانياتها المتاحة.

ثانياً– تداخل مصالح الجماعة الأوروبية تداخلا شديدا مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في إطار التدخل والتشابك القائم بين مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ككل، والذي تجسده الشركات متعددة الجنسيات.

ثالثاً– بروز فرص جديدة للإتحاد الأوروبي إثر سقوط المعسكر الإشتراكي وإنطلاق قوى السوق والعولمة، مما يفتح المجال أمام ظهور إمكانية للتعاون تستفيد منها كافة الدول الرأسمالية المتقدمة إقتصاديا، ومنها دول الجماعة الأوروبية.

[7] نفس المرجع، ص:563.
[8] نفس المرجع، ص:554.

أما بالنسبة للتجربة المغاربية فإنها تميزت بمجموعة من الخصائص على السياق الدولي من أهمها :

أولاً– يعتبر إتحاد المغرب العربي هيئة إقليمية ذات وزن ودور مهمش على صعيد الحركة العالمية والنظام العالمي، فبعد إستقلال دول المغرب العربي من الإستعمار الذي كان يهيمن عليها وحدت هذه الدول نفسها محصورة بين تيارين على طرفي نقيض: أحدهما وحدوي، يريد دفع العمل المشترك في إتجاه الحد الأقصى، وهو قيام إتحاد مغاربي متماسك، وتيار أخر وطني حذب إحتزال العمل المشترك في إتجاه الحد الأدنى، وبالتالي أصبح هذا الإتحاد عرضة للعواصف الساخنة والباردة بين التيارين.

ثانياً– تؤكد معظم الكتابات العربية، التي بحثت في تأثير العامل الخارجي في حركة الوحدة والتكامل في الوطن العربي عموما وكذلك على التكامل المغاربي خصوصا، أنه لم يتوفر للتجربة المغاربية في أية مرحلة من مراحل تطورها بيئة دولية حاضنة لقضية الوحدة أو بيئة ملائمة لنموها، ولكن هذا لا ينفي وجود تحديات خارجية كبيرة مشتركة بين الدول المغاربية لعبت دورا مساعدا للحفاظ على فكرة التكامل المغاربي في ضمائر النظم السياسية، غير أن الخلل في موازين القوى العالمية وفي طبيعة التحالفات الدولية الناجمة عنها لعب دورا مهما في إجهاض المحاولة التكاملية المغاربية.

ثالثاً– إن من أهم ما يلاحظ على النشاطات التجارية لإتحاد المغرب العربي هو إنفتاحها غير المحدود على العالم الخارجي والمقصود بالذكر هو دخول دول المغرب العربي وبشكل إنفرادي في مشاريع وإتفاقيات أجنبية كان لها الدور الكبير في الإستغناء على الوحدة المغاربية، والعمل المشترك.

من بين هذه المشاريع ما يلي :

1- دخول الدول المغاربية الثلاث الرئيسية الجزائر وتونس والمغرب، وبشكل إنفرادي في شراكة متعددة المجالات مع أوروبا، عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية التي إنطلقت في برشلونة 1995.

ودأبت كل الدول المغاربية على خدمة مصالحها دون مراعاة مصالح جيرانها أومحاولة التنسيق للتفاوض والتعاون.

ويتم كذلك التحضير لمشروع منطقة التبادل الحر الأوروبية المتوسطية لعام 2010 والتي ستجعل المنتجات المغاربية في وضع حرج أمام جودة المنتجات الأوروبية وقوتها التنافسية وهو الأمر الذي يزيد من قوة التحدي لإقتصاديات المغرب العربي وحتمية تماسكها وتكتلها.

2 – إقترحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1997 على كل من تونس والجزائر والمغرب قيام شراكة أمريكية مغاربية (مبادرة إيزنشتات) من أجل ضمان إستقرار المنطقة، و تتمحور هذه المبادرة حول تحرير التجارة وتطوير القطاع الخاص والإصلاحات الهيكلية للإقتصاديات المغاربية وتطوير الاستثمارات.

رابعاً– إن معظم التحولات التي طرأت على النظام الدولي لم تكن لصالح الحركة العربية عموماً، ومنها الحركة المغاربية، وذلك منذ نشأتها حتى الآن. ففي ظل النظام الدولي الثنائي القطبية، عكست الحرب الباردة بين القطبين المتصارعين نفسها على النظام الإقليمي.

وعلى العموم فإن هامش حرية الحركة الذي أتاحه النظام العالمي الثنائي القطبية لإتحاد المغرب العربي لتحقيق بعض أهدافه التكاملية أو الوحدوية أصبح محدودا وذلك إن لم يكن قد إنتهي تماما خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر2001، حيث أصبح التحالف الأمريكي– الإسرائيلي من جهة، ومن جهة أخرى أصبح الإتحاد الأوروبي أقوى من أي وقت مضى، وهذا ما يعتبر أخطر تحدي اقتصادي للمنطقة المغاربية والعربية عموما.

المطلب الثالث: على السياق الإقليمي

لقد مرت كل من التجربتين الأوروبية والمغاربية بمجموعة من المتغيرات الإقليمية كان لها تأثير مختلف على مدى نجاح وفشل التجربتين، وفيما يلي سنذكر أهم المتغيرات الإقليمية التي شهدتها كلا تجربتين.

الفرع الأول: بالنسبة للتجربة الأوروبية

لقد إنقسمت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظامين إقليميين منفصلين تماما لا يلتقيان وهما: النظام الإقليمي لأوروبا الغربية الذي يحظى بعلاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية يسودها الإحترام والمصالح المتبادلة، ونظام إقليمي شرقي خاضع لسيطرة وهيمنة شبه مطلقة للإتحاد السوفياتي. ولقد عكس هذه التغيرات الإقليمية في أوروبا مجموعة من الترتيبات التي ساعدت على ولادة التجربة الأوروبية في التكامل السياسي من أهمها[9] :

أولاً– معالجة كافة الأمور ذات الصلة بقضايا الأمن الأوروبي في إطار حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر تحالف عسكري أوروبي أمريكي، أوفي إطار مؤسسات أوروبية تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية معها.

ثانيا– قدسية الحدود الموروثة عن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي أصبحت تحكمها ضمانات تتعلق بموازين القوة بين المعسكرين الشرقي والغربي ككل، وليس بموازين القوة بين الدول المعنية وحدها.

ثالثاً– حرية أوروبا الغربية في إقامة ما تراه من أطر مؤسسية وتنظيمية خاصة لتحقيق التعاون وتنسيق السياسات في كافة المجالات.

[9] نفس المرجع، ص:569.

لقد أفرزت المتغيرات الإقليمية الأوروبية بيئة مواتية لميلاد وترعرع التجربة التكاملية التي إنتهى بها التطور إلى تأسيس الإتحاد الأوروبي وتطوره إلى المستوى الذي يعرف به اليوم بسبعة وعشرون عضو، وذلك بإستخدام منهج وظيفي متدرج يبدأ بالتجارة والإقتصاد وينتهي بالسياسة والأمن، وبالتالي أصبح الإتحاد يشكل نظاما ونسقا إقليميا إقتصاديا وسياسيا. ويرجع الفضل في ذلك إلى البيئة الإقليمية المواتية التي ولدت في كنفها التجربة الأوروبية التكاملية. لقد إتسمت هذه البيئة بالسمات التالية[10]:

1- وجود قاطرة محركة للعملية التكاملية تتمثل كلها في التفاهم الفرنسي-الألماني. فما كان يمكن للعملية التكاملية أن تنطلق من دون حل عقدة الأمن الفرنسية الألمانية. وما كان يمكن لها أن تستمر من دون إتفاق وتنسيق دائم بين فرنسا وألمانيا. وظل التفاهم الفرنسي—الألماني يشكل قاطرة العملية التكاملية منذ بدايتها وحتى الآن.

2- وجود دول صغيرة من بين الدول النواة. وهي مجموعة الدول الست التي بدأت بها العملية التكاملية. فلو كانت هذه العملية قد بدأت بمجموعة كبيرة من الدول، على نمط المحاولات التكاملية الأخرى التي عرفتها أوروبا، فربما كانت مسيرتها قد تعثرت وإنهارت قبل أن تصل إلى أهدافها.

3- تحديد شروط فنية دقيقة للإنضمام إلى الجماعة، بالإضافة إلى الشروط العامة مثل شرط الأوروبية والديمقراطية...الخ، وهي شروط تدورحول ضرورة قبول الدول الراغبة في الإنضمام بكافة مكتسبات الجماعة وإدخالها في النسيج الوطني لنظمها السياسية والإجتماعية والإقتصادية و الثقافية.

ومن دون الصرامة في تنفيذ هذه الشروط كان يمكن للعملية التكاملية أن تتوقف أوتصاب بالعطب.

4- إعادة الهيكلة المستمرة للأطر المؤسسية والتنظيمية للإتحاد لكي تتواكب مع توسع العملية التكاملية أفقيا ورأسيا، وكذلك بهدف تجنب تحول الإتحاد الأوروبي إلى جهاز بيروقراطي ثقيل الحركة وغير قادر على أداء مهامه المتعاظمة والمتطورة.

[10] نفس المرجع،ص: 572.

الفرع الثاني : بالنسبة للتجربة المغاربية

من المؤكد أن السمات والملامح العامة التي تتحلا بها التجربة التكاملية الأوروبية ليس لها نظيرا أو مقابل في التجربة المغاربية.

فهذه الأخيرة ترعرعت في بيئة إقليمية مخالفة تماما لتلك التي عاشتها التجربة الأوروبية، سواءا في الخصوصيات القومية أوالعرقية أومن ناحية النظم السياسية. وتميزت التجربة التكاملية المغاربية بمجموعة صفات إقليمية تمثلت في مايلي[11]:

أولاً- خلافا للتجربة الأوروبية، يشكل البعد القومي الذي تحدده إعتبارات ثقافية، تاريخية، حضارية أحد أبرز خصائص النظام العربي والمغاربي التي تميزه عن كافة النظم الإقليمية الأخرى و على التجربة الأوروبية على وجه الخصوص. حيث يميز هذه الأخيرة دعائم ومقومات جيو- ستراتيجية بحتة لا علاقة لها بالخصائص القومية.

وبالتالي كان من المفترض أن تشكل خاصية البعد القومي ميزة تضفي على التجربة المغاربية مزيدا من التماسك والتجانس، سواءا في التعاملات البينية المغاربية، أو في تعاملات النظام المغاربي ككل مع القوى الخارجية، لكن واقع الإتحاد المغاربي يظهر عكس ذلك. فقد اتضح أن البعد القومي يمكن وفي سياق معين أن يتحول إلى عامل مهيج ومثير للحساسيات والصراعات، وليس ملطفا لها.

ثانياً- تميزت العلاقات المغاربية البينية ولأسباب تاريخية سبق الإشارة لها بالتوتر وعدم الإستقرار بسبب عدة قضايا ومسائل خلاف بينهما، كمشكلات غلق الحدود المشتركة، و مشكلة الصحراء الغربية وكذلك الموقف الحيادي للدول المغاربية حيال مشكلة ليبيا السياسية المتعلقة بحادثة لوكاربي والحصار الدولي الذي فرض عليها، وإختلاف النظم السياسية، وتباين موازين القوة بين الدول المغاربية[12].

[11] نفس المرجع، ص:573.

[12] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/76F5808C-21CE-4C12-A591-8140068A2BC7.htm, 15/05/2007.12h :00.

ثالثاً– عدم قدرة دول المغرب العربي عزل قضايا السياسة والأمن عن قضايا الإقتصاد والتجارة على النحو الذي تم في أوروبا، ففي الحالة الأوروبية يلاحظ أن خط توازن الرعب النووي أوالإستراتيجي القائم بين القوتين العظمتين، كان هو نفسه خط التوازن الإقليمي القائم بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، وهو عامل لعب دورا حاسما في تمكين أوروبا الغربية من تحييد قضايا الأمن والمضى قدمًا في عملية التكامل والإندماج الإقتصادي دون أن تشغل نفسها كثيرا بها.

فعلى سبيل المثال بعد أكثر من ست سنوات تجميد لمؤسسات إتحاد المغرب العربي بطلب من الرباط، تمكنت الدول الأعضاء من إعادة إحيائه بإنعقاد إجتماع في الجزائر يومي 18 و19 مارس 2001 ضم وزراء خارجية دول الأعضاء، حدد فيه وزير الدولة الخارجية والتعاون المغربي الطيب الفاسي الفهري رفض بلاده وضع ملف الصحراء الغربية جانبا والتفرغ لبناء المغرب العربي، حسب إقتراح قدمته الجزائر، وذلك برغم من أن قضية الصحراء لم تكن منذ إنشاء الإتحاد المغاربي ضمن جداول الإجتماعات المغاربية، إلا أنها ألقت بظلالها على هذا اللقاء رغم تأكيد الأطراف على أن هذه القضية في يد الأمم المتحدة.

وبالتالي يلاحظ على الهيكل التنظيمي والمؤسسي للنظام الإقليمي المغاربي والعربي كذلك عدم وجود فاصل دقيق بين الأطر المؤسسية العامة والأطر المتخصصة، أو بين الأبعاد السياسية والأمنية لعملية التكامل والإندماج، والأبعاد الإقتصادية والفنية.

وإلى جانب الإختلافات السابقة بين التجربتين، يمكن إضافة الملاحظات التالية:

إن عدد السكان في المشروع التكاملي المغاربي يبلغ 80 مليون نسمة أما في الإتحاد الأوروبي 400 مليون نسمة، وهذا ما يجعل من الإتحاد الأوروبي من أكبر الأسواق في العالم حجما وتأثيرا في السوق العالمية.

- إن الإتحاد الأوروبي يملك قوة التقنية، أما المنطقة المغاربية لاتملك هذه القوة بنفس القدر ولكن مقومات الإستدراك متوفرة لديها.

إن المواطن في دول الإتحاد الأوروبي يقرر ويشارك في القرار السياسي بصورة خاصة وفي سن القوانين والتشريعات، أما في دول المغرب العربي المواطن لا يملك نفس القدر من المشاركة في إنشأ القرار السياسي.

المبحث الثالث: نتائج المقارنة وأهم الدروس المستخلصة من التجربة الأوروبية

من دون شك تبرز المقارنة بين التجربة التكاملية الأوروبية والمغاربية وجود مجموعة من الإختلافات الهيكلية والتنظيمية والشكلية بين التجربتين،حيث ومن خلال المقارنة يمكن تحديد النقائص ومختلف الثغرات التنظيمية والمنهجية الموجودة في التجربة المغاربية. و في هذا الصدد تقدم التجربة الأوروبية الناجحة في مجال التكامل الإقليمي دروسًا مفيدة في ميدان التعاون المشترك بشقيه الإقتصادي والأمني.

ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم هذه الدروس، التي تعتبر بمثابة أسلوب لإعادة بناء وتفعيل مؤسسات الإتحاد المغاربي من جديد.

تتمثل هذه الدروس في ثلاث عناصر رئيسية، وهي[13] :

الأول يتعلق بالسياج الديمقراطي الذي تميزت به التجربة الأوروبية، أما الثاني فمتعلق بكيفية تحييد الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها السلبية المحتملة في العملية التكاملية، والثالث يتعلق بكيفية بناء مؤسسات فعالة قادرة على إدارة العملية التكاملية.

المطلب الأول : السياج الديمقراطي

لعب عنصر الديمقراطية في التجربة التكاملية الأوروبية دور صمام الأمان الذي يهدف إلى ضمان إستمرار ونجاح التجربة التكاملية، حيث كانت شرطا على كل الدول الأوروبية الراغبة في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، فكافة الدول المنخرطة في التجربة الأوروبية هي دول ديمقراطية تعتمد الليبرالية السياسية أساسا ومنهجا للحكم وتنظيم المجتمعات في الداخل. كما تعتبر الديمقراطية من أهم الأسباب الرئيسية لعدم قبول تركيا في عضوية الإتحاد الأوروبي والتي أتصفت بعدم إستقرار أسسها الديمقراطية[14].

[13] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/76F5808C-21CE-4C12-A591-8140068A2BC7.htm, 15/05/2007.12h :00.

[14] حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سبق ذكره، ص:586.

وتظهر حتمية عامل الديمقراطية في نجاح المسار التكاملي في أن العملية التكاملية وخاصة إذا كانت تتم وفقا للمنهج الوظيفي هي عملية مؤسسية في المقام الأول، وبالتالي فإن الدول التي لاتتخذ فيها القرارات من خلال مؤسسات ديمقراطية منتخبة تحظى بالشرعية لا يكون في مقدورها أن تشارك في عملية بناء المؤسسات المشتركة على الصعيد الإقليمي، كما أن غياب الديمقراطية داخل التكتل الإقليمي يشكل مصدرا للفوضى وعدم الإستقرار.

إن الديمقراطية تعتبر أداة حد مهمة لضبط إيقاع وسرعة حركة المسيرة التكاملية فهي تساعد على إيجاد حلول فنية للعديد من العقبات السياسية، من خلال ضمان المشاركة النشطة لجماعات المصالح المختلفة في مراحل صنع القرار.

وبالعودة إلى الواقع المغاربي، نجد أن إتحاد المغرب العربي بعيدا كل البعد عن الخبرة الأوروبية في مجال الديمقراطية، كما أنها تجربة تكاملية تفتقد إلى منهج تكاملي واضح يساعدها على تطبيق الديمقراطية وعلى حل مختلف مشاكل الإتحاد.

وبالتالي إن نجاح وإستمرار إتحاد المغرب العربي مرهون بمدى تطبيق وإنشاء مؤسسات تنظيمية تحكم الديمقراطية في عملها.

المطلب الثاني : معضلة تحييد الخلافات السياسية

مما لا شك فيه أن لكل تكتل إقليمي خلافات سياسية داخلية وبدرجات خطورة متفاوتة، وأن هذه الخلافات تلعب الدور الرئيسي في إعاقة وتعثر مسيرة ونجاح هذه التكتلات. ومن جهة أخرى يستحيل على هته الدول عزل السياسية وتأثيراتها عن الاقتصاد بقرار أو مجرد توافر رغبة أطراف التكامل.

لقد شهدت الدول الأوروبية خلافات وصراعات عنيفة جدا، وصلت إلى حد قيام حربين عالميين، وإنقسام أوروبا إلى قسمين منفصلين أحدهما شرقي والأخر غربي يفصل بينهما ستارحديدي.

ولقد إستطاعت دول أوروبا تجاوز كل خلافاتها السياسية وإبعاد تأثيراتها على المسار الاقتصادي للوحدة، و لم يكن هذا عن طريق إصدار قرار بعزل الإعتبارات السياسية عن الإعتبارات الإقتصادية وإنما كان نتيجة إصرار ورغبة سياسية صادقة لحل معضلة سياسية تتعلق بعقدة الخوف الفرنسي من

التسلح الألماني، ومن الآثار المحتملة لتطور صناعتها العسكرية. وبعبارة أخرى كان من المستحيل بدء وتطورالعملية التكاملية في أوروبا من دون تحقيق توافق فرنسي ألماني[15].

ويمكن الإشارة إلى أن من أهم العوامل التي ساعدت كذلك أوروبا على تجاوز خلافاتها السياسية هو توفرها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على ظروف عالمية وإقليمية ومحلية ملائمة مكنتها من إدارة علاقاتها البينية ومع العالم الخارجي بطريقة تفسح المجال أمام إطلاق وتقدم العملية التكاملية إلى الأمام بإستمرار، والحيلولة دون تجمدها الكامل والإلتفاف والدوران والعودة دائما إلى نقطة الصفر[16]، كما يحدث دائما بالنسبة للتجربة المغاربية والعربية عموماً.

تواجه تجربة المغرب العربي مجموعة من خلافات متفاوتة التأثير، منها ما بدأ بالتلاشي وتم حله ومنها مازال يشكل عائقا في مسيرة الإتحاد المغاربي، ولعل من أهم الخلافات المغاربية المستعصية الحل مشكلة غلق الحدود الجزائرية المغربية ومشكلة النزاع حول الصحراء الغربية. إن هذه المشاكل الداخلية وفي ظل الإفتقاد إلى آليات قادرة على إيجاد الحلول الكفيلة لذلك يضع إتحاد المغرب العربي أمام تحدي كبير يتعين عليه إيجاد الوسائل المناسبة لمواجهته والتغلب عليها، ومن دون ذلك لن تتمكن التجربة التكاملية من الإنطلاق والتطور وضمان المسيرة التكاملية، بل تكون عرضة الإنفجار المفاجئ لهذه الخلافات التي تشكل قنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في وجه الدول المغاربية في أية لحضة. ولعل حرب الرمال التي نشبت بين الجزائر والمغرب في أكتوبر 1963 خير دليل على ذلك.

ويشيرالكاتب حسن نافعة أن نجاح وضمان عنصر الفاعلية لأي تجربة عربية تكاملية، يفرض عليها أن تسير في خطين متوازيين ومرتبطين:

الأول: خط سياسي، يستهدف تأمين الحد الأدنى من الإستقرارالسياسي اللازم لإنطلاق أي عملية تكاملية فاعلة، وذلك بإقامة نظام فاعل للأمن الجماعي العربي، ينطوي على نظام فرعي فعال لتسوية المنازعات السياسية بالطرق السلمية.

[15] نفس المرجع،ص: 589.
[16] نفس المرجع،ص: 588.

الثاني: خط اقتصادي-وظيفي لإطلاق العملية التكاملية لتحقيق الوحدة السياسية على نحو متدرج بإستخدام المنهج الوظيفي يبدأ بالتكامل الإقتصادي شريطة أن يتناسب هذا المنهج مع طبيعة النظم والهياكل الإقتصادية العربية[17] .

المطلب الثالث : معضلة بناء مؤسسات فعالة

إلى جانب العوامل الخارجية تلعب العوامل الذاتية دورا مهما في ضمان نجاح العملية التكاملية. إن من أهم المقومات الأساسية اللازمة لنجاح وفاعلية أي عملية تكاملية بناء مؤسسات مشتركة فعالة قادرة على إدارة العملية التكاملية ككل وحصوصا قدرتها على إبتكار الحلول اللازمة والتغلب على مختلف المعضلات التي تعترض إدارة العملية التكاملية.

وفي هذا الصدد توحي التجربة الأوروبية بعض الحقائق التي يجب أن تنطوي عليها أي تجربة تكاملية والمتمثلة في تنازل بعض الدول المنخرطة في التكتل طوعية عن جانب من سلطاتها وإختصصاتها وصلاحياتها، أي التنازل عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات المشتركة المفوضة بإدارة العملية التكاملية. وكلما اتسع نطاق هذا التفويض زادت قوة المؤسسات المشتركة ازدادت وتيرة العملية التكاملية سرعة وإنضباطا[18].

وتشير كذلك التجربة الأوروبية في هذا الصدد أن عملية بناء المؤسسات المشتركة المفوضة بإدارة العملية التكاملية تتطلب حلا يوفق بين مبدأ المساواة في السيادة أي المساواة القانونية وبين مختلف دول الإتحاد سواءا كانت صغيرة أوكبيرة، وبالتالي توفرحماية مصالح الدول الصغيرة وضمان عدم سيطرة الدول الكبرى في الإتحاد على عملية صنع القرار في المؤسسات التكاملية.

وبالإلتفاف إلى الواقع المغاربي، يمكن ملاحظة خلو التجربة التكاملية المغاربية من مؤسسات مشتركة ذات فعالية بالمستوى القريب مما تتوفرعليه التجربة الأوروبية، حيث يلاحظ أن الدول المغاربية لم تتنازل ولو عن جزء يسير من السيادة لصالح المؤسسات المشتركة فيما بينها، والتي لم تفوض في الواقع بأي سلطات أو صلاحيات تمكنها من إدارة العملية التكاملية أو الإندماجية، وبالتالي يبرزهنا الرهان الحقيقي لنجاح وضمان سيرورة العمل المشترك المغاربي.

[17] نفس المرجع،ص: 592.
[18] نفس المرجع،ص: 592.

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل محاولة إجراء دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية التي تتصف بالتجربة التكاملية الناجحة والنموذج التكاملي الفريد من نوعه، والتجربة التكاملية المغاربية التي تتصف إلى حد كبير بالتجربة الفاشلة والمتعثرة.

وإتضح من خلال المقارنة بين التجربتين وجود عوامل تشابه بينهما فكلاهما ينقسم إلى دول ذات سيادة تتباين في أحجامها وقوتها وإمكانياتها، وترتبط فيما بينها بروابط مشتركة ولكن من طبيعة مختلفة دفعها للتعاون فيما بينها.

فالدول المغاربية تشترك فيما بينها بروابط اللغة والتاريخ والثقافة أما الدول الأوروبية فتتشابه نظمها السياسية ومصالحها الإقتصادية إلى حد كبير.

أما عوامل الإختلاف بين التجربتين فهي من دون شك عديدة وهيكلية البعد، حيث يلاحظ إختلاف السياق التاريخي لكل تجربة، وأن كل إتحاد نشأ وتأسس في بيئة عالمية وإقليمية مختلفة تماما عن البيئة التي نشأ فيها الأخر.

ونظرا لوجود إختلافات جوهرية، كان من الضروري إستخلاص بعض الدروس من التجربة الأوروبية الناجحة والإستفادة منها في محاولة إعادة بناء وتفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي. وتلخصت هذه الدروس في ثلاث عناصر أساسية، تمثلت في درجة تبني وتطبيق عنصر الديمقراطية سواء داخل المؤسسات التنظيمية للإتحاد أو داخل الدول الأعضاء بحد ذاتها. أما الدرس الثاني فكان حول إشكالية القدرة على تحييد الخلافات والاعتبارات السياسية عن الاعتبارات والمصالح الإقتصادية. أما الدرس الأخير فكان حول إمكانية إعادة بناء مؤسسات إتحاد المغرب العربي لجعلها أكثر فعالية وذات القدرة الكافية على إدارة العملية التكاملية المغاربية.

الخاتمـــــة

الخاتمـــــــة :

إن مسيرة إتحاد المغرب العربي التي مضى عليها قرابة تسعة عشر عامًا، شهدت مجموعة من النشاطات السياسية والإقتصادية، و إبرام العديد من الإتفاقيات وإن كان أغلبها لم يتم تنفيذه، كما تم إتخاذ بعض القرارات المشتركة على كل مستوى من مستوياته التنظيمية. ومع ذلك لاتزال التحركات العملية للإتحاد المغاربي تتم ببطء ومحدودية إذا ما قورنت بمسيرة وتحركات الإتحادات والتجمعات المماثلة والمشابهة له في إفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم.

ومن خلال العرض السابق لمختلف التجارب المغاربية السابقة لإنشاء إتحاد المغرب العربي يتبين أن الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية منذ مطلع القرن العشرين عندما بدأ مفهوم المغرب العربي يتكون أساسياً. إذ دأبت حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على التأكيد على البعد المغاربي لما بعد الإستقلال.

وإستمر تبلورمفهوم المغرب العربي كوحدة إقليمية خلال العقود المتتالية. وكانت أهم مراحله التأسيسية إنعقاد مؤتمر بالقاهرة في فبراير1947 تلاه مؤتمر طنجة الذي إنعقد في أبريل 1958 بالمغرب، أي بعد إستقلال كل من المغرب وتونس في حين كانت الثورة الجزائرية لاتزال متواصلة، ويعتبر هذا المؤتمر بداية تاريخ المشروع الإقليمي المغاربي.

ومع إستقلال الدول المغاربية بدأت الخلافات السياسية لاسيما بسبب الخلافات الحدودية، ولكن لم يؤثر ذلك على محاولة الدول المغاربية إرساء قواعد للتعاون الإقليمي. فقد أنشيء المجلس الإستشاري المغاربي الدائم عام 1964 بين الجزائر والمغرب وتونس، والذي يعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربيا وإلتحقت كل من ليبيا وموريتانيا فيما بعد بهذا المجلس. لكن سرعان ما أجهضت هذه التجربة من جراء الخلافات السياسية بين الدول المغاربية. وفي مطلع السبعينيات تحسنت العلاقات المغاربية وتم حل الخلافات الحدودية. حيث وقعت الجزائر إتفاق تصالح مع تونس في فبراير 1970، وعقد نفس الإتفاقية بين المغرب وليبيا في يونيو سنة1972. و لكن سرعان ما عاد التوتر السياسي يخيم على المنطقة من جديد وخاصة بين الجزائر والمغرب و الذي ازداد حدة مع إنفجار أزمة الصحراء الغربية عام 1974. وبالتالي توقف العمل والتعاون

المغاربي المشترك وتم الإتفاق على تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى. ومنذ ذلك الحين أصبحت أزمة الصحراء الغربية أحد المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية. وبعد هذا التوتر الشديد في العلاقات الجزائرية المغربية شرع البلدان في تقارب بينهما بعقد إتفاق تم فيه إعادة التأكيد على ضرورة تعاون البلدين. وبعد أقل من شهر وبالتحديد في 19 مارس وقعت الجزائر "معاهدة الإخاء والوفاق مع تونس والتي إنضمت إليها موريتانيا في 13 ديسمبر1983، كما قامت ليبيا والمغرب بتشكيل حلفًا، حيث وقع الطرفان يوم 13 أغسطس 1984 إتفاقا في وحدة بالمغرب وأسستا بموجبه إتحاد الدول العربي الإفريقي.

في ظل الإنفراج السياسي الذي شهدته المنطقة المغاربية تمثل في هدؤ الخلافات بين الجزائر و المغرب حول مشكلة الصحراء الغربية وعلى هامش القمة العربية المنعقدة بالجزائر عام 1988 بزرلدا، إجتمع دول مغرب العربي الخمس بالجزائر ولأول مرة، حيث تم التوصل إلى إنشاء خمس لجان. وفي 17 فبراير 1989 إجتمع قادة الدول المغاربية الخمس في مراكش و أعلنوا إنشاء إتحاد المغرب العربي.

ولقد تميزت هذه المعاهدة المؤسسة للإتحاد التي لم يتجاوز عدد موادها 19 مادة بعمومية أهدافها، إذ أنه لم يتم الإشارة في نصوص المادة الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الإتحاد إلى تشكيل وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الإقتصادي والسياسة المشتركة.كما أنها لا تفي بالمتطلبات التي يجب أن تتوفر للإتحاد وتسرع من خطاه وتجعله إتحادا فعالا في التفاعلات الإقليمية والدولية.

أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فإن من خلال دراستنا لهذه التجربة تبين أن الإتحاد الأوروبي هو تجربة تكاملية إقتصادية الفريدة والرائدة على المستوى العالمي. حيث بدأت بإقامة السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 بين الدول، وهي البداية الفعلية للمسيرة التي أسفرت في نهاية المطاف عن إنشاء الإتحاد الأوروبي يضم 27 دولة وذلك بعد إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية.

لقد كانت مسيرة الإتحاد الأوروبي حافلة بالنجاح والإنجازات، حيث إستطاعت أن تحقق نجاح كبير الرئيسي المتمثل في توحيد العملة الذي تم إقراره سنة 1999 ودخل حيزالتنفيذ في يناير 2002. وهو هدف إستراتيجي تسعى أوروبا لتحقيقه تحت شعار أوروبا الموحدة.

ومن خلال دراسة هذا الموضوع يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج التي ستكون بمثابة التأكد من صحة أوعدم صحة الفرضيات السابقة. وذلك كالتالي :

1 – الفرضية الأولى: "لقد نجح الإتحاد الأوروبي في تحقيق أهدافه وذلك لعدة عوامل من أهمها: توافره على إمكانيات إقتصادية هائلة مكنته من الوصول إلى ذلك، بالإضافة إلى العدد الكبير لعضويته الذي كان له الدور الأساسي في نجاح العملية التكاملية".

لم يكن نجاح الإتحاد الأوروبي في تحقيق أهدافه المسطرة بسبب توفره على إمكانية إقتصادية بقدر ماكان معتمدا على بعض العناصر الأكثر أهمية، والتي يمكن إختصارها في النقاط التالية:

- المنهج المستخدم في العملية التكاملية.
- حل العضلات التنظيمية التقليدية بطرق غير تقليدية.
- إحترام وتطبيق مبدأ الديموقراطية على أحسن وجه.

2– الفرضية الثانية : "إن توافر العوامل المشتركة بين الدول المغاربية والمتمثلة في وحدة اللغة والدين والثقافة والمصير المشترك يساعد كثيرا في إنجاح العملية التكاملية".

لقد أثبتت التجربة الأوروبية والمغاربية أن توافر العوامل المشتركة بين الدول المغاربية لم يساهم وبأي شكل من الأشكال في نجاح العملية التكاملية. لأن القواسم المشتركة غير كافية إطلاقا لنجاح المشروع التكاملي. فالدول الأوروبية لا تشترك فيما بينها في شيء إلا في عنصر الديمقراطية، لكن هذه الأخيرة كانت كافية كقاسم مشترك لتهيئة ودعم المسار التكاملي الأوروبي الذي بني أساسا على المصالح المشتركة والمتبادلة.

3– الفرضية الثالثة : "بالرغم من تعثر مسيرة إتحاد المغرب العربي إلا أنه ومن خلال تحركاته العملية ونشاطاته التجارية لمدة تقارب 18سنة تمكن الاتحاد المغاربي من إستكمال بعض درجات التكامل الإقتصادي، حيث تمكن من تحقيق منطقة تجارة حرة مغاربية وإتحاد جمركي".

إن إتحاد المغرب العربي لم يرقى إلى أدنى أشكال التنظيمات التكاملية الإقليمية في سبيل تحقيق التكامل والوحدة الإقتصادية. حيث يؤكد بعض الكتاب أن إتحاد المغرب العربي لم يصل حتى إلى

مستوى التفضيل الجمركي[1]. وهذا خلافًا لما تم الإتفاق عليه بين الدول المغاربية في إتفاقية التي وضعت منذ سنة 1990 ما يسمى بالإستراتيجية المغاربية المشتركة والتي كانت تخطط أنذاك لكي تكون في سنة 1992 منطقة تبادل حر مغاربية وفي سنة 1995 إتحادا جمركيا وفي سنة 2000 سوق مشتركة، ونحن الآن في سنة 2008 وأي خطوة لم تتحقق بعد.

4- الفرضية الرابعة: " لقد كان سبب تعثر التجربة التكاملية المغاربية سياسيا أكثر منه إقتصاديا. وتمثل ذلك في سرعة تكرر وإنفجار الخلافات السياسية وخاصة الخلافات حول الحدود بين الدول المعنية ومشكل النزاع حول الصحراء الغربية".

إن من أهم أسباب تعثر مسيرة إتحاد المغرب العربي هو غلبة الهاجس السياسي وتمادي الصعاب السياسية، والتي من أبرز ملامحها الأزمة الجزائرية المغربية التي عكست مدى ضعف الإتحاد المغاربي وعجزه سياسيا وإقتصاديا. كما أن قضية الصحراء الغربية أصبحت العائق الرئيسي لتعطل العمل المغاربي المشترك وذلك برغم من أن هذه الأزمة كانت موجودة قبل تشكيل الإتحاد.

5- الفرضية الخامسة : "إن المقارنة بين التجربتين التكامليتين المغاربية والأوروبية تظهرأن هناك إختلاف بين التجربتين، وعدم وجود أدنى عوامل تشابه بين التجربتين. فهما يختلفان إختلافا جذريا فكلا التجربتين نشأ في سياق تاريخي وإقليمي وعالمي مختلف. كما أن أسلوب ومنهج التكامل الذي انتهجه كل إتحاد يختلف تماما عن الأخر. فبالنسبة للتجربة الأوروبية سلكت المنهج الوظيفي الذي يرتكز على مبدأ التدرج في بناء التكتل الإقليمي، أما بالنسبة لإتحاد المغرب العربي فلا يعرف له منهج تكاملي واضح المعالم".

تظهر المقارنة بين إتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي أن هناك أوجه تشابه وأوجه إختلاف بينهما.

فبالنسبة لأوجه التشابه بين التجربتين فتمثلت في أن كلا التجربتين تتكونان من مجموعة من دول ذات سيادة تتباين في أحجامها وقوتها وثرواتها وترتبط فيما بينها بروابط مشتركة خاصة بها.

[1] عبد العزيز شرابي ، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة ، العدد 10، 1998 ص: 35.

كما أن التجربتين بنيتا على فكرة أساسية متشابهة والمتمثلة في نبذ وتفادي الصراعات والنزاعات والإستعمار العسكري.

أما أوجه الإختلاف بين التجربتين فهي متعددة ومتشعبة. تنحصر أهمها في إختلاف السياق التاريخي والإقليمي والدولي الذي أنشئت في أحضانها كل تجربة، إضافة إلى ذلك، إختلاف المنهج المستخدم في العملية التكاملية، وإختلاف طرق حل المعضلات التنظيمية لكل إتحاد، وكيفية ضمان تقدم العملية التكاملية إلى الأمام وإستمرارها والحليولة دون الإلتفاف حول نفسها.

وتماشيا مع أهداف البحث من جهة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع والمتمثلة في الوصول إلى أهم الدروس المستخلصة من التجربة الأوروبية الرائدة والإستفادة منها في تحديد آلية إعادة تفعيل وبعث إتحاد المغرب العربي من جديد من جهة أخرى، يمكن تحديد ثلاثة دروس أساسية في التكامل الإقتصادي لإتحاد المغرب العربي. والمتمثلة فيما يلي :

1- ضرورة الإعتماد على عنصر الديمقراطية كأساسا ومنهجا في تنظيم الدول داخل الإتحاد، وكذلك في تنظيم المجتمعات داخل كل دولة مغاربية.
2- ضرورة عزل التفاعلات السياسية عن الإقتصادية، وذلك بإدارة علاقاتها السياسية و البينية ومع العالم الخارجي بطريقة تفسح المجال أمام إطلاق وتقدم العملية التكاملية إلى الأمام.
3- ضرورة إعادة بناء المؤسسات التنظيمية لإتحاد مغرب العربي وتفعيلها وجعلها قادرة على تنظيم مختلف العلاقات.

التوصيات :

لضمان نجاح تكتل إتحاد المغرب العربي يجب توفر مجموعة من الخصائص الضرورية والتي تساهم في صنع الجانب الأكبر من عوامل النجاح والمتمثلة في :

1- ضرورة إنتهاج إتحاد المغرب العربي المنهج التكاملي الأكثر ملائمة مع خصوصياته الاقتصادية، وفي هذا الصدد نعتقد أن المنهج الوظيفي -الذي يبدأ بالأسهل وصولا إلى الأصعب- هو المنهج المناسب لدول المغرب العربي. لأنه يجعلها تقتنع وتعايش مزايا التكامل الاقتصادي وبالتالي يصبح مطلبًا ضروريًا وليس مسألة مفروضة من بعض الأطراف.

ويرتكز المنهج الوظيفي على فكرة التدرج في التكامل الإقتصادي، وذلك بالإنطلاق في العملية التكاملية في إحدى القطاعات الإقتصادية ثم يتم توسيع العملية لتشمل كافة القطاعات الرئيسية والوصول إلى درجة الوحدة السياسية.

2- حل المعضلات التنظيمية لإتحاد المغرب العربي بطرق غير تقليدية.

3-توفير صيغة متوازنة تحافظ على مبدأ المساواة في السيادة بين دول الأعضاء من الناحية القانونية، وتأخذ في الوقت نفسه إختلاف الأوزان والقدرات النسبية لهذه الدول.

4- إحترام وتطبيق مبدأ الديمقراطية، لأنه شرطا ضروري لضمان إستمرارية التجربة التكاملية.

5- الإرتقاء بنظم حكم لحل النزاعات والعمل على إدارة المشاكل والخلافات السياسية وفصلها عن الإعتبارات الإقتصادية قدر الإمكان.

6- بناء مؤسسات تنظيمية فعالة وقادرة على العملية التكاملية ككل.

7- إستغلال الإمكانية المادية والبشرية لدول المنطقة إعتمادًا على مبدأ التخصص وتقسيم العمل، بغية تحسين الإنتاجية والحفاظ على الموارد دون إستنزافها، وتنويع قواعدها الإنتاجية، وتفادي إقامة مشاريع متماثلة لكي تكون عملية إنشاء منطقة تبادل عملية مجدية ومفيدة للدول الأعضاء ككل .

8- تحقيق التجانس الاجتماعي بما يحيل المغرب العربي الى مواطنة عربية تشكل أساسا صلبا لقيام وحدة اقتصادية مغاربية.

9- إشراك الجماهير المغاربية ومنظماتها المدنية ومنشآت القطاع الخاص في الإطار المؤسسي التكاملي على نحو يكفل مساهمتها الفعالة في جهود التكامل والتنمية المشتركة.

مقترحات مواضيع بحث أخرى:

يمكن تقديم بعض النقاط التي يمكن أن تكون بمثابة مجالات بحث أخرى تصب في نفس موضوع هذه المذكرة، كمايلي:

1- إمكانية تفعيل إتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة.

2- دور إتحاد المغرب العربي و إشكالية الشراكة الأورو-مغاربية.

3- التكلفة الاقتصادية من عدم نجاح واستمرار إتحاد المغرب العربي (تكلفة اللامغرب).

4- الجدل السياسي والاقتصادي في العلاقات المغاربية.

5- مستقبل إتحاد المغرب العربي في ظل العولمة الاقتصادية.

6- مستقبل الوحدة المغاربية في غياب الديمقراطية ببلدان المغرب العربي؟

قائـــــمة المصادر و المراجع

قائـــــمة المصادر و المراجع

أولا– باللغة العربية :

1– الكتب :

01– الشاذلي العباري، **المتغيرات الاقتصادية و أثرها في "العالم العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001م.

02– إسماعيل الزبري، وآخرون، **آفاق التنمية في الوطن العربي**، بيروت، لبنان، 2006م.

03– أسامة المحذوب، **العولمة و الإقليمية**،الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2001م.

04– إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2002م.

05– بيلا بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة الدكتور راشد البراوي، دار النهظة، مصر، سنة النشر مجهولة.

06– توفيق المديني، **إتحاد المغرب العربي بين الاحياء و التأجيل دراسة تاريخية و سياسية**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006م.

07– جمال عبد الناصر مانع، **إتحاد المغرب العربي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004م.

08– حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، 2004م.

09– حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، مصر، 1998م.

10– حميد المملي، **دراسات في العمل المشترك" نحو إعادة هندسة نظرية التكامل الاقتصادي العربي"**، منشورات أكادمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005م.

11- سليمان المنذري، **الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي و التنمية العربية**، مكتبة مدبولي،القاهرة،1995م.

12- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004م.

13-سمير صارم، **أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر، دمشق، سوريا،2000م.

14- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، الطبعة الأولى، مصر، 2001م.

15- طيبي بن علي، **العالم العربي والألفية الثالثة**، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

16- عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي وإحتمالات المستقبل**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983م.

17- عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م.

18- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002م.

19- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003م.

20- علي شفيق، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهظة العربية، لبنان، 1989م.

21- غازي حيدوسي، **التجربة المغاربية في مجال التنسيق والتكامل الاقتصادي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث و دراسات، مصر، 1998م.

22- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2004م.

23- فتح الله ولعلو، **الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية**، الطبعة الأولى، المغرب، 1982م.

24- فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورومتوسطية**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، المغرب، 1997م.

25- فريد النجار، **اليورو العملة الأوروبية الموحدة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004م.
26-فليح حلف، **إقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2000م.
27-كامل بكري، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988م.
28- محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، الطبعة الأولى، دار الجيل بيروت، 1999م.
29- محمد هشام خواحكية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، سوريا، 1972م.
30- محمد الحمصي، **خطط التنمية العربية وإتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984م.
31- محمد لبيب شقير، **الوحدة الإقتصادية العربية تجاربها وتوقعات**، الجزء الأولى، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م.
32- محمد هشام خواكجية، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، 1972م.
33- محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 1998م.
34- محمد محمود الامام، **التكامل الاقتصادي الاقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000م.
35-محمد محمود الامام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م.
36- مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية. بلد و سنة النشر مجهولين.
37- مصطفى مقيدش، **الجزائر بين إقتصاد الريع و الإقتصاد الصاعد**، دار دحلب للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2001م.
38- ناظم الجاسور، **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2001م.

39- نزية عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007م.

2- المجلات و الدوريات:

01- السعيد مقدم، الإتحاد المغاربي، واقع و آفاق ، **الإدارة**، مجلة المدرسة العليا للإدارة، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2000م.

02- أحمد بنكوكوس، إتحاد المغرب العربي و أوضاع العلاقات الثنائية، **مجلة الميادين**، مطبعة النجاح الجديد، جامعة محمد الأول، المغرب، عدد رقم: 06، 1990م.

03- أحمد زكرياء صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة- الأردن كنموذج، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الثالث، جامعة شلف، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر،2005م.

04- أمحمد مالكي، دينامية الاندماج الجهوي والأمن التعاوني في إطار اتحاد المغرب العربي، **مجلة " شؤون عربية"**، مصر، عدد91 سبتمبر 1997م.

05- حسن نافعة، تجربة التكامل والوحدة الأوروبية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 136- 06/ 1990م.

06- صلاح الدين برحو، امحمد مالكي، حول اتحاد المغرب العربي قراءة أولية في نص المعاهدة، **مطبوعات إفريقيا**، الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1990م.

07- عابد شريط، واقع الشراكة الإقتصادية الأورو- متوسطية مع دول المغرب العربي، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، عدد 21، 2004م.

08- عامر بغدادي، المؤسسات السياسية في المغرب العربي، **انجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، الفصل الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 15، 1989م.

09- عبد العزيز شرابي، فرص تجسيد إتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، عدد 10، 1998م.

10- عبد اللطيف بن أشنهو، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 139- 09 /1990م.

11- عبد المجيد قدي، مقدم عبيرات، العولمة و تأثيرها على العالم العربي، **مجلة الباحث**، العدد الأول، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002م.

12- عدنان عمران، العلاقات العربية الأوروبية في ظل التطورات الراهنة، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،عدد 140، أكتوبر 1990م.

13-كساب علي، راتول محمد، التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الاقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي والشراكة، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، 2004م.

14- محمد الأمين ولد أحمد جدو، أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الإقتصادي في المغرب العربي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 268- 2001/06م.

15- محمد الصبري، المغرب العربي بالمنظور الديمقراطي، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 164 أكتوبر 1992م.

16- مسعود آيت شعلال، المغرب العربي حتمية تاريخية، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، الفصل الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 04، 1986م.

17- مصطفى الفيلالي، التجمعات الإقليمية العربية، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 138 – آب /1990م.

18– ناصر بورنان، الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، الفصل الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 12،1988م.

19- يوسفي محمد، الشراكة الأورو- متوسطية و أثارها على بلدان إتحاد المغرب العربي، **الإدارة**، مجلة المدرسة العليا للإدارة، الجزائر، المجلد 10 – العدد 02 – 2000م.

3- التقارير:

01- التقرير الاستراتيجي العربي الموحد، 1993م، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام، مؤسسة الأهرام، مصر، 1994م.

02- التقرير العربي الموحد للسنوات 2002،2004،2005،2006م، صندوق النقد العربي.

4-الرسائل و الأطروحات الجامعية (دراسات غير منشورة):

01- إبرهيم تيقمونين، **المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة – التوافق والتنافس الفرنسي– الأمريكي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005م.

02- الجوزي جميلة، **مظاهر العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2007م.

03- بن ذيب شفيق، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآفاق الاندماج الاقتصادي المغاربي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004م.

04- جمال لعمارة، **دراسة تحليلية و تقيمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006م.

05- عابد شريط، **دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الأورو–متوسطية – حالة المغرب العربي**– أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004م.

06- عباس بالفاطمي، **التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، 2003م.

07- قدور بوزيدي، **التكامل الإقتصادي العربي** ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999م.

08- مقدم عبيرات، **التكامل الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعةالجزائر، 2002م.

5- بحوث و دراسات:

01- حاسم المناعي، **الاقتصادات العربية على أعتاب الألفية الثالثة: بين دروس الأزمات المالية و تحديات الإصلاحات القادمة**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001م.

02- راحان غوفيل، **دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001م.

6-الملتقيات والمؤتمرات والندوات :

01- أحمد محفوظ بيه، مقومات ومعوقات التكامل في إتحاد المغرب العربي، **ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية حول التكامل الإقليمي في أفريقيا – رؤى وآفاق**، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، 16-17أفريل 2005م.

02- بن يوب لطيفة، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كخطوة لدعم التكامل الاقتصادي العربي، **الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 19 أفريل 2007م.

03- بوعزة عبد القادر، التجانس الضريبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، **الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 19 أفريل 2007م.

04- جامعة الدول العربية، **ندوة حول الهجرة العربية عامة والمغاربية خاصة إلى الدول الأوروبية في ظل قيام الإتحاد الأوروبي**، تونس، 7-8 /1995/09م.

05- جمال بلخباط، معلم جميلة، الاستثمارات العربية البينية- الواقع و التحديات المستقبلية، **الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007م.

06- جمال لعمارة، التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي، **الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية –الأوروبية**، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004م.

07- حليمي وهيبة وزملائها، تفاعل التكتلات الاقتصادية و المستجدات العالمية، **الملتقى الدولي الثاني"التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر،17-19 أفريل 2007 م.

08- راحم سمير، ماذا لو قررت دول المغرب العربي تفعيل دور إتحاد المغرب العربي **:** بين الأمل والواقع؟، **الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007م.

09- رحماني موسى، إمكانيات التكامل الصناعي المغاربي في ضوء التجربة الأوروبية، **الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007م.

10- رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، دور التكامل الاقتصادي العربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، **الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007م.

11- رشيد بوكساني، دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، **الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر 17-19 أفريل 2007م.

12- صالح صالحي،الاتحاد المغاربي: الإمكانيات و الاستراتيجيات البديلة لتحقيق التنمية المستدامة والشراكة المتوازنة، **الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية–الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004م.

13- عبد المجيد قدي، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص و التحديات، **الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية–الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004م.

14- عبد المجيد قدي، بوشعير لويزة، واقع اقتصاديات الدول العربية و الحاجة لتكتلها، **الملتقى الدولي الثاني " التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 17-19 أفريل 2007م.

15- عبد المنعم محمد الطيب، استشراف آفاق التكامل الإقتصادي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية و العالمية، **الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر 17-19 أفريل 2007م.

16- عبد المجيد قدي، واقع اقتصاديات الدول العربية و الحاجة لتكتلها، **الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 19 أفريل 2007م.

17- عبد الواحد العفوري، مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفوضات جولة الدوحة،**المؤتمر العربي الثاني التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية**، مسقط، مارس 2007م.

18- علي كياد كرير، المحددات الداخلية و الخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي، **ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الأفريقية حول التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا الواقع و التحديات**، جامعة القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، 29-30 ماي 2005م.

19- عيسى حمد الفارسي، التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي: واقعه، مقوماته، معوقات قيامه، **الندوة العلمية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية–الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 8-9 ماي 2004م.

20- قاسي ياسين، الوحدة النقدية العربية كآلية لتفعيل التكامل الإقتصادي العربي، **الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والافاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر، 19 أفريل 2007م.

21- كمال رزيق، بن عمور سمير، مستقبل التكامل الاقتصادي العربي في ظل متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، **الملتقى الدولي الثاني" التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"**، جامعة الأغواط، الجزائر 17-19 أفريل 2007م.

22- محمد الشريف منصور، التكامل الصناعي المغاربي كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، **الملتقى الوطني الأول حول: الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، جامعة البليدة،الجزائر، 2002م.

23- مركز الدراسات العربي- الأوروبي، أعمال المؤتمر الدولي الثالث، **التحديات الإقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية**، دبي، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، أكتوبر 1995م.

24- مقدم عبيرات، التكامل الإقتصادي كوسيلة للتنمية، أعمال المؤتمر الدولي للباحثين في الشؤون الأفريقية، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والأفاق**، مصر، الطبعة الأولى، 2005م.

7- المراجع الالكترونية:

01- اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي، السبت تموز 14 2007م، على الموقع :

http://eddeyar.maktoobblog.com/409656/%C7%CA.

02- اتحاد المغرب العربي... خطوة أخرى إلى الخلف، بقلم محمد دلومي، 2007/07/15، على الموقع :

http://www.bettna.com/articals/j605/magreb20605.htm

03- اتحاد المغرب العربي بين ضرورة و معوقات التكامل الاقتصادي، الأمير ولد سيدي محمد على الموقع :

http:// eddeyar.maktoobblog.com. 18/01/2008; 14h :00.

04- أخبار تونس، على الموقع :

http://www.akhbar.tn/ akhbar.2007/01/25-11h:00.

05-إشكاليات الصحراء الغربية و تكلفة اللامغرب، عبد الحميد تركماني، نقلاً عن:

http://www.thelevantinstitute.org ;02/02/2008 :09h :00.

06- إقتصاد يملك 2400 مليار دولار..و لكنه بلا أفق، غسان عبد الهادي إبراهيم ، على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44738 .
10/04/2008 ; 17h :33.

07- الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا، إبراهيم غرايبة، على الموقع :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/76F5808C-21CE-4C12-A591-8140068A2BC7.htm, 15/05/2007.12h :00.

08- الاتحاد المغاربي مسيرة متواصلة من التعثر الفاضح ، على الموقع :
http://www.awu-dam.org/book/06/study06/63-t-m/book06-sd002.htm10:30 ، 2008/02/21.

09- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، المسيرة و الإنجاز، على الموقع:
http:// www.gcc-sg.org/think.html. 12/09/2008 ; 10h :30

10- الأمانة العامة، إتحاد المغرب العربي، على الموقع:
http:// www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi /features/2007/01/28 -13h:00.

11- التطور التاريخي للوحدة الأوروبية، المركز الألماني للإعلام ، على الموقع:
http://www.almania-info.diplo.de/ Vertretung /gaic/ar /03 /EU Unterbereich/EU__Chronologie__Seite.html , 20/08/2008, 16h :50.

12- التعاون الأورومتوسطي مغانم لأوروبا.. ومغارم للعرب !!، مغاوري شلبي ، على الموقع :
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-36/namaa2.asp 01/12/2007, 18 :00.

13- التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، عبد الحميد محمد عبد الرحمن،على الموقع :
http://shbabmisr.com/print.asp?egyxpID=5126.25/03/2008 ; 11h :00.

14- العولمة الاقتصادية، صالح بن عمرر،على الموقع:
http://meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5106 ;24/01/2008 ; 10h :30.

15- المخطات الكبرى في مسيرة بناء أوروبا، على الموقع:
http://www.al-jazirah.com/magazine/03042007/ almlfsais69.htm; 20/08/2008,19h:00.

16- المعرفة ، الجزائر، المغرب العربي: الرهان المتوسطي، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F8412576-AE70-4DCC-87C6-C7396AABD722.htm , 21/09/2007, 14h:00.

17- المعرفة ، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، عرض/الحسن السرات، على الموقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/859FF259-61D6-4380-B83B-BAED83D3E7F1.htm?wbc_purpose=Basic, 31/12/2007, 15h :30.

18- المغرب العربي... المسار المنتظر، على الموقع :
http://www.rezgar.com/deba/show.art.asp?aide=10. 20/02/2007. 10 h :00.

19- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول العربية، على الموقع:
http:// www.arado.org.eg/arado activities details.asp ? type = N&id =10718 25/02/2008 ;11h :00.

20- أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، سمير صارم،دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.
الشراكة الأورو- متوسطية، على الموقع :
http://www.euromedinfo.eu/site.532.content.ar.html?PHPSESSID=7e373afed99fl87449898ad786fc. 25/03/2008 ; 12h22.

21- أوروبا في اثني عشر درساً، باسكال فونتين، أستاذ في معهد الدراسات السياسية في باريس، على الموقع:
http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/about_us/chart.htm, 20/08/2008, 17h :26.

22-تجربة الاتحاد الأوربي في التكامل والتوسع: الدروس المستفادة للمنطقة العربية، على الموقع:
http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1735319,00.

23- تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالمياً انعكاسها على تجارب التكامل الإقليمي في العالم الثالث -دراسة على الاتحاد الأفريقي، على الموقع:
http://www.dirasaat.com.ly/2005/23/pages/doc/b5.do, 26/02/2008 ;09h :00.

24- توسيع الإتحاد الأوروبي: فرصة تاريخية، على الموقع :

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/3.htm, 20/08/2008,20h :00.

25-تونس، لماذا يتعزز التكامل في أمريكا اللاتينية ويتراجع في العالم العربي؟- صلاح الدين الجورشي، على الموقع:

http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=107&sid=8705941&cKey=1203699682000&ty=st, 27/02/2008, 10h :00.

26- توسيع الإتحاد الأوروبي: فرصة تاريخية، على الموقع:

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/3.htm, 20/08/2008, 17h:50.

27- جريدة النهار، السفير التونسي لـــ «النهار»: ننتظر ولادة السوق المغاربية منذ 19 عاماً، العدد 197 - 2008/03/20.

http://www.annaharkw.com/annahar/ArticlePrint.aspx?id=57908 19/04/2008- 12h :15.

28- جريدة الغد، دستور الاتحاد الأوروبي، على الموقع:

http://www.alghad.jo/?news=25284 20/08/2008, 17h :15.

29- محمد الفرح الخطراوي، العولمة الاقتصادية بين السلبيات و الايجابيات، على الموقع :

http://www.suhuf.net.sa/2000jaz/apr/25/ec25.htm 24/02/2008 ; 14h :15.

30- منتدى ليبيا للتنمية البشرية و السياسة، على الموقع:

http://www.libyaforum.org/index.php?option=com_content&task = view&id= 4612&Itemid=223 – 22/08/2007-16h:30.

31- مدى ملائمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لظروف الدول العربية، فاضل كمال، على الموقع :

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa12-2-00/namaal.asp 12/01/2008 ; 10h :00.

32- معاهدة أمستردام ، على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/EtihadEuro/sec09.doc_cvt.htm , 20/08/2008,17h :00.
33- معيقات التكتلات الجهوية مقارنة بين الإتحاد الأوربي و إتحاد المغرب العربي، على الموقع:
http://sc.college.free.fr/3eme/g36.htm , 12/07/2006;18h:22.
34- نادي القلم الليبي ، تحت إشراف د: سعاد الطيف الفيتوري، على الموقع:
http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1073 15/03/2007.
35 - وثيقة ميلاد الاتحاد المغاربي، على الموقع:
http://www.awu-dam.org/book/06/study06/63-t-m/book06-sd016.htm, 25/10/2007,10h :12.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

I- LES OUVRAGES :

01 - Aghreut Ahmed , ***from preferentail status to partnership , The Euro , Maghreb Relationship*** , (alders hot : ashgate publishing LTd , 2000).
02- Bekenniche Otmane, ***l'algérie,le gaat et l'omc***, l'office des publications Universtaires. Oran , 2006.
03- Bouzidi Abdelmajid , ***Panorama des économie maghrébines contemporaines***, Algérie , 1992.
04 -Djamel-Eddine, l'union du Maghreb arabe, édition Casbah, Algérie, 2002.
05- Hadhri mehieddine, ***la grande zone arabe de liber échange et les prescrives d'intégration sud-sud en méditerranéene,*** cetma , tunisie ,2001.
06- Maurice .Obstfeld – ***économie internationale*** – édition de boeck – université- 4e édition – Belgique – 2004 .
07- Najon Alain, ***la mondialisation la question du programme traité sous formes de dissertation***, édition SEDES.Paris , 1999.
08 - Silem Ahmed , ***lexique d'économie*** ,8e édition, Dalloz, France, 2004 .

09 - T. Frédéric, ***Nouvelle économie mondiale***, presses universitaires de France , France, 1993.

2- LES ARTICLES ET SEMINAIRES :

01 - African Trade Policy Centre - ***The Cost of non-Maghreb***: Achieving the Gains from Economic Integration - Washington - November 2006.

02- Gawad rachami, ***maghreb integration and the four-sided development squeeze***, published by the center for international private enterprise an affiliate of the U.S chamber of commerce, washington, DC 20005 – USA march 21,2008, page 07, web : www.cipe.org.

03- International Monetary Fund ***Financial Sector Reforms and Prospects for Financial Integration in Maghreb Countries*** Washington - -May 2007.

04 - Mistapha k. nabli and paloma ***anÓs-casero, is there a new vision for maghreb economic integration ?***, séminaire organsé par l'institut européen de la méditerrenée et le centro internacional toledo para la paz.madrid, 25 et 26 mai 2006.

3- LES RAPPORTS :

01- UNCTAD, ***world investment reporte***,2006.

الملاحـــق

ملحق رقم : 01

قائمة أهم التكتلات الأقليمية

المنظمة	تاريخ إنشائها	الدول الأعضاء	الهدف منها
الإتحاد المغرب العربي UMA	أكتوبر 1989	تتكون من أربعة دول	السوق المشتركة
التجمع الإقتصادي لجنوب إفريقياCEAO	1965	يتكون من 9 دول	التعاون الإقتصادي والفني
المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS	أبريل 1973	تضم (16) دولة	السوق المشتركة ثم الوحدة الإقتصادية الكاملة
الإتحاد الجمركي الإقتصادي في إفريقيا الوسطىUDEAC	ديسمبر 1964	يتكون من (6) دول	السوق المشتركة
المجموعة الإقتصادية لوسط إفريقيا ECCAS	أكتوبر 1983	تتكون من (10) دول	السوق المشتركة
مجموعة دول شرق إفريقيا EAC	ديسمبر 1967	تتكون من (3) دول	السوق المشتركة
مجموعة التجارة التفضيية لشرق وجنوب إفريقيا PTA	ديسمبر 1981	تتكون من (16) دولة	السوق المشتركة / ثم الإتحاد الإقتصادي
مؤتمر تنسيق التنمية لدول شرق إفريقيا SADCC	أبريل 1980	يتكون من (9) دول	تنسيق المشروعات والتعاون الإقتصادي
منطقة التجارة الحرة بين الشرق والجنوب الإفريقي	1994	تتكون من 34 دولة	التنسيق في الإجراءات التي تضمن التسهيلات الأخرى لرجال الأعمال، بعد الإنتهاء من هذه الإتفاقية ستمثل 34 دولة نامية وصناعية وسوف يكون لها تأثيرا مباشرا على العلاقات التجارية للإقليم حيث من المتوقع أن يبلغ عدد سكان هذه الدول 750 مليون نسمة، بإجمالي ناتج محلي حوالي 9 تريليون دولار.

المنظمة	تاريخ إنشائها	الدول الأعضاء	الهدف منها
منطقة الباسفيك (APEC) أبيسك التكتلات عبر الإقليمية	يناير 1989	تتكون من (18) دولة	تنسيق التعاون بين دول أسيا و الباسفيك وتحويل إلى منطقة حرة للتجارة و الإستثمارات في عام 1995 بلغ إجمالي الناتج المحلي العالمي وحوالي 50% من التجارة الدولية 38% من إجمالي سكان العالم.
أنديال باك " "Andean pact	1969	5 دول	توسيع نطاق السوق لهذه الدول وتشجيع دعم القيمة الصناعية .
مجموعة أمريكا اللاتينية للتكامل	1960	11 دولة	تسهيل التجارة والتعاون بين هذه الدول ودعم التنمية الصناعية مع إزالة العوائق الحمائية .
السوق المشتركة للجنوب MERCOSUR	مارس 1991	37 دولة من الكاريبي وأمريكا الوسطى	بدأت الفكرة بتطوير التعاون بين القطاعات ثم تحولت إلى فكرة الإتحاد الجمركي بين 4 دول وهي: بوليفيا، البرازيل، تشيلي، الأرجنتين.
مجموعة التعاون لدول شمال شرق أسيا ASEAN	أغسطس 1967	9 دول	بدأت فركتها بأن منطقة تجارة تفضيلية ، ثم منطقة تجارة حرة 1991، كان الهدف الأساسي هو تخفيض معدل التعريفة الجمركية بحوالي 5% في حوالي 15 سنة
منظمة التعاون الخليجي GCC	1981	6 دول	تنسيق التعاون الإقتصادي المشترك، ثم تحولت إلى منطقة إتحاد جمركي بوجود تعريفة مشتركة على السلع الخارجية وحرية إنتقال لجميع السلع المنتجة في هذه الدول.

الملحق رقم 02

كرونولوجيا تاريخ التكامل الأوروبـــي

1946/09/19 صرح وينستون تشرشل بجامعة زيوريخ مؤيدا بناء الولايات المتحدة الأوروبية.

1946/12/19 إنشاء الاتحاد الأوروبي للفدراليين في باريس.

1947/05/14 بدعوة من تشرشل تم إنشاء حركة الاتحاد الأوروبي.

1947/06/05 تم إصدار مشروع مريشال الذي يهدف إلى الإنعاش الاقتصادي الأوروبي.

1948/01/01 شرع في تطبيق المعاهدة الجمركية بين بلجيكا ولكسمبورغ و البلاد المنخفظة.

1948/04/10 إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي " O.E.C.U".

1949/01/23 قررت فرنسا و المملكة المتحدة ودول البنولوكس إنشاء مجلس أوروبي.

1949/05/05 إمضاء القانون الأساسي للمجلس الأوروبي.

1950/09/19 إنشاء الاتحاد الأوروبي للمدفوعات.

1950/11/04 الإمضاء على الاتفاق حول حقوق الإنسان و الحريات الأساسية بروما.

1951/04/14 إمضاء اتفاقية باريس المنشئة للمجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ من طرف " ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، ايطاليا، لكسمبورغ، هولندا " "C.E.C.A ".

1952/05/27إمضاء معاهدة المجموعة الأوروبية للدفاع "C.E.E.D" بباريس من طرف "ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، ايطاليا، لكسمبورغ".

1953/02/10 إنشاء السوق المشترك للفحم و المعادن.

1955/12/08 مجلس الوزراء الأوروبي يصادق على العلم الرسمي للإتحاد وهو ازرق يحمل شارة دولة باللون المذهب.

1957/03/25 معاهدة روما تم الاتفاق في هذه المعاهدة على ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء واعتبار سياسة سعر الصرف محل الاهتمام المشترك.

01 يناير 1958 قررت معاهدة روما "مادة 2" من خلال إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي ستكون مهمة الجماعة تحقيق تنمية متناسقة ومتوازنة للأنشطة الاقتصادية وسيتم إنشاء لجنة نقدية وبنك استثمار أوروبي بواسطة المعاهدة.

01 سبتمبر 1961 دخل أول نظام لحرية انتقال العمال بين دول الأعضاء في جماعة حيز التنفيذ.

19-20 أكتوبر 1972 تأكيد رؤساء الدول أو الحكومات مرة ثانية في اجتماع قمة باريس على آخر عام 1980 هو الموعد النهائي لإتمام الاتحاد الاقتصادي و النقدي.

14 جوان 1985 وقعت كل من ألمانيا وفرنسا ودول بنيلوكس على اتفاقية شنجن لإلغاء التفتيشات الحدودية وقد اتسمت المفاوضات على مستوى جماعة بالبطء.Schengen

28 فيفري 1986 حيث تم الاتفاق على تكوين سوق موحدة أوروبية ابتداء من أول جوان وهنا تم لأول مرة إعلان الوحدة النقدية كهدف أساسي.

01 جوان 1987 دخل القرار الأوروبي الموحد حيز التنفيذ وقد عرفت المادة 13 السوق الداخلية بأنها منطقة بلا حدود داخلية يتم خلالها ضمان حرية انتقال كل من السلع والأفراد و الخدمات ورأس المال.

24 جوان 1988 اتخذ المجلس التعليمات الخاصة بالتحرر الكامل لحركة رأس المال.

21 ديسمبر 1988 اتخذ المجلس تعليمات تتعلق بالاعتراف العام بشهادات العليا في التعليم العالي.

15جوان 1990 تم توقيع الاتفاقية الخاصة بحق اللجوء السياسي بين الدول الأعضاء.

27 نوفمبر 1990 Schengen انضمت ايطاليا لاتفاقية شنجن.

18 نوفمبر 1991 Schengen وقعت كل من اسبانيا و البرتغال على اتفاقية سنجن

21 ماي 1992 تمت الموافقة على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة.

6 نوفمبر 1992 Schengen وقعت اليونان على اتفاقية شنجن.

01 نوفمبر 1993 دخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ وتم تحديد عام 1996 ليقام مؤتمر بين الحكومات لمراجعة عملها.

15 نوفمبر 1994 احتمع مجلس نظام النقد الأوروبي لأول مرة في فرانكفورت franqfurt.

28 أفريل 1995 وقعت النمسا اتفاقية شنجن.

03 ماي 1995 اتخذت اللجنة أيضا الكتاب الأبيض لإعداد الدول المنظمة من وسط وشرق أوروبا لكي تندمج في السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي.

16 جوان 1995 بدأت كل من فنلندا و السويد المفاوضات لانضمام إلى منطقة شنجن.

15-16 ديسمبر 1995 أطلق المجلس الأوروبي في مدريد على العملة الأوروبية كما أكد على إدخال العملة الموحدة euro في 01 جانفي 1999.

2003/01/01 احتفال الاتحاد الأوروبي بالذكرة العاشرة للسوق المشتركة.

19 مارس 2003 موافقة البرلمان الأوروبي على انضمام " قبرص، استونيا، المجر، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، جمهورية سلوفاكيان جمهورية التشيك، سلوفينيا " وذلك في 2004.

الملحق (03)

معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمـــن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية .

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية .

وفخامة السيد شاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وقائد ثورة فاتح ستمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، و فخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

– إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الإشتراك في التاريخ والدين واللغة.

– وإستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة إتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق إندماج أشمل فيما بينها .

– ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الإندماج من آثار تتيح لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السليمة داخل المجتمع الدولي وإستتباب الأمن والإستقرار في العالم .

– وإدراكا منهم أن إقامة إتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الإقتصادية والإجتماعية .

– وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون إتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو إتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية .

إتفقوا على مايلي :

المادة الأولى :

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة إتحاد يسمى إتحاد المغرب العربي .

المادة الثانية : يهدف الإتحاد إلى :

– تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها بعض .

– تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها .

– المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف .

– نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين .

– العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة :

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

– في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون ديبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

– في ميدان الدفاع : صيانة إستقلال كل دولة من دول الأعضاء .

– في الميدان الإقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء وإتخاذ ما يلزم إتخاذه من وسائل لهذه الغاية ، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

– في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على إختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة .

وصيانة الهوية القومية وإتخاذ ما يلزم إتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ، خصوصا بتبادل الأساتذة و الطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة :

– يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء ، وهو أعلى جهاز فيه .

– تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر(1) بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء .

المادة الخامسة :

– يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العامة كل ستة أشهر(2) وله أن يعقد دورات إستثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

المادة السادسة :

– لمجلس الرئاسة وحدة سلطة إتخاذ القرار ، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه .

المادة السابعة :

– للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة :

– يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من أعمال .

المادة التاسعة :

– تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الإتحاد ، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الإتحاد ، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

– يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها .

المادة الحادية عشرة :

– يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو ، وتمارس الأمانة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء ، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها .

المادة الحادية عشرة (جديدة) :

– يكون للإتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة :

– يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع إختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلة لكل دولة .

– فقرة جديدة : يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة ، يقع إختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة .

– يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات إستثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

– يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه .

– يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة .

المادة الثالثة عشرة :

– تكون لإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين إثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات. وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

– تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية

– كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الإستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة .

– تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة .

– يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة :

– كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة :

– تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

– كما تتعهد بالإمتناع عن الإنظمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الإستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى .

المادة السادسة عشرة :

– للدول الأعضاء حرية إبرام أي إتفاقيات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة :

– للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك .

المادة الثامنة عشرة :

– يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على إقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة :

– تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو .

– وتتعهد الدول الأعضاء بإتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة .

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ (1398 ور)الموافق لـ 17 فبراير(النوار) 1989 م .

عن الجمهورية التونسية : زين العابدين بن علي .

عن المملكة المغربية : الحسن الثاني .

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : الشاذلي بن جديد .

عن الجماهيرية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى : معمر القذافي .

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايع .

الملحق رقم (04)

إعلان عن قيام إتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمـــن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية .

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية .

وفخامة السيد شاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وقائد ثورة فاتح سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، و فخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية .

– إنطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني و التطلعات و المصير .

– وإستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة .

– وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في القمة زرالدا بالجزائر، والتي شكلت إنطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي .

– ووعينا منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مطرد في مختلف المجالات .

– ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة ، وما تواجه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية بصفة خاصة ، يتطلب منا المزيد من التآزر و التضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود .

– ونظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا وإختياراتنا الإقتصادية والإجتماعية .

– ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن ، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين .

– وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية و الجماعية في أوطاننا ، إستلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية .

– وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم ، ومما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية .

– وإعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانيات بشرية وطبيعية وإستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة .

– وإيمانا منا بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية.

– وإعتقادا منا بأن قيام إتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير وإستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة .

– وإقتناعا منا بأن كيانا مغاربيا متطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وإزدهارها .

– وإعتبارا لكون إتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا .

– ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها وتحصينه .

– وإستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا .

– وإذ نؤكد تشبثنا بمقاومتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والإنفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية، نعلن بمعونة الله وبإسم شعوبنا عن قيام إتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية ، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة ، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز إستقلال أقطار إتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها ، وللعمل مع المجموعة الدولية بإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والإحترام المتبادل علاقاته .

وتحقيقا لهذه الأهداف ، أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الإتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته .

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق لـ 17 فبراير 1989 م .

عن الجمهورية التونسية : زين العابدين بن علي .

عن المملكة المغربية : الحسن الثاني .

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : الشاذلي بن جديد .

عن الجماهيرية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى : معمر القذافي .

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايع .

الملحق رقم (05)

إتفاقيات إتحاد المغرب العربي

ومنذ إنشاء إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 إلى يومنا هذا ، تم إبرام ما لا يقل عن سبعة وثلاثين (37) نصا بين إتفاقية إطارية وقرارات وبروتوكولات وتعليمات كلها تصب في مجال التعاون والتكامل الإقتصاديين ، ولكن مع الأسف بقي عدد كبير منها مجرد حبر على ورق و لم يتجسد منها إلا القليل (حوالي ست 06 إتفاقيات فقط) .وفيما يلي قائمة الإتفاقيات المبرمة في إطار إتحاد المغرب العربي:

1- إتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي .

2- إتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول إتحاد المغرب العربي .

3- إتفاقية لتشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي .

4- إتفاقية خاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول المغرب العربي .

5- إتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين دول إتحاد المغرب العربي .

6- إتفاقية خاصة بالطب البيطري و التعاون في ميدان الصحة الحيوانية بين دول إتحاد المغرب العربي .

7- إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي .

8- إتفاقية تجارية وتعريفية بين دول إتحاد المغرب العربي .

9- إتفاقية التعاون في المجال البحري بين دول إتحاد المغرب العربي .

10- إتفاق البريد بين دول إتحاد المغرب العربي .

11- إتفاق البريد السريع بين دول إتحاد المغرب العربي .

12- إتفاقية الطرود البريدية بين دول إتحاد المغرب العربي .

13- إتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول إتحاد المغرب العربي .

14- إتفاقية الضمان الإجتماعي بين دول إتحاد المغرب العربي .

15- إتفاقية حوالات البريد بين دول إتحاد المغرب العربي .

16- تعديل المادة الثانية من الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول المغرب العربي .

17- قرار تعديل المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي بخصوص دورات مجلس الرئاسة .

18- الميثاق المغاربي حول حماية البيئة المستديمة .

19- إتفاقية حول التنظيم القضائي الموحد بين دول إتحاد المغرب العربي .

20- إتفاقية التعاون الثقافي بين دول المغرب العربي .

21- جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي .

22- النظام الموحد للتأهيل بالمعاهد القضائية في دول المغرب العربي .

23- إتفاقية خاصة بالإعتراف المتبادل برخص السياقة بين دول إتحاد المغرب العربي .

24- إتفاقية تنظيم الصفقات العمومية في مجال التجهيز والأشغال العمومية بين دول الإتحاد المغاربي .

25- تعليمة رقم 6 تحدد شروط صناعة ، إستيراد وعرض الأدوية البيطرية بالجملة داخل دول إتحاد المغرب العربي .

26- تعليمة رقم 7 تحدد الشروط الصحية البيطرية لإستراد الأبقار الحية ولحوم الأبقار من بلدان غير أعضاء في إتحاد المغرب العربي .

27- إتفاق بشأن تبادل الخبراء و المتخصصين بين إدارات البريد والإتصالات بدول إتحاد المغرب العربي .

28- إتفاق بشأن تبادل المتكونين بين إدارات البريد والإتصالات بدول المغرب العربي .

29- بروتوكول خاص بشهادة المنشأ بين الدول المغاربية .

30- إتفاق بشأن الإنتاج السينمائي المشترك بين دول إتحاد المغرب العربي .

31- إتفاق بشأن إنشاء المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية .

32- نظام إسناد جائزتي إتحاد المغرب العربي في مجال الهندسة المعمارية والبناء .

33- إتفاق بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين .

34- إتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول إتحاد المغرب العربي .

35- تعليمة رقم 8 تحدد الشروط الصحية البيطرية لتبادل الدجاج ومنتوجاته بين دول إتحاد المغرب العربي .

36- بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17.5 % بين الدول المغاربية .

37- قرار تعديل المادة الثانية عشر من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي بخصوص عدد أعضاء مجلس الشورى المغاربي .

الملحق رقم (06)

الإتفاقيات التي إستوفت شروط دخولها

حيز التنفيذ (وضعية 2002/10/12) .

الإتفاقية	قرار مجلس الرئاسة	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
1) الإتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي .	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة ،الجزائر، 21-1990/07/23.	1993/ 07/ 14
2) الإتفاقية الخاصة بالحجر الزراعي بين دول إتحاد المغرب العربي .	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة ،الجزائر، 21-1990/07/23.	1993/ 07/ 14
3) إتفاقية تشجيع وضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي .	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة ،الجزائر، 21-1990/07/23.	1993/ 07/ 14
4) الإتفاقية الخاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول المغرب العربي .	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة ،الجزائر، 21-1990/07/23.	1993/ 07/ 14
5) الإتفاقية الخاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور بين دول إتحاد المغرب العربي .	الدورة العادية الثانية لمجلس الرئاسة ،الجزائر، 21-1990/07/23.	1993/ 07/ 14
6) إتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي .	الدورة العادية الثالثة لمجلس الرئاسة ، رأس لانوف ، 10-1991/03/11.	2002/ 04/ 23

الفهرس

الفهـــــرس

إهداء III
شكر وتقدير IV
قائمة المحتويات..... V
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال البيانية XI
قائمة الإختصارات والرموز..... XII
قائمة الملاحق XIII
المقدمـــــــة ..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي..... 01
تمهيد 02
المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي ومدارسه ومراحله 03
المطلب الأول : مفهوم التكامل والتعاون الاقتصاديين..... 03
الفرع الأول: مفهوم التكامل.....03
الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي 04
الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي بين مذهبي الحرية و التوجيه الاقتصادي.....07
أولاً: التكامل الاقتصادي في مذهب الحرية الإقتصادية.....07
ثانياً: التكامل الإقتصادي في مذهب التوجيه الإقتصادي.....08
الفرع الرابع : التعاون والتكامل الاقتصاديين.....09
الفرع الخامس : تعريف الإقليمية.....11
المطلب الثاني: النظريات والنماذج المستخدمة في التكامل الإقليمي.....12
الفرع الأول: نظريات التكامل الإقليمي 12
أولاً: النظرية الوظيفية:Functionalism..... 12
ثانياً: نظرية الوظيفية الجديدة : Neo – functionalism.....13
ثالثاً: النظرية الاتحادية الفدرالية Federalism.....14

رابعاً: النظرية التعاملية :Transactionalism 15
الفرع الثاني : مقارنة بين النظريات الأربع للتكامل الإقليمي..... 16
الفرع الثالث : النماذج المستخدمة في التكامل الإقليمي..... 17
أولاً: نموذج تدفقات التجارة 18
ثانياً : نموذج الجاذبية : Model de Gravité.....18
المطلب الثالث : مراحل التكامل الإقتصادي الإقليمي..... 21
الفرع الأول : منطقة التجارة الحرة 22
الفرع الثاني : الإتحاد الجمركي 24
الفرع الثالث : السوق المشتركة 25
الفرع الرابع : الإتحاد الاقتصادي 27
الفرع الخامس : التكامل الاقتصادي التام..... 28
المبحث الثاني : أساليب وأسس وشروط التكامل الاقتصادي..... 30
المطلب الأول : أساليب تحقيق التكامل الاقتصادي 30
الفرع الأول: الوسيلة الوظيفية..... 30
الفرع الثاني: وسيلة دمج القطاعات 31
المطلب الثاني : أسس التكامل الاقتصادي 33
الفرع الأول: إلغاء القيود على حركة السلع 33
الفرع الثاني: إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج 33
الفرع الثالث: تنسيق السياسات النقدية والمالية 33
الفرع الرابع: تنسيق السياسات الإنتاجية..... 34
المطلب الثالث : شروط إقامة ونجاح التكتلات الاقتصادية..... 34
الفرع الأول:الشروط الاقتصادية..... 34
أولاً:توافر النية الأساسية والملائمة..... 34
ثانياً: توافر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية..... 35
ثالثاً: تقارب مستوى التنمية 35

رابعاً: القدرة على تنمية الموارد البشرية للمنطقة التكاملية.....35
خامساً: التخصيص وتقسيم العمل.....36
سادساً: الإلغاء الشامل للحواجز الجمركية 36
سابعاً: توزيع مكاسب التكتل.....36
ثامناً: تدرج عملية الإتحاد.....37
الفرع الثاني: الشروط السياسية.....37
أولاً: إنشاء جهاز إداري.....38
ثانياً: التوحيد السياسي 38
ثالثاً: وحدة الأنظمة.....39
المبحث الثالث : دوافع ومشاكل التكامل الإقتصادي.....40
المطلب الأول : دوافع التكامل الاقتصادي.....40
الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية.....40
الفرع الثاني: الدوافع السياسية.....44
الفرع الثالث: الدوافع الأمنية 44
المطلب الثاني : مشاكل وأهم معيقات التكامل الإقتصادي 45
الفرع الأول :مشكلة التعريفة الجمركية 46
الفرع الثاني :مشكلة الحماية الجمركية 46
الفرع الثالث: مشكلة تقسيم إيرادات الجمارك 47
الفرع الرابع: مشكلة تنسيق السياسات الإقتصادية.....47
المبحث الرابع : آثار التكتلات الإقليمية وأهميتها على المستوى العالمي.....48
المطلب الأول: آثار التكتلات الإقتصادية الإقليمية 48
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للتكامل الإقتصادي 48
أولاً: الآثار الساكنة 48
ثانياً: الآثار الديناميكية..... 54
الفرع الثاني: الآثار الإجتماعية للتكامل الإقتصادي.....57

أولاً: أثر التكامل على الرفاه الإجتماعي..... 57
ثانياً: أثر التكامل على العمال 58
الفرع الثالث: الآثار السياسية للتكامل الإقتصادي.....59
أولاً: درجة التنافس والتكامل بين إقتصاديات الدول المتكاملة.....59
ثانياً: نطاق الإتحاد 60
ثالثاً: الفجوة الإقتصادية..... 61
رابعاً: فوارق التكاليف..... 61
المطلب الثاني : المزايا المتوقعة من التكامل الاقتصادي 62
المطلب الثالث : أهمية و وزن التكامل الاقتصادي للدول على المستوى العالمي.....63
خلاصة الفصل..... 65
الفصل الثاني : دراســـة الإتحـــاد الأوروبي.....67
تمهيد 68
المبحث الأول : التجارب التكاملية الأوروبية ومراحل تكوين الإتحاد الأوروبي.....69
المطلب الأول : التجارب التكاملية الأوروبية 69
الفرع الأول: إتحاد البينلوكس BENELUX 69
الفرع الثاني: المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي OECE 70
الفرع الثالث: المجموعة الأوروبية للفحم والصلب CECA.....70
الفرع الرابع: رابطة التجارة الحرة الأوربية الإقتصادية (الإفتا) 72
الفرع الخامس: المنطقة الاقتصادية الأوروبية 73
الفرع السادس: الجماعة الإقتصادية الأوروبية..... 73
المطلب الثاني : مراحل إنشاء الإتحاد الأوروبي 77
المرحلة الأولى: إقامة إتحاد جمركي 77
المرحلة الثانية : إقامة السوق المشتركة..... 77
المرحلة الثالثة : التحرك نحو السوق الموحدة..... 78
المرحلة الرابعة : إقامة الإتحاد الأوروبي 79

المرحلة الخامسة : تطوير الاتحاد الاوروبي.....80
المرحلة السادسة : الوحدة النقدية الأوروبية و مراحلها.....80
المطلب الثالث : توسيع الإتحاد الأوروبي 84
المبحث الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوروبي ودوافع ومعايير الإنضمام إليه 86
المطلب الأول :الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي وآلية إتخاذ القرار.....86
الفرع الأول : الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي.....86
الفرع الثاني : آلية إتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي 93
المطلب الثاني: شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي 96
أولاً– شروط سياسية 96
ثانياً– شروط إقتصادية 96
ثالثاً– شروط تشريعية.....96
المطلب الثالث: دوافع ومشاكل الاتحاد الأوروبي.....96
الفرع الأول: دوافع إنشاء الاتحاد الأوروبي 96
أولاً: الدوافع الأمنية 96
ثانياً: الدوافع الاقتصادية.....97
الفرع الثاني: مشاكل الإتحاد الأوروبي.....98
المبحث الثالث: إنجازات و عوامل نجاح الاتحاد الأوروبي وعلاقاته الخارجية 100
المطلب الأول : إنجازات الاتحاد الأوروبي 100
المطلب الثاني: عوامل نجاح التجربة التكاملية الأوروبية 104
المطلب الثالث : الإتحاد الأوروبي والمحيط الخارجي 108
خلاصة الفصل 113
الفصـــل الثالث: دراســـــة إتحـــــاد المغرب العربي 114
تمهيد.....115
المبحث الأول : المحاولات التكاملية المغاربية وإنشاء إتحاد المغرب العربي.....116
المطلب الأول : المحاولات التكاملية المغاربية وإنشاء إتحاد المغرب العربي 117

الفرع الأول: تجربة الإندماج الإقتصادي لبلدان المغرب العربي 1964 و1975...117
الفرع الثاني: المعاهدات المحورية لبلدان المغرب العربي 119
أولا : معاهدة الإخاء والوفاق 1983 120
ثانيا: معاهدة وحدة لعام 1984 121
الفرع الثالث: الوفاق المغاربي..... 123
أولاً: التصالح التونسي الليبي 124
ثانياً:التصالح المغربي الجزائري 124
المطلب الثاني : الإعلان عن إنشاء إتحاد المغرب العربي 125
المطلب الثالث : التعريف بالدول الأعضاء وأحكام العضوية داخل الإتحاد المغاربي.127
الفرع الأول: التعريف بالدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.....127
الفرع الثاني: أحكام العضوية.....138
المبحث الثاني : البنية المؤسسية لإتحاد المغرب العربي ومقومات وأهداف قيامه.....143
المطلب الأول : الهيكل التنظيمي للإتحاد المغرب العربي 143
الفرع الأول: الأجهزة ذات الطابع التقريري و التنفيذي.....145
الفرع الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري و الإستشاري و القضائي.....147
الفرع الثالث: الأجهزة المختصة بالتنسيق و المتابعة 149
الفرع الرابع: الأجهزة ذات الطابع التخصصي.....152
المطلب الثاني : أهداف إتحاد المغرب العربي.....154
الفرع الأول: الأهداف العامة للإتحاد المغاربي 154
أولاً: الأهداف السياسية 155
ثانياً: الأهداف الأمنية 155
ثالثاً: الأهداف الإقتصادية.....156
رابعاً: الأهداف الثقافية 157
الفرع الثاني: أهداف دول الإتحاد من التكامل الإقتصادي.....157
المطلب الثالث : مقومات التكامل المغاربي 160

الفرع الأول: المقومات التاريخية و الحضارية.....160
الفرع الثاني: المقومات الطبيعية.....162
الفرع الثالث: المقومات الإقتصادية.....164
الفرع الرابع: المقومات السياسية والقومية.....167
المبحث الثالث: التجارة البينية بين الدول المغاربية.....168
المطلب الأول : التجارة الخارجية للدول المغاربية.....169
الفرع الأول: التجارة الخارجية الجزائرية.....169
الفرع الثاني: التجارة الخارجية المغربية 173
الفرع الثالث: التجارة الخارجية التونسية 176
الفرع الرابع : التجارة الخارجية الليبية.....179
الفرع الخامس: التجارة الخارجية الموريتانية 181
المطلب الثاني : التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي 182
الفرع الأول: المبادلات المغربية في منطقة المغرب العربي 183
الفرع الثاني: المبادلات الجزائرية مع باقي دول المغرب العربي.....186
الفرع الثالث: المبادلات التجارية التونسية مع باقي دول المغرب العربي..... 188
الفرع الرابع :المبادلات التجارية الليبية مع دول المغرب العربي 191
الفرع الخامس: المبادلات الموريتانية مع دول المغرب العربي 192
المطلب الثالث : الإتفاقيات التجارية الثنائية ومشروع الإتحاد الجمركي..... 197
الفرع الأول: الإتفاقيات التجارية الثنائية. 197
الفرع الثاني: مشروع الإتحاد الجمركي ومنطقة التبادل الحر 199
المبحث الرابع: إنجازات ومعيقات إتحاد المغرب العربي وإمكانية إعادة تفعيله 201
المطلب الأول: إنجازات إتحاد المغرب العربي 201
الفرع الأول: شبكة الطرق المغاربية.....201
الفرع الثاني: مشروع كابل إبن خلدون للألياف البصرية.....201
الفرع الثالث: طريق الوحدة المغاربية.....202

الفرع الرابع: مشروع العمر المغاربي للإتصالات.....202
المطلب الثاني: معيقات إتحاد المغرب العربي 202
الفرع الأول :المعيقات المؤسساتية.....203
الفرع الثاني: معوقات تطبيع العلاقات الجزائرية المغربية.....203
الفرع الثالث: أزمة لوكيربي وموقف الدول المعاربية منها.....204
الفرع الرابع: طبيعة الإدارة السياسية.....205
الفرع الخامس: معوقات التبادل التجاري بين المغرب العربي.....205
الفرع السادس: معوقات إقتصادية.....205
المطلب الثالث : إمكانية إعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي..... 206
خلاصة الفصل 208
الفصل الرابع:المقارنة بين التجربة التكاملية الأوروبية وتجربة إتحاد المغرب العربي.. 209
تمهيد.....210
المبحث الأول : أوجه التشابه بين التجربتين التكامليتين الأوروبية والمغاربية 211
المطلب الأول : على أساس السياق التاريخي 211
المطلب الثاني : الروابط المشتركة بين دول كل إتحاد 213
المطلب الثالث : الفكرة الأساسية لإنشاء كل إتحاد 213
المبحث الثاني : أوجه الإختلاف بين التجربتين التكامليتين الأوروبية والمغاربية..... 214
المطلب الأول : على أساس السياق التاريخي 214
المطلب الثاني : على الصعيد الدولي 216
المطلب الثالث : على السياق الإقليمي 220
المبحث الثالث : نتائج المقارنة و أهم الدروس المستخلصة من التجربة الأوروبية..... 224
المطلب الأول : السياج الديمقراطي 224
المطلب الثاني : معضلة تحييد الخلافات السياسية 225
المطلب الثالث : معضلة بناء مؤسسات فعالة 227
خلاصة الفصل 228

الخاتمـــــــــة 229
قائمة المصادر و المراجع 237
الملاحـــق 253
الفهـــرس 268
ملخص بالعـــربية..... 278
ملخص بالفرنسية.....279
ملخص بالإنجليزية..... 280

ملخص

تناولنا في هذا البحث موضوع التكتلات الاقتصادية الإقليمية بصورة مفصلة، وتبين من خلال ذلك أن عملية التكامل الاقتصادي صارت تشكل ضرورة وحتمية قصوة للدول، والدول النامية منها على وجه الخصوص. وذلك لما يوفره من آثار إيجابية لعل من أهمها تجنب الدول المتكتلة مخاطر العولمة الاقتصادية ومخاطر العزلة والتهميش من الاقتصاد العالمي.

ولقد تم التركيز في هذا البحث على دراسة إتحاد المغرب العربي بصورة شاملة، وتبين أن هذا الاتحاد فاشل وغير ناجح، نظراً لعدم قدرته على تحقيق أهدافه من جهة، ومن جهة أخرى الضعف الكبير الذي يعرفه حجم التجارة المغاربية البينية والعلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية، وذلك برغم من مرور ما يقارب 19 سنة من تأسيس الإتحاد.

وبغية تحقيق الهدف الرئيسي لهذا البحث، والمتمثل في إيجاد سبل لإعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي المتعثر المسار التكاملي، تم إجراء دراسة مقارنة بين إتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل الإستفادة من التجربة التكاملية لهذا الأخير المنفردة من نوعها والرائدة على الإطلاق في مجال التكامل الاقتصادي، وإستخلاص بعض الدروس يمكن أن تساهم بشكل أو بأخر في إعادة بعث مؤسسات إتحاد المغرب العربي من جديد.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإقتصادي الإقليمي، الإقليمية، التجربة التكاملية، دروس التكامل الإقتصادي، إتحاد المغرب العربي، الإتحاد المغاربي، الإتحاد الأوروبي، التجارة المغاربية البينية، منهج التكامل الإقتصادي، مسار التكامل الاقتصادي.

RESUME

Dans Notre étude, nous avons abordé la question des intégrations économiques régionaux en amples détails. Ce qui a pu révéler que le processus d'intégration économique est devenu une nécessité et d'un déterminisme absolus pour l'ensemble des pays, et les pays en développement en particulier, grâce aux effets positifs qu'il génère et dont le plus marquant serait d'épargner aux pays, y adhérant, les risques de la mondialisation économique et les périls d'isolement et de marginalisation de L'économie mondiale.

Une note particulière de cette recherche a été placée dans l'étude de l'Union du Maghreb Arabe et ceci d'une manière exhaustive. On a pu ainsi mettre en exergue que cette union est un total échec compte tenu de son incapacité d'atteindre ses objectifs d'une part, et d'autre part des faiblesses que connaît les échanges commerciaux inter-Maghreb et les relations économiques entre les pays membres, malgré que la création de L'Union date d'à peu près 19 ans déjà.

Et afin d'atteindre l'objectif principal de cette recherche, et qui est de trouver des moyens de réactiver l'Union du Maghreb arabe dont le processus d'intégration souffre lamentablement, une étude comparative entre l'Union du Maghreb arabe et l'Union européenne a été réalisée afin de profiter de l'expérience de cette dernière jugée intègre et innovatrice et pionnière de son genre dans le champ d'intégration économique. Et par la suite extraire des enseignements pouvant d'une manière ou une autre contribuer au renouveau des établissements de l'Union du Maghreb arabe.

Mots-clés : L'intégration économique régional; le Régional; l'Expérience d'intégration; enseignements de l'intégration économique; Union du Maghreb arabe; l'union maghrébine; l'union européenne; les échanges commerciaux inter-Maghreb; Approche d'intégration économique; le processus d'intégration économique.

ABSTRACT

In our study, we have talked a bout regional economic integration in detail, finding that during the process of economic integration has become a necessity of all States, and developing countries in particular, because it provides positive impact perhaps the most important countries clustered to avoid the risk of economic globalization and the risks of isolation and marginalization The global economy.

The main of this research is to study the Arab Maghreb Union in a comprehensive manner, the result show that this Union is successful, because of the inability to achieve its objectives on the one hand and significant weaknesses in the of inter-Maghreb trade on the other, in addition to the economic relations between the Maghreb countries, despite After nearly 19 years of the founding of the union.

And in order to achieve the main objective of this research which of finding ways to reactivate the Arab Maghreb Union; a comparative study between the Arab Maghreb Union and the European Union, is done. in order to benefit from the unique integration experience of the latter kind of individual and pioneer in the field at all Economic integration, and to draw some lessons can contribute in one way or another in reviving the Arab Maghreb Union institutions again.

Key-words : Regional Economic integration; Regional; Integration experiences: lessons of Economic Integration; Arab Maghreb Union ; inter-Maghreb trade; European Union; Approach to economic integration; the process of economic integration.